ايفلين صلاح المصطفى

الاقتصاد والصحفي

ما يهمّه من معلومات



الاقتصاد والصحفي

ما يهمّه من معلومات

إيفلين صلاح المصطفى

الاقتصاد والصحفي

ما يهمّه من معلومات

الناشر دار الشرق للطباعة والنشر

الدكتور المهندس نبيل طعمة

الطبعة الأولى

عدد النسخ ١٠٠٠ نسخة

تاريخ النشر ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

الترقيم الدولي

????????



الإهداء

إلى سورية

إيفلين

الكأس الممتلئة لا يمكن ملؤها

إذا أردت أن تتقدم فعليك أن تعرف نقاط ضعفك وتعمل على تحسينها. فهناك الكثيرون الذين يفشلون ولا يستطيع أحد مساعدتهم لأنهم غير مدركين أنهم يحتاجون لمساعدة .

التقيت بالصحفية إيفلين حين أرادت أن تأخذ بعض الآراء عن طباعة الليرة السورية قبل عامين ونصف لنشرها في مجلة، أما اللقاء الثاني فكان صدفة وكنت في لقاء مع صحفية أخرى فجلست معنا وطرحت موضوعاً ربما غير مسيرتها المهنية .. لم تتردد وطرحت مشكلتها بشكل صريح وجريء .. ببساطة قالت أنا أريد العمل في مجال الصحافة الاقتصادية، ولكن لا أشعر بأن لدي ما يكفي من المعلومات لخوض تلك التجربة، وأضافت أنها لما طرحت المشكلة على المسؤول عنها كان جوابه ستتعلمين من خلال الممارسة.

كم منا من يعترف بنقاط ضعفه؟ لذلك قلت في البداية أن الكأس الممتلئة لا يمكن ملؤها، يجب أن يدرك المرء ما ينقصه.

السؤال الثاني الذي طرحته هو عن إمكانية وجود كتاب يمكن قراءته لتحصل على معلومات تعينها في مسيرتها المهنية، وهذا السؤال يسأله الكثيرون ممن ألتقيهم ، وكان جوابي لها ربما ولّد حينئذ فكرة تأليف هذا الكتاب الذي اكتب مقدمة له، قلت لها بصراحة لا يوجد كتاباً يوفي بهذا الغرض بل تحتاجين الى مواضيع مختلفة تتناول الاقتصاد من جوانب مختلفة وتساعدك في مهنتك .

إن أحد أسباب تأخر الصحافة الاقتصادية في سورية، هي أنها كانت تعتمد على نقل أقوال المسؤولين الاقتصاديين والفعاليات الاقتصادية دون أي تمحيص، وكان المسيطر على الحوار هو الطرف الأمتن بالمعلومات الاقتصادية ، لذلك كنا نرى أن الكثيرين من المسؤولين يتجرؤون بالإدلاء بتصريحات متناقضة، وأرقام غير منسجمة لأنهم يلقونها على مستمعين يدونونها وينقلوها للقارئ كما هي .

لكسر هذه الحلقة المعيبة تم الاقتراح في مجلة الاقتصادي، أن يتم رفع مستوى المعلومات الاقتصادية لدى الصحفيين ليستطيعوا تقديم انتاج يتناسب مع حاجة البلد الحقيقية من صحافة اقتصادية ناقدة وليست ناقلة، وتم تخصيص حلقات بحث لهذا الأمر وكان أن انضمت ايفلين لهذه الحلقات بالرغم من أنها لا تعمل في الاقتصادي، وهذا يعود لسياسة المجلة المنفتحة على الجميع.

لم تكتف ايفلين بحلقات البحث وأرادت المزيد من المعلومات، فكانت نصيحتي لها نهل المعلومات باللغة الانجليزية لأنها لغة الاقتصاد، وبالتالي تكون على صلة مباشرة بالأخبار العالمية الاقتصادية هذه النصيحة وجهتها للكثيرين ولكنها تحتاج للعمل على تحسين مستوى اللغة الانجليزية لدى من يريد اتباعها.

بعد أن عملت إيفلين فترة على تحسين لغتها الانجليزية، بدأت بإرسال مواضيع مختلفة لها، على أن تقوم هي بترجمتها وعلى أن أجيبها عن أي استفسارات حتى اكتملت لديها كمية لا بأس بها من المواضيع الاقتصادية المختلفة .

بعد إنجاز الترجمة تم طرح فكرة الاسهام في نقل معرفتها المكتسبة إلى بقية زملائها الصحفيين .. رحبت هي بالفكرة، وهكذا فإن جهد أكثر من عام يمكن نقله للآخرين الراغبين بتحسين أدائهم في مجال الصحافة الاقتصادية ...

خلال هذه الفترة رأيت التغير الذي طرأ على إيفلين وتمكنها من إدارة حوارات اقتصادية، والأهم شعرت هي بالفرق، إذ يختلف كثيراً شعور الصحفي حين يخاطبه الآخرون بلغة يشعر أنها طلاسم عن شعوره وهو يتحاور مع الآخرين بثقة بالنفس يُشعرهم بها من طريقة طرح السؤال ومن النقاش الذي يليه ..

اختم بالتمني لإيفلين بالنجاح الباهر في مهنتها، وندعو الله أن يحقق هذا الكتاب هدفه في تحسين أداء من يهتم من الصحفيين بالشأن الاقتصادي ..

الدكتور نادر الشيخ الغنيمي

لحظة الحقيقة

لم أكن أعلم حين تخرجت من كلية الإعلام في جامعة دمشق العام ٢٠٠٨، بأن ماسأقدمه في هذا الكتاب سيخط نمطاً جديداً في مسيرة حياتي المهنية التي اخترتها بإرادتي، ورغم أن الثقة بالنفس لم تنقصني حين دخولي معترك عالم الصحافة المهني، إلا إني لم أحلم قط بخط كتاب متخصص في مجال الاقتصاد، لكن تجربتي الخاصة وسنوات العمل التي صقلت خبرتي بالنسبة لعمري أثارت لدي فضول البحث لأحصد جهد سنوات من التعلم، أطلع عليه المهتمين من الإعلاميين بالشأن الاقتصادي، وأنقل لهم تجربتي المتواضعة علها تفيدهم بشئ من المعلومة والفكرة التي سيجهدون للبحث عنها.

تجربتي لم تأت من فراغ وإنما كانت على تماس مباشر بين الإرادة والطموح، والبحث عن التميّز في مجال يعد سيفاً ذو حدين لمن يعتركه، ولأن الكلمة أقوى من الرصاصة لا لتقتل وإنما لتعزز البناء، كان لابد أن أنتقي الكلمة الصادقة التي تحمل في طياتها الحقيقة لأنقلها إلى المتلقي بدقة وحيادية وموضوعية.

بعد تخرجي من الجامعة كأي شابة تطمح للعمل كان لابد أن أسير في قطار البحث عن العمل، والذي يتطلب بذل جهد مضاعف أثبت من خلاله ذاتي وكفاءتي، وكانت المحطة الأولى في وزارة الثقافة التي أمضيت بها ثلاث سنوات اكتسبت منها خبرة وكنت على صلة بالكتّاب والمثقفين والحركة الثقافية، ورغم ساعات العمل الطوال إلا أنني كنت أتابع وعن كثب ندوات الثلاثاء الاقتصادي، وكنت أفضل الكتابة بالشأن الاقتصادي أكثر من غيره، إلى أن شاءت الأقدار وتركت العمل في وزراة الثقافة، وكان خروجي منها إلى البوابة الأوسع التي دفعت بقلمي إلى الكتابة في جريدة الوطن السورية، وحين التقيت بالقائمين على هذه المطبوعة تباحثنا بعد أن قدمت عدداً من التحقيقات الميدانية في القسم الذي أكتب به، وبادرت لإبداء رغبتي في الكتابة بالشأن الاقتصادي، فكانت الموافقة إلا أنني ترددت، إذ لايمكن لي أن أخط مقالة بهذا الشأن مالم أكن على اطلاع

ومعرفة بقضايا الاقتصاد ومفاهيمه، بمعنى أدق كنت أرغب بالتعلم لتناول الجوانب الاقتصادية بدقّة، خاصة وأن للاقتصاد خصوصية تميّزه عن غيره من الاختصاصات الأخرى إذ لايحتمل الخطأ، وهنا جاءني الرد بأن ممارسة العمل ومتابعة الندوات الاقتصادية والأخبار ستكون المعلم لمن يبحث عن التعلم ، لكني رفضت وسعيت للبحث عن معهد أو مركز تدريب يعلم الاعلاميين التخصص لكن دون جدوى.

إلى أن استجاب القدر لمناشدتي بلقاء خبير بالشأن الاقتصادي قادر على توجيهي ومنحي مفاتيح الشأن الاقتصادي، وقد كنت أجريت لقاء مع الدكتور نادر الشيخ الغنيمي، والذي له الفضل الكبير على الصحافة الاقتصادية السورية.

وبدا لي أن إمكانية المساهمة في إعداد كتاب متخصص بالمفاهيم الاقتصادية يسمح برد الوفاء لمعلمي الذي أكن له كل الاحترام، فبدأت بجمع الأبحاث التي ترجمتها وأعدت صياغتها بشكل ممنهج وعلمي بسيط، لأضعها ضمن كتاب.

من السهل البدء بشيء ما، لكن اكماله من كافة جوانبه يتطلب كداً وعملاً، فما أن أنتهي من ترجمة بحث وإعادة صياغته، حتى أبحث بغرض الإلمام بكل فكرة ومفهوم كي أقدم معلومة يستسيغها المتلقي.

إلى جانب تعلمي الصحافة الاقتصادية، كنت أقوم بتدوين بعض المقالات، التي كان من الضروري نشرها في إحدى الصحف المحلية السورية، فحظيت بلقاء الدكتور نبيل طعمة والذي ساهم بمنحي فرصة لأصقل من خلالها قلمي الصحفي، وذلك لإيمانه بدور الشباب وقدرتهم على صنع المستقبل، وبناء سورية بالفكر والحضارة، وبأن الأعمار لاتقدر بالسنوات إنما بالعقول، فكان دافعاً لي لأن أنشر مقالاتي عبر مجلة الأزمنة، والتي أصبحت بالنسبة لي نافذة أطل من خلالها إلى العالم دون خطوط حمراء، ودون منتجة أو تشويه للمقال كما يحدث في بعض الصحف والمجلات، فكانت مجلة تحترم الفكر والكلمة فعلاً وليس قولاً.

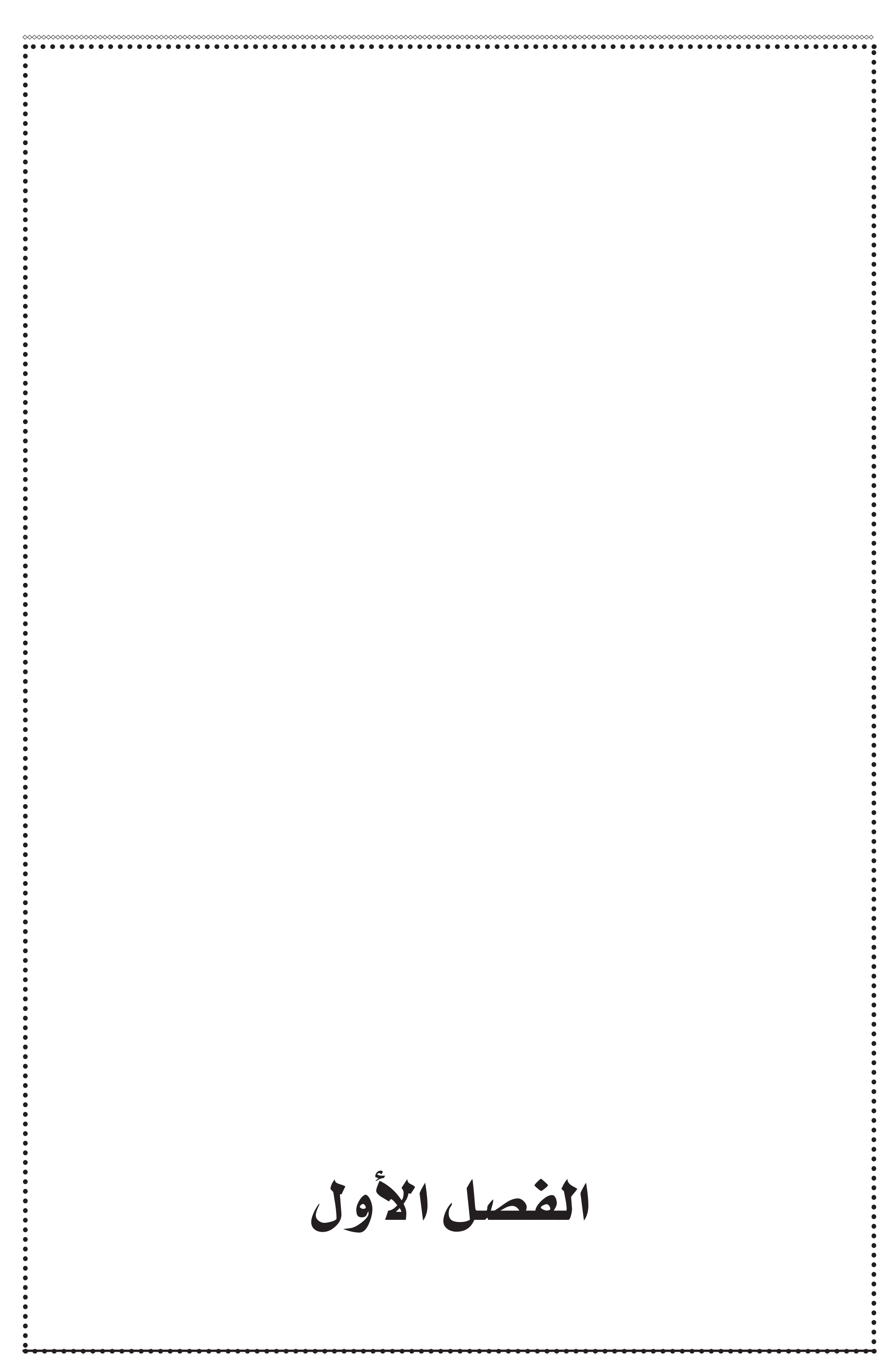
لم تبنَ روما في يوم واحد، وأنا اعتقدت بسذاجة أن العمل لن يستغرق أكثر من عام تحول إلى ثلاث سنوات من الكتابة، وتخلفت لفترة عن مزاولة عمل ضمن مؤسسة إعلامية

تتطلب مني دواماً، وكرست الوقت للتعلم وتقليل التعقيدات الأساسية لصياغة مفاهيم عن الاقتصاد، بحيث تصبح مفهومة واكتشفت أن الرسومات البيانية والتقليدية حان موعد إعادة تقديمها إذا ما أردنا الإثارة للموضوع المطروح في الإعلام الاقتصادي.

في الحقيقة إن الهدف من السرد ليس شخصياً كمُعدّة أو باحثة، فكما أن الطفل يبدأ في اكتساب هوية فردية مميزة عن والديه، كذلك كان الأمر بالنسبة لفكرة كتاب " الاقتصاد والصحفي ما يهمه من معلومات "

وهنا أنوه إلى أنني لم أمنح نفسي لقب المعدة أو المؤلفة، بل سأكتفي بالقول أن ما أقدمه هو نقل تجربتي لكم، والشكر الجزيل لكل من ساهم معي بإنجاز هذا الكتاب، منذ أول حرف خط فيه، حتى لحظة خروجه إلى النور.

إيفلين صلاح المصطفى



الفصل الأول



الاقتصاد علم أم فن ؟

الاقتصاد ليس علماً دقيقاً ومع ذلك فهو أكثر من فن، حيث لايمكن التنبؤ بدقة بالدخل القومي للعام المقبل كما لايمكن لعلماء الأرصاد الجوية أن يتنبؤوا بالطقس خلال الأسبوع القادم بالدرجة نفسها من الدقة التي تمكنهم من التنبؤ بطقس الغد، لكن ليس هناك من بنك أو مؤسسة كبرى يمكن أن تهرع لاستشارة المنجمين بدلاً من استشارة خبير اقتصادي، أومحاولة تيسيير أمورها بالتخمين والتحذير.

إن علم الاقتصاد يمكن أن يكون ممتعاً، فالتجارب الفعلية تثبت ذلك، خاصة إن تعمقنا بكيفية تقدم الأمم اقتصادياً، حيث نعرف قصصاً عن أسباب فشل المجتمعات في التقدم . فلماذا تمكنت الاقتصاديات المختلطة في أوروبا وأمريكا الشمالية من النجاح بعد الحرب العالمية الثانية أفضل بكثير ممافعلت بعد الحرب العالمية الأولى؟ وجزء كبير من الفضل في ذلك يعود إلى علم وفن الاقتصاد.

وعلم الاقتصاد ليس مجرد أحجية لاختبار قوى المنطق والحساب، فما كان علم الاقتصاد ليبقى ممتعاً لو لم يتعاطى بمسائل حيوية تهم الحياة اليومية للإنسان، خاصة وأننا كبشر نأمل في قيام مجتمع أفضل.

بعض الناس يدرسون الاقتصاد لكسب المال، وآخرون يقلقون لأنهم سيكونون أشبه بالأميين إن لم يتمكنوا من فهم قوانين الاقتصاد، في حين يهتم آخرون بالاقتصاد لمعرفة طرق تحسين مجتمعاتهم ومستوى معيشة مواطنيهم .

إن اختيار الفرد مهنة حياته هو من القرارات الاقتصادية التي يتخذها أي فرد من أجل بناء مستقبله، وهي لاتعتمد على قدرات الفرد بحسب، وإنما على مدى تأثير ظروف اقتصادية لايمكن السيطرة عليها ، تمس الأجر ومن هنا يمكن لعلم الاقتصاد أن يساعد الفرد في استثمار مدخراته.

لاشك أن دراسة علم الاقتصاد له أهمية إذ من غير الالمام بأصول علم الاقتصاد ستصبح فرص الحياة مشحونة ضد الجميع .

غالباً مايبدو علم الاقتصاد وكأنه عملية لا نهاية لها من الأحاجي الجديدة، والمشاكل، والمعضلات الصعبة، لكن يرى خبراء الاقتصاد أنه ليس هناك سوى عدد قليل من المفاهيم الأساسية التي تدعم علم الاقتصاد كله وما أن يلم المرء بهذه المفاهيم الأساسية حتى يصبح التعاطي مع الاقتصاد أسهل وأمتع .

أساسيات علم الاقتصاد :

ماهو علم الاقتصاد ؟

"نحن لانتوقع الحصول على عشائنا بفضل نزعة الخير لدى اللحام أو الساقي أو الخباز، بل من اهتمامهم بمصلحتهم الخاصة"

منذ أن كتب عالم الاقتصاد آدم سميث هذه الكلمات في كتابه ثروة الأمم عام ١٧٧٦ ، عايشت معظم أقطار العالم حقبة من الازدهار تفوق التصور، ولكن هل قاد الازدهار الذي انتشر على نطاق واسع إلى حياة سعيدة ومرضية لجميع الناس في الدول الغنية؟

في الحقيقة الجواب هو لا، لأن أغلب الناس لازالون يسعون لتحسين أوضاعهم، لقد أصبحت المنافسة أكثر حدة، فنحن نعيش في عصر الأسواق العالمية، حيث تتدفق الأموال والبضائع عبر الحدود بسهولة أكبر من أي وقت مضى.

ولأول مرة في التاريخ يطبق الجميع المجموعة نفسها من القواعد، قواعد اقتصاديات السوق العالمية، والسؤال من هو الذي يستطيع التكيف مع أسواق متغيرة؟ ومن هو الأقدر على ركوب أمواج التكنولوجيا الجديدة؟ خاصةً وأن الرهانات عالية ويحظى الفائزون بأعلى الأرباح وأعلى الأجور في حين يبقى الخاسرون في الخلف .

ومن أجل البدء في نقاشنا لمفهوم علم الاقتصاد، نحتاج في البداية لفهم مفهوم الندرة والكفاءة ، اللذين يشكلان الموضوعان التوأمان لعلم الاقتصاد، إضافة إلى فرعين من علم الاقتصاد هما الاقتصاد الكلي و الاقتصاد الجزئي.

فما هو علم الاقتصاد إذاً؟

خلال الأعوام الماضية توسع علم الاقتصاد ليشمل تشكيلة واسعة من المواضيع، ومن التعريفات المهمة هي أن علم الاقتصاد (economics) هو دراسة كيف يمكن للمجتمعات أن تستخدم مواردها النادرة لإنتاج سلع قيَمة وتوزيعها بين مختلف الناس، ويكمن خلف هذا التعريف فكرتان رئيسيتان في علم الاقتصاد هما:

ندرة السلع والرغبة في الكفاءة

الندرة (scarcity):

إذا تعمقنا في مفهوم الندرة (scarcity) أولاً وتساءلنا إذا كان في الإمكان انتاج كميات غير محدودة من كل سلعة ، أو أشبعت كافة الحاجات البشرية بالكامل، فماذا ستكون النتيجة ؟

لن يقلق الناس على وضع ميزانية لدخلهم، لأن في وسعهم الحصول على كل مايريدون، ولن تشعر منشآت الأعمال بالغيظ من تكلفة رأس المال، ولن تحتاج الحكومات إلى الكد من أجل الضرائب أو النفقات، لأن أحداً ما لن يهتم .

فطالما كان في وسع الجميع الحصول على كل مايرغبون فلن يهتم أحد بمسألة توزيع الدخل بين مختلف الناس أو الطبقات.

لكن لايمكن لأي مجتمع أن يصل إلى مرحلة طوباوية، فإذا كانت الإمكانات غير محدودة فالسلع محدودة في حين أن المطالب بلا حدود.

من هنا نجد بأن مفهوم الندرة (scarcity) يشير إلى التوتر بين الموارد المحدودة والحاجات والرغبات غير محدودة.

وبالنسبة للفرد فإن الموارد تشمل الوقت والمال والمهارات، أما بالنسبة للبلد فالموارد المحدودة تتضمن الموارد البيئية ورؤوس الأموال والقوى العاملة والتكنولوجية، ولأن جميع الموارد محدودة بالمقارنة مع كل الاحتياجات والرغبات، فإنه يتوجب على الأفراد والدول اتخاذ قرارات فيما يتعلق بالسلع والخدمات التي يمكن لهم شرؤاها والتي يجب التخلي عنها.

على سبيل المثال: إذا خيرت لشراء قرص dvd مقابل شريطي فيديو، فإنه يجب عليك التخلي عن امتلاك الفيلم الثاني الأقل جودة مقابل الحصول على قرص dvd عالي الجودة .

لا نغفل أنه سيكون لكل فرد و دولة تقييم مختلف، و لكن من خلال وجود مستويات مختلفة من الموارد (الندرة)، فإن كل شعب ودولة يشكل تثمينات مختلفة كنتيجة للندرة، لذا يجب على الأفراد والسياسات الاقتصادية التي تضعها الدول اتخاذ قرارات حول كيفية تخصيص مواردها.

وبدوره يهدف علم الاقتصاد لدراسة الأسباب التي تجعلنا نتخذ هذه القرارات، وكيفية تخصيصنا للموارد بشكل أكثر فعالية .

الكفاءة (efficiency):

بالنظر للامحدودية المتطلبات، فإن من المهم أن يستفيد الاقتصاد من موارده المحدودة، وهذا يوصلنا إلى الفكرة البالغة الأهمية عن الكفاءة (efficiency) والتي تعني عدم الهدر، أو استخدام الموارد الاقتصادية بأكثر الطرق كفاءة لإشباع حاجات ورغبات الناس.

بتحديد أدق ينتج الاقتصاد بصورة أكثر كفاءة، حين لايستطيع انتاج كمية أكبر من سلعة ما ، دون أن يقلل انتاجه من سلعة أخرى.

من هنا نجد بأن جوهر علم الاقتصاد يكمن بالاعتراف بحقيقة الندرة، ومن ثم نقرر كيفية بناء مجتمعاتنا بطريقة تعطي أكفأ استخدام للمصادر، وهذا هو المجال الذي يقدم فيه علم الاقتصاد مساهمته الفريدة.

أساسيات علم الاقتصاد:

علم الاقتصاد الكلي وعلم الاقتصاد الجزئي.

دراسة علم الاقتصاد

يمكننا أن نحدد أصل علم الاقتصاد الحديث عام ١٧٧٦، وهي السنة التي نشر فيها آدم سميث كتابه الكلاسيكي "تحقيق في طبيعة وأسباب ثروة الأمم"، وقد وضع سميث في هذا الكتاب المبادئ الأساسية لاقتصاد السوق، حيث لم يكن من قبيل المصادفة أن يظهر كتابه في سنة إعلان الاستقلال، حيث تزامنت حركة التحرر السياسي من استبداد الأنظمة الملكية الأوروبية تقريباً مع محاولات تحرير الصناعة والتجارة من السيطرة الطفيلية للارستقراطية الاقطاعية عليهما.

الاقتصاد الجزئي (microeconomics):

تشير العديد من البحوث الاقتصادية إلى اعتبار آدم سميث مؤسس الاقتصاد الجزئي (microeconomics)، وهو فرع الاقتصاد الذي يهتم بسلوكيات الكيانات الفردية، مثل الأسواق، والشركات والأسر وكيفية تحديد الأسعار الفردية، وأسعار الأرض والعمالة، ورأس المال، ويحقق في نواحي قوة وضعف آلية السوق، والأهم من ذلك، فإنه يتعرف على خواص كفاءة السوق "اليد الخفية" التي تجلب خيراً عاماً من خلال أعمال أفراد يسعون لخدمة مصالحهم الذاتية، ومازالت هذه إحدى القضايا المهمة اليوم.

وبعد رصد المجتمع ككل لاحظ آدم سميث أن هناك يد خفية تشغل عجلات الاقتصاد، وهي قوى السوق التي تحافظ على أداء عمل الاقتصاد، حيث يبحث الاقتصاد الجزئي في قضايا مماثلة لكن على المستوى الفردي و الشركات داخل الاقتصاد، كما يميل لأن يكون أكثر علمية في النهج الذي يتبعه وفي دراسته للأجزاء التي يتكون منها الاقتصاد ككل.

وبتحليل جوانب معينة من السلوك البشري، فإن الاقتصاد الجزئي

(microeconomics) يبين لنا كيف يستجيب الأفراد والشركات للتغيرات في السعر و سبب طلبهم، ومالذي يفعلونه عند مستوى معين من الأسعار.

الاقتصاد الكلي (macroeconomics):

وخلافاً لذلك فإن الاقتصاد الكلي (macroeconomics) هو الفرع الذي يهتم بمجمل الأداء الاقتصادي، والذي لم يظهر في صيغته الحديثة قبل عام ١٩٣٦ حين قام جون ماينرد كينز بنشر كتابه الثوري "النظرية العامة في التوظيف ، والفائدة والمال" ، في ذلك الحين كانت بريطانيا والولايات المتحدة مازلتا تعانيان من الكساد العظيم لحقبة الثلاثينات، حين وصل معدل البطالة إلى مايقارب ربع القوى العاملة.

وفي إطار سعيه لإيجاد مخرج من الأزمة، أكد كينز أن اقتصاديات السوق يمكن أن تعمل بشكل خاطئ، وصاغ في كتابه المذكور نظرية حول أسباب البطالة والكساد، وكيف يتقرر الاستثمار والاستهلاك، وكيف تدير البنوك المركزية العملة ومستويات الفائدة ، ولماذا يزدهر اقتصاد بعض الأمم ويصيب الركود اقتصاد بعضهم الآخر؟ كما أثبت كينز أن للحكومات دوراً مهماً في التخفيف من حدة ارتفاع أو انخفاض الدورات التجارية، ورغم أن العديد من علماء الاقتصاد لم يعودوا يقبلون نظريات وتفسيرات كينز إلا أن المسائل التي تناولها مازالت تحدد دراسة الاقتصاد الكلي اليوم.

إن الاقتصاد الكلي والجزئي مترابطان، وكلما ازداد فهم الاقتصاديين لظواهر معينة، فهم يساعدون الدول و الأفراد لاتخاذ قرارات مبنية على أسس علمية عند تخصيص الموارد، حيث يلتقي التياران – الاقتصاديات الجزئي والكلي- ليشكلا علم الاقتصاد الحديث.

اقتصاد السوق والاقتصاد الموجه والاقتصاد المختلط:

إن الأنظمة التي تحكم طريقة تخصيص الدول لمواردها، يمكن أن تكون موضوعة في مجال واسع، حيث يشكل الاقتصاد الموجه أحد أطرافه، واقتصاد السوق يكون الطرف الآخر، من هنا يدافع اقتصاد السوق عن قوى تؤثر على اقتصاد السوق الذي يكون تنافسياً وهذه القوى السوقية تشكل اليد الخفية لتحديد الموارد التي

يجب تخصيصها، وبالتالي فإن نظام الاقتصاد الموجه يستند على الحكومة لتقرر كيف سيتم تخصيص موارد البلد بأفضل طريقة، ولكن في كلا النظامين فإن الندرة والرغبات غير المحدودة تجبر الحكومات والأفراد ليقرروا أفضل طريقة لإدارة الموارد، وتخصيصها في أفضل طريقة ممكنة وفعالة، على الرغم من ذلك فهناك دائماً حدود لما يمكن أن يفعله الاقتصاد أو الحكومة.

اقتصاد السوق (market economy):

يمكننا اليوم أن نميز طريقتين أساسيتين لتنظيم الاقتصاد، من جهة تتخذ الحكومة مختلف القرارات الاقتصادية، ويقوم الأشخاص الذين هم على قمة هرم السلطة بإعطاء الأوامر الاقتصادية للأشخاص الذين هم أدنى على سلم السلطة، وفي أقصى الجانب المقابل، يتم صنع القرارات في السوق، حيث يوافق الأفراد والمؤسسات طوعاً على تبادل المدخلات والمخرجات، ويتم ذلك عادة عن طريق دفعات نقدية، وعلى سبيل المثال نجد أنه في بعض الدول الأوروبية يتم حل المسائل الاقتصادية عن طريق السوق لذلك يدعى نظامهم الاقتصادي باسم اقتصاد السوق (market economy) الذي يقوم منه الأفراد والشركات الخاصة باتخاذ القرارات الرئيسة حول الانتاج والاستهلاك، ونظام الأسعار، والأسواق وتقرير الإجابة يكون على "أي " و " كيف" و "لمن" مثلاً : أي الشركات تنتج سلع لتعطي أعلى ربح؟ وكيف يتم استخدام تقنيات الانتاج الأقل كلفة؟ و لمن يحدد الاستهلاك قرارات الأفراد حول كيفية انفاق أجورهم وعوائد أملاكهم التي جنوها بعملهم ومن استثمار أملاكهم؟ ويطلق على أكثر الحالات تطرفاً في اقتصاد السوق، حيث لايكون للحكومة أي دور اقتصادي اسم الاقتصاد الحر (laissez-faire).

الاقتصاد الموجه (command economy):

وعكس ذلك فإن الاقتصاد الموجه (command economy) هو الذي تتخذ فيه الحكومة جميع القرارات المتعلقة بالإنتاج وتوزيعه، وفي الاقتصاد الموجه الذي كان متبعاً في الاتحاد السوفياتي خلال معظم سنوات هذا القرن، تمتلك الحكومة معظم وسائل الانتاج (الأرض ورأس المال) كما تمتلك وتوجه عمليات المؤسسات في معظم

المنشآت الانتاجية، وهي التي توظف العمال وتخبرهم كيف يقومون بأعمالهم.

وفي الاقتصاد الموجه تجيب الحكومة على معظم الأسئلة الاقتصادية الرئيسة من خلال ملكيتها للموارد وقدرتها على فرض قراراتها.

الاقتصاد المختلط (mixed economies):

تشير الوقائع إلى عدم وقوع أي مجتمع معاصر بالكامل ضمن أحد هذين القطبين، بل إن معظم المجتمعات ذات اقتصاد مختلط (mixed economies)، والذي فيه عناصر من اقتصاد السوق والاقتصاد الموجه، ولم يكن هناك دولة تتبع اقتصاد السوق مئة بالمئة (رغم أن انجلترا اقتربت من ذلك كثيراً في القرن التاسع)، وفي الولايات المتحدة يصنع السوق معظم القرارات، لكن الحكومة تلعب دوراً مهماً في تعديل عمل السوق، فالحكومة تضع القوانين واللوائح التي تنظم الحياة الاقتصادية، وتقدم خدمات تعليمية ..الخ ، أما روسيا والاقتصاديات الاشتراكية السابقة في أوروبا الشرقية المستاءة من أداء اقتصادها الموجه، فتبحث عن نموذجها الخاص من الاقتصاد المختلط.

أساسيات علم الاقتصاد :

حدود إمكانية الإنتاج والنمو وتكلفة الفرصة والتجارة:

"كل مدفع يصنع ، وكل بارجة تنزل إلى الماء ، وكل صاروخ يطلق يعني في النهاية، سرقة ممن يعانون الجوع ولا يطعمون" الرئيس دوايت د.ايزنهاور

حدود إمكانية الإنتاج

(production possibility frontier):

لدى الاقتصاد مخزون من الموارد المحدودة، والعمالة والمعرفة التكنولوجية والمصانع والأدوات والأرض والطاقة، ويبين تقرير عنوانه "أي الأشياء يجب أن يتم إنتاجها وكيف" أن الاقتصاد في الواقع يقرر طريقة توزيع موارده بين آلاف

السلع والخدمات الممكنة، ويبين مثلاً مساحة الأرض التي ستستخدم لزراعة القمح أو لبناء سكن للناس.

وفي مواجهة الحقيقة التي لايمكن نكرانها بأن السلع شحيحة مقارنة بالمتطلبات، فإن على الاقتصاد أن يقرر كيف يتعامل مع موارده المحدودة.

و في إطار مجال الاقتصاد الكلي، يمثل مفهوم حدود إمكانية الإنتاج(PPF) ، النقطة التي يكون عندها الاقتصاد أكثر كفاءة في إنتاجه للسلع والخدمات، وبالتالي يتم تخصيص الموارد في أفضل طريقة ممكنة، فإذا كان الاقتصاد لا ينتج الكميات المشار إليها من خلال حدود إمكانية الإنتاج فإن الموارد يتم إدارتها بطريقة غير فعالة، وبالتالي يتضاءل إنتاج المجتمع.

تكلفة الفرصة (Opportunity Cost):

إن تكلفة الفرصة هي القيمة التي يتم التخلي عنها من أجل الحصول على شيء آخر، وهذه القيمة تكون فريدة بالنسبة لكل شخص، إذ يمكن لك أن تتخلى عن الشوكولا مقابل الحصول على مزيد من البطاطا، حيث إن قيمة البطاطا أكبر من الشوكولا، لكن يمكنك دائماً تغيير رأيك مستقبلاً، لأن البطاطا قد لاتكون جاذبة كما الشوكولا.

كما إن كلفة الفرصة هي بقرار الفرد ذاته، ويتم تحديدها حسب احتياجاته ورغباته ووقته وموارده، وهذا هام بالنسبة لحدود إمكانية الإنتاج، لأن البلد سيقرر كيفية تخصيص الموارد بالطريقة الأفضل وفقاً لتكلفة الفرصة، فمثلاً إذا اختار بلد إنتاج المزيد من النبيذ أكثر من القطن، تكون تكلفة الفرصة مكافئة لكلفة التخلي عن إنتاج كمية القطن المطلوبة.

وهنا مثال آخر لتوضيح تكلفة الفرصة التي تضمن للفرد شراء الأقل كلفة لسلعتين متشابهتين عندما يتاح له الاختيار، فعلى سبيل المثال لنفترض أن شخصاً لديه الخيار بين خدمتين للهاتف، فإذا اشترى الخدمة الأكثر تكلفة، فربما سيقلل الفرد من عدد مرات ذهابه إلى السينما كل شهر، وإن التخلي عن فرصة الذهاب إلى السينما ربما

تكون كلفتها مرتفعة جداً لهذا الشخص، ما يؤدي إلى اختياره الخدمة الأقل كلفة، ونؤكد هنا أن تكلفة الفرصة تكون مختلفة بالنسبة لكل فرد و بلد، وبالتالي فإن الشيء الذي له قيمة أكثر سيكون مختلف بين الناس والبلدان عندما يتخذون القرارات حول كيفية تخصيص الموارد.

التخصص والميزة النسبية

(Specialization and Comparative Advantage):

يمكن للاقتصاد أن يركز على إنتاج كافة السلع والخدمات التي تحتاج إلى وظيفة، لكن ربما يقود هذا الأمر إلى تخصيص للموارد بشكل غير فعال، وإعاقة النمو في المستقبل.

وباستخدام التخصص يمكن للبلد التركيز على إنتاج شيء واحد، بحيث يكون أداؤه أفضل بدلاً من تقسيم الموارد.

على سبيل المثال لو نظرنا إلى عالم افتراضي مكون من بلدين فقط (البلد A والبلد B) ولديهم اثنين من المنتجات (السيارات والقطن)، وبإمكان كل بلد أن تصنع سيارات أو تنتج القطن، ولنفترض أن البلد (A) تملك أرض قليلة الخصوبة والكثير من المعادن لإنتاج السيارات، ولدى البلد (B) أرض وافرة الخصوبة ، والقليل من المعادن .

فإذا قامت البلد (A) بإنتاج كل من السيارات والقطن فإنها تحتاج لتقسيم مواردها، لأن ذلك يتطلب الكثير من الجهود لإنتاج القطن من خلال إرواء الأراضي، وبالتالي ستضطر البلد (A) للتضحية بإنتاج السيارات، وبالتالي فإن كلفة الفرصة لإنتاج كل من السيارات و القطن يكون مرتفع بالنسبة للبلد (A)، والتي ستتخلى عن كثير من رأس المال لإنتاج كل من القطن والسيارات.

وبالمثل بالنسبة للبلد (B) فإن كلفة الفرصة لإنتاج كل من المنتجات سيرتفع بسبب الجهود التي تتطلبها لإنتاج السيارات وسيكون أكبر بكثير من إنتاج القطن.

ويمكن لكل بلد إنتاج أحد المنتجات بكفاءة أكثر وبكلفة أقل من البلد الآخر، وستحتاج البلد (A) التي تمتلك الكثير من المعادن لتصدير الكثير من السيارات أكثر من البلد (B) التي تنتج ذات الكمية من القطن، وكذلك البلد (B) تحتاج لتصدير الكثير من القطن أكثر من البلد (A) المنتجة لذات الكمية من السيارات، لذلك فإن البلد (A) لديه ميزة نسبية مقارنة بالبلد (B) في إنتاج السيارات والبلد (B) لديه ميزة نسبية مقارنة بالبلد (A) في إنتاج القطن.

وبالتالي يمكننا القول أن كلا البلدين (A) و (B) تخصصوا في إنتاج السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية، وفي حال تم تبادل السلع التي أنتجوها مقابل سلع أخرى لاتتمتع بميزة نسبية، فإن كلا البلدين ستكونان قادرتين على التمتع بكلا المنتجات بكلفة فرصة منخفضة.

وعلاوةً على ذلك، إن كل بلد سيقوم بمبادلة المنتج الأفضل، ويمكن أن يقدمها كسلعة أو خدمة أخرى أفضل مما يمكن لدولة أخرى أن تنتجه.

ويمكن الاستفادة من التجارة والتخصص، عندما يتم ذلك بمشاركة عدة دول مختلفة، على سبيل المثال : إذا كان البلد (C) متخصص في إنتاج الذرة يمكن له أن يتاجر بالذرة مقابل السيارات من البلد (A) والقطن من البلد (B).

إن تحديد كيفية تبادل الدول لمنتجاتها المصنعة وفقاً للميزة النسبية (الأفضل من أجل الأفضل) بمثابة العمود الفقري لنظرية التجارة الدولية، وهذه الطريقة من التبادل تعتبر الطريقة المثلى لتخصيص الموارد، وذلك من الناحية النظرية لعلم الاقتصاديات، فلن تكون هذه البلدان في عوز لأي شيء من تلك الأشياء التي تحتاجها، إذ نجد أن تكلفة الفرصة والتخصص والميزة النسبية تنطبق أيضاً على الطريقة التي يتفاعل بها الأفراد داخل الاقتصاد.

الميزة المطلقة Absolute Advantage:

في بعض الأحيان يمكن للبلد أو للفرد أن ينتج أكثر من بلد آخر، بالرغم من أن كلا البلدين يملكان ذات الكمية من المدخلات، فعلى سبيل المثال يمكن للبلد (A) أن

يكون لديها ميزة تكنولوجية مع ذات الكمية من المدخلات مثل (الأراضي الصالحة للزراعة و المعادن و العمل) ، والتي تمكن البلد من صناعة الكثير من السيارات والقطن أكثر من البلد (B) ، ويمكن للبلد (A) أن تنتج المزيد من السلعتين، وبالتالي يمكننا القول أن لديها ميزة مطلقة Absolute Advantage) (فنوعية الموارد الجيدة، تعطي البلد ميزة مطلقة كما يمكن أن تحقق مستوى أعلى من التعليم والتقدم التكنولوجي، ومع ذلك ليس من الممكن لبلد لديها ميزة نسبية في كل شيء تنتجه، أن تكون قادرة دائماً على الاستفادة من التجارة.

أساسيات علم الاقتصاد :

المرونة Economics Basics: Elasticity:

إن الدرجة التي يتفاعل معها منحنى العرض والطلب مع تغير الأسعار، تدعى (منحنى المرونة)، وتتفاوت المرونة بين المنتجات، لأن بعض المنتجات ربما تكون أكثر أهمية للمستهلك، وبالتالي فإن المنتجات التي تعد من الضروريات تكون أكثر حساسية لتغيرات الأسعار، وذلك لأن المستهلك سيستمر بشراء هذه المنتجات بالرغم من ارتفاع أسعارها، وبالعكس فإن ارتفاع سعر البضائع أو الخدمات التي تعتبر أقل ضرورة ستمنع الكثير من المستهلكين من شرائها، لأن كلفة فرصة شراء المنتج ستصبح مرتفعة جداً، وأي تغيير طفيف على السعر يؤدي لتغيير حاد في كمية الطلب أوالعرض لهذه المادة، وعادةً فإن المنتجات المرنة متوفرة في السوق، وربما لايحتاجها الشخص كحاجة ضرورية في حياته اليومية.

ومن جهة أخرى فإن البضائع أو الخدمات "غير المرنة" هي البضائع والخدمات التي تؤدي فيها تغييرات الأسعار إلى تغييرات طفيفة في كمية العرض أو الطلب، وذلك في حال حصل أي تغيير، وبالتالي فإن هذه البضائع هي الأكثر ضرورة للمستهلك في حياته اليومية.

العوامل المؤثرة على مرونة الطلب:

يوجد ثلاثة عوامل رئيسية تؤثرعلى مرونة الطلب:

العامل الأول (توفر البدائل) وهو أهم عامل يؤثر على مرونة سلعة أو خدمة، وكلما زاد عدد البدائل كان الطلب أكثر مرونة، فعلى سبيل المثال: إذا ارتفع سعر فنجان القهوة بمقدار ٠,٢٥ دولار فإن المستهلكين سيستبدلون جرعتهم من الكافيين الصباحية بفنجان من الشاي، وهذا يعني أن القهوة هي سلعة مرنة، لأن ارتفاع السعر خفض الطلب عليها بشكل كبير، ولأن المستهلكين بدؤوا بشراء المزيد من الشاي بدلاً من القهوة ، لكن في حال ارتفعت أسعار الكافيين (الشاي والقهوة معاً) ، فإننا نلحظ على الأرجح تغير طفيف في استهلاك القهوة أو الشاي، لأن البدائل الموجودة قليلة للكافيين، ومعظم الناس ليسوا على استعداد للتخلي عن جرعة الكافيين صباحاً مهما بلغ قيمة السعر.

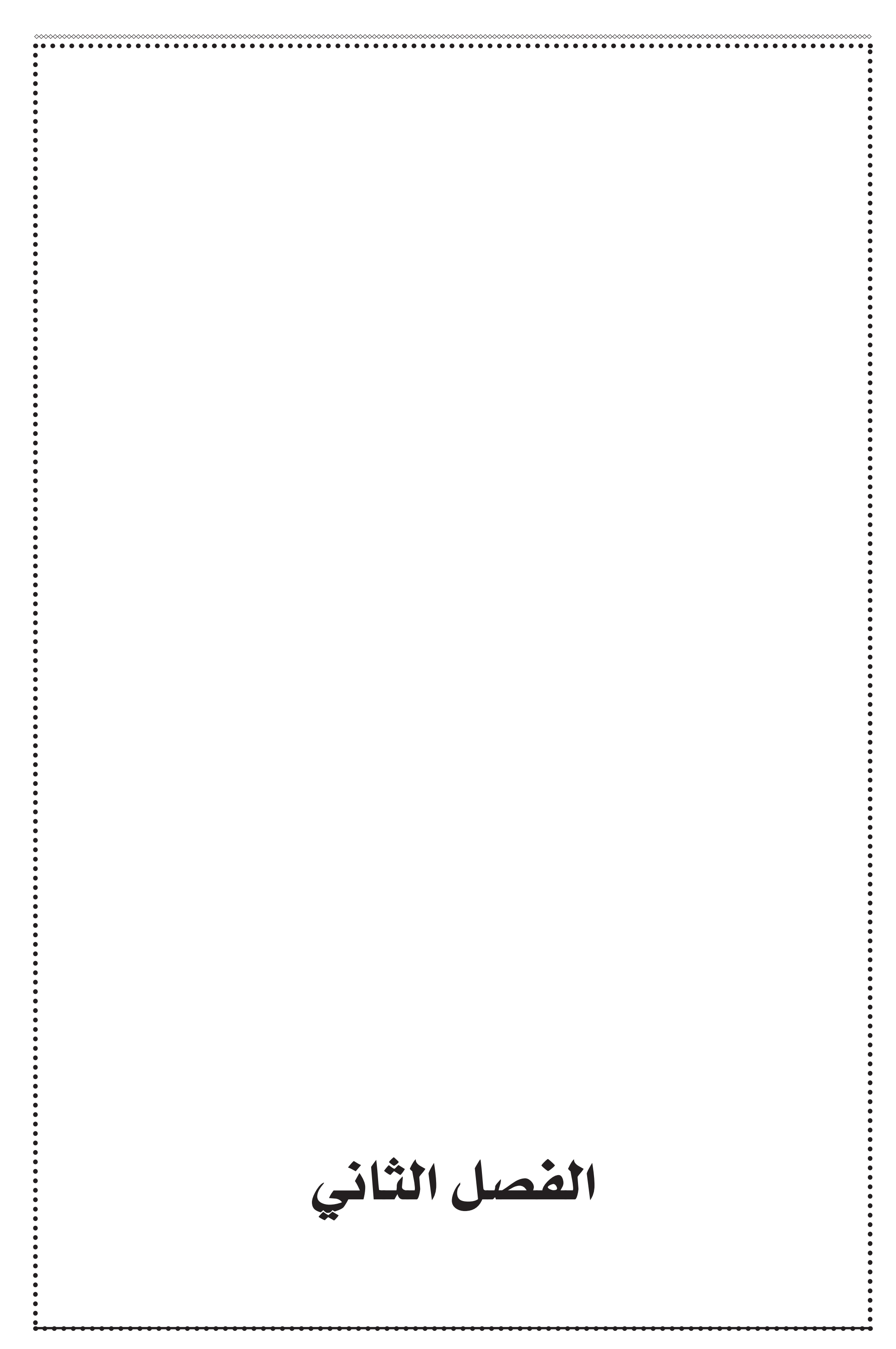
ويمكننا القول أن الكافيين منتج "غير مرن" بسبب افتقاره للبدائل، وهكذا حين يكون المنتج داخل صناعة مرناً بسبب توفر البدائل، تكون الصناعة نفسها غير مرنة، فالبضائع الفريدة مثل:(الألماس) تكون غير مرنة لأن بدائلها قليلة إن وجدت.

العامل الثاني (كمية الدخل المتاح انفاقه على السلعة):

إن العامل الذي يؤثر على مرونة الطلب يشير إلى مجموع مايستطيع الشخص إنفاقه على سلعة أو خدمة معينة، وهكذا إذا ارتفع سعر علبة الكوكا كولا من ($٠,٥٠)إلى (١ $) ، ولم تتغير كمية الدخل فإن مبلغ ٢ $ يكون حينها كافياً لشراء عبوتين بدلاً من أربع علب، وبالتالي يضطر المستهلك لتخفيض طلبه من الكوكاكولا، وهكذا إذا كان هناك زيادة في السعر، ولم يكن هناك تغير في كمية الدخل المتاح للإنفاق فسيكون هناك ردة فعل مرنة في الطلب، لأن الطلب يكون حساساً لتغير السعر إذا لم يكن هناك تغير في الدخل.

العامل الثالث (الوقت):

إن العامل الثالث المؤثرعلى المرونة هو الوقت، فمثلاً إذا ارتفع سعر السجائر إلى (٢ $) لكل علبة من السجائر، فإن المدخن مع البدائل القليلة المتاحة سيستمر بشراء السجائر اليومية (إدمان)، وهذا يعني أن التبغ ليس مرناً لأن التغير في السعر لم يكن له تأثير كبيرعلى كمية الطلب، لكن إذا وجد المدخن أنه لن يتمكن من إنفاق ٢ $ (المبلغ الإضافي) سيبدأ بالتخلي عن عادة التدخين خلال فترة من الزمن، وبالتالي فإن مرونة سعر السجائر للمستهلك ستصبح مرنة على المدى الطويل.

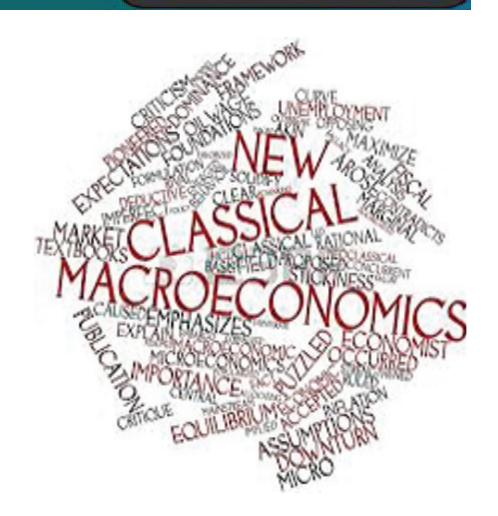


الفصل الثاني

Economics

Micro Macro





علم الاقتصاد الكلي (مقدمة وتاريخ):

Macroeconomics: Introduction and History

بصفة عامة يدرس علم الاقتصاد كيفية استخدم الأشخاص والشركات والدول، الموارد النادرة لتلبية رغباتهم غير المحدودة ، وهو فرع من فروع علوم الاقتصاد، التي تهتم بأنظمة السوق التي تعمل على نطاق واسع.

فيما يركز علم الاقتصاد الكلي على الاختيارات المأخوذة من قبل الأفراد في الاقتصاد (الأفراد ، المستهلكون والشركات كمثال على ذلك) ، ويتعامل الاقتصاد الكلي مع أداء

وهيكلة وسلوك الاقتصاد بكامله، وعندما يتحدث المستثمرون عن الاقتصاد الكلي فهم يناقشون القرارات المتعلقة بالسياسة العامة مثل: رفع أو خفض أسعار الفائدة، أو تغيير نسب الضرائب، ومن بعض الأسئلة الأساسية المتعلقة بالاقتصاد الكلي: ما أسباب البطالة ؟ ما أسباب التضخم ؟ ما الذي يساهم في النمو الاقتصادي؟ ويحاول الاقتصاد الكلي قياس حسن أداء الاقتصاد وفهم آلية عمله وكيفية تحسين أدائه

وبالرغم من أن مصطلح الاقتصاد الكلي، ليس قديماً جداً (ويعود استخدامه أول مرة من قبل راجنر فريشRagnar Frisch عام ١٩٣٣) فإن العديد من المفاهيم الاقتصادية الأساسية تم التركيز على دراستها منذ فترة قديمة، فمواضيع مثل البطالة والنمو والتجارة كانت تستحوذ على اهتمام الاقتصاديين منذ بداية هذا العلم، ورغم ذلك فإن دراسة هذه المواضيع أصبحت مركزة وأكثر تخصصاً بين التسعينيات والعقد الأول من القرن الحالي.

وبالمثل فإنه من الصعب تسمية أي مؤسس لدراسة علم الاقتصاد الكلي، ورغم ذلك يعزى الفضل لـ (جون ماينارد كينز John Maynard Keynes) بالنظريات الأولى لعلم الاقتصاد التي وصّفت سلوك الاقتصاد ووضعت له نموذجاً وأطر، إن الأعمال السابقة لكل من آدم سميث، وجون ستيورات ميل، تطرقت لمواضيع مهمة من شأنها أن تعتبرمحركاً لعلم الاقتصاد الكلي الذي هيمن على علم الاقتصاد، فهو ينطبق على عمليات الاستثمار والأسواق المالية.

علم الاقتصاد الكلي - المدارس الفكرية

Macroeconomics: Schools Of Thought

يُنظَم مجال علم الاقتصاد الكلي في العديد من المدارس الفكرية المختلفة، مع اختلاف وجهات النظر حول كيفية عمل الأسواق والمشاركين فيها.

المدرسة الكلاسيكية : Classical

يعتقد الاقتصاديون الكلاسيكيون أن الأسعار والأجور، وأسعار الفائدة مرنة، والأسواق واضحة بشكل دائم، والنمو يعتمد على تأمين عوامل الانتاج، فيما بنى

اقتصاديون آخرون وجهات نظرهم على أعمال الاقتصادي سميث، والتي تدحض النظرية الاقتصادية الكلاسيكية.

المدرسة الكينزية : Keynesian

استندت المدرسة الاقتصادية الكينزية بشكل كبير على أعمال جون مينارد كينز، حيث يركز أنصار االنظرية الكينزية على الطلب الإجمالي aggregate demand، والمقصود به (العلاقة بين مستويات الأسعار وكمية الانتاج)، كعنصر أساسي في قضايا مثل: البطالة و الدورة الاقتصادية، ويعتقد اقتصاديو النظرية الكينزية، أنه بالإمكان إدارة الدورات الاقتصادية بواسطة تفعيل التدخل الحكومي من خلال السياسة المالية (زيادة الانفاق في فترات الركود لتحفيز الطلب) والسياسة النقدية (تحفيز الطلب مع انخفاض أسعار الفائدة)، وكذلك يقرُّ اقتصاديو المدرسة الكينزية بوجود جمود معين في النظام الاقتصادي، وخصوصاً الأجور والأسعار المتماهية التي تحول دون التصريح الواضح عن العرض والطلب.

المدرسة النقدية Monetarist :

يعود الفضل في المدرسة النقدية بدرجة كبيرة لأعمال الاقتصادي ميلتون فريدمان، إذ يعتقد اقتصاديو المدرسة النقدية أن دور الحكومة يكون بالسيطرة على التضخم من خلال التحكم بالتمويل النقدي، وأن الأسواق عادة ماتكون واضحة، كما أن للمشاركين فيها توقعات عقلانية.

ويرفض اقتصاديو المدرسة النقدية فكرة المدرسة الكينزية القائلة:"بإمكان الحكومات إدارة الطلب" فهم يرون بأن محاولات التدخل الحكومية تزعزع الاستقرار، ومن المحتمل أن تقود إلى التضخم.

المدرسة الكينزية الجديدة New Keynesian :

تسعى المدرسة الكينزية الجديدة لإضافة أساسيات الاقتصاد الجزئي إلى النظريات الاقتصادية الكينزية التقليدية، بينما يقبل اقتصاديو المدرسة الكينزية الجديدة بأن

تعمل الأسر والشركات على أساس التوقعات العقلانية، فهم يرون أنه يوجد تنوع في إخفاقات السوق تتضمن الأجور والأسعار المتماهية sticky prices، و بسبب هذا التماهي يمكن للحكومة أن تحسن ظروف الاقتصاد الكلي من خلال سياستها المالية والنقدية.

الكلاسيكية المحدثة Neoclassical:

يفترض علم الاقتصاد الكلاسيكي المحدث في القرن الثامن عشر، أن الناس لديهم توقعات عقلانية و يسعون لتحقيق الحد الأقصى من الاستفادة من هذه التوقعات، وتفترض هذه المدرسة أن الناس يتصرفون بشكل مستقل مرتكزين على كل المعلومات التي بإمكانهم الوصول إليها.

وتعزى فكرة هامش الربحية marginal utility ، وزيادة المنفعة الربحية إلى المدرسة الكلاسيكية المحدثة، إضافةً إلى فكرة أن خبراء الاقتصاد يعملون على أساس التوقعات العقلانية.

وبما أن اقتصاديي المدرسة الكلاسيكية المحدثة، يعتقدون بأن الأسواق في حالة توازن دائم، فإن الاقتصاد الكلي يركز على نمو عوامل العرض، وتأثير الكتلة النقدية على مستويات الأسعار.

الكلاسيكية الجديدة New Classical :

بنيت المدرسة الكلاسيكية الجديدة إلى حد كبير على المدرسة الكلاسيكية المحدثة، حيث تؤكد المدرسة الكلاسيكية الجديدة على أهمية الاقتصاد الجزئي، والنماذج المرتكزة على ذلك السلوك.

وتفترض المدرسة الكلاسيكية الجديدة، أن جميع الوكلاء يحاولون تعظيم فائدتهم، ولديهم توقعات عقلانيةrational expectations، كما أنهم يعتقدون أن الأسواق تكون واضحة طوال الوقت، و يعتقد اقتصاديو الكلاسيكية المحدثة، أن البطالة تكون طوعية إلى حد كبير، و أن السياسة المالية التقديرية تكون مزعزعة للاستقرار،

في حين يمكن ضبط التضخم بالسياسة النقدية .

المدرسة النمساوية Austrian :

تعد المدرسة النمساوية أقدم مدرسة اقتصادية، والتي تشهد تجدد شعبيتها، ويعتمد اقتصاديو المدرسة النمساوية أن سلوك الانسان شديد الحساسية لدقة النموذج مع الرياضيات، و بأن الحد الأدنى من التدخل الحكومي هو الأفضل.

إن المدرسة النمساوية (هي مدرسة الفكر الاقتصادي التي نشأت في فيينا في أواخر القرن ١٩ مع كتابات كارل مينجر، وحافظت على نفسها لإيمانها بأن أعمال الاقتصاد الشامل هي محصلة القرارات والأعمال الفردية الأصغر، خلافاً لمدرسة شيكاغو والنظريات الأخرى التي تستقرئ المستقبل من خلاصة ماتم التوصل إليه تاريخياً، وغالباً ما تستخدم مجاميع احصائية كبيرة).

وقد ساهمت المدرسة النمساوية بنظريات وشروح مفيدة حول الدورات الاقتصادية، وتداعيات كثافة رأس المال، وأهمية الوقت، وتكاليف الفرص في تحديد الاستهلاك والقيمة.

علم الاقتصاد الكلي (الأنظمة الاقتصادية):

Macroeconomics: Economic Systems

من خلال دراسة علم الاقتصاد الكلي، فإن هناك أهداف أساسية لدراسة الأنظمة الاقتصادية. وبشكل عام تتضمن الأهداف المنشودة: النمو الاقتصادي، وتحقيق العمالة الكاملة، والكفاءة الاقتصادية (بلوغ الطاقة الانتاجية القصوى للموارد المتاحة)، واستقرار الأسعار، والتوازن في الميزان التجاري.

ويضيف معظم الاقتصاديين لما سبق الحرية الاقتصادية، والتي تعني (الحق في حرية اختيار العمل، والاستثمار، والاستهلاك وفق ميول الشخص) بوصفها أهداف رئيسية،

ويشير البعض أحياناً إلى التوزيع العادل للدخل بوصفه هدف جدير بالاهتمام.

ولدى أخذ مفهوم كفاءة السوق بالاعتبار، فإنه من المهم أيضاً ملاحظة وجود أولئك المعارضين أساساً للفكرة القائلة: "بأن الأسواق الحرة هي الآلية المرغوب بها لتخصيص الموارد"، وعلى وجه التحديد يرى مذهب المساواة أن كل مشارك في الاقتصاد يجب أن يحصل على حصة متساوية وفك الصلة مابين التعويض والانتاجية، كل حسب طاقته ولكل حسب حاجته.

بينما قد يكون مذهب المساواة متطرفاً كوسيلة للتعامل مع الاقتصاديات، التي تكون فيها فوارق وهذه الفوارق مهمة، حيث يمكن أن تنشأ الفروق والدرجات من اختلاف في القدرات واختلاف في الموارد البشرية، والتمييز والميول الفردية، وأما قوة السوق فإنها حظ ببساطة.

وبشكل عام فإنه حتى في أشد أنظمة عدم التدخل في الاقتصاد (الحرية المطلقة laissez faire) فإن الاقتصاديون يعارضون التمييز، لأنه يتعارض مع آلية كفاءة الاقتصاد.

ويعد مقياس جيني Gini ratio شائعاً، فهو يقيس عدم المساواة في توزيع الدخل عبر اقتصاد ما، (بينما لايزال هناك بعض الاهتمام الأكاديمي في الاقتصاديات الموجهة، والاقتصاديات الشيوعية، واهتمام مزدهر إلى حد ما في الاقتصاديات المختلطة، حيث يوجد مزيج من التخطيط الحكومي واقتصاديات السوق، ومعظم النظريات الاقتصادية تتركز على أنظمة السوق التي تعنى بالملكية الخاصة، بدافع مصلحة شخصية لزيادة الأرباح.

والحقيقة فإن المنافسة المثالية توجد في السوق، الذي يوجد فيه العديد من المستهلكين والمنتجين الصغار المستقلين، وتقوم الشركات المنتجة فيها بإنتاج بضائع بمواصفات معينة ليس لديها أي عوائق أمام دخولها أو خروجها، وتقدم الشركات التي تتنافس في ظروف النظام التنافسي الكامل عروض بشكل متساوٍ إلى حد كبير، وتصبح المنافسة الكاملة هدفاً فكرياً بحد ذاته، بحيث لا حواجز للدخول أو الخروج إلا ما ندر.

أما في الاحتكار فيوجد هناك منتج واحد ولا بديل يقترب من هذا المنتج، وفي الاحتكار حواجز عالية barriers to entry للغاية لدخول السلع (إذا لم يكن هناك حظراً تاماً للمنافسة)، وتضع الشركات الأسعار دون تدخل الحكومة، والحقيقة فإن التنافس الكامل الحقيقي، والاحتكار الحقيقي الكامل نادر جداً في أيامنا هذه.

وتتمثل سمات المنافسة الاحتكارية، بقيام مجموعة كبيرة نسبية من الشركات بتقديم منتجات مختلفة، حتى تكون الحواجز أمام دخول السوق والخروج منه منخفضة نسبياً.

ووفق نظام احتكار القلة Oligopoly تتنافس فئة قليلة من المنتجين الكبار على السوق، إما بمنتجات متمايزة أو موحدة، ويوجد هناك حواجز كبيرة نسبياً للدخول وبعض الترابط المشترك (ارتباط المصالح) ما بين المنتجين.

الاقتصاد الكلي (الدورات الاقتصادية):

Macroeconomics: The Business Cycle

إن الدورات الاقتصادية، هي أنماط من التوسع والانكماش expansion contraction، والتعافيrecovery في الاقتصاد.

وبشكل عام إن الدورات الاقتصادية يتم قياسها وملاحقتها، من حيث اجمالي الناتج المحلي والبطالة، حيث يرتفع اجمالي الناتج المحلي GDP، وتتقلص البطالة unemployment خلال مراحل التوسع، بينما تنعكس الأمور في فترة الركود، والدورات الاقتصادية هي أربعة: التوسع، والذروة peakوالتقلص، والقعر trough .

ويستخدم مصطلح الركود عادةً، للدلالة على الانخفاض في النشاطات الاقتصادية، لكن معظم الاقتصاديين يستخدمون تعريف محدد وهو (ربعيين متتاليين لانخفاض اجمالي الناتج المحلي الحقيقي "للركود"، وبالمقارنة لايوجد هناك تعريف رسمي

للكساد، بينما فترة الركود لها معدل وسطي قدره ١٠ أشهر، ومنذ الخمسينات فإن مراحل الانتعاش والتوسع أطول بكثير وتصل لـ ٣ سنوات وهي الأكثر شيوعاً نسبياً.

والحقيقة فإن حركة الاقتصاد خلال الدورات الاقتصادية تلقي الضوء على فترات اقتصادية محددة، بينما يرتفع النمو أو ينخفض مع الدورات الاقتصادية، وعندما يكون النمو الاقتصادي فوق الخط الصاعد، فإن البطالة عادةً تنخفض وأحد تعابير هذه العلاقة: هو قانون أوكونز Okun's Law كمعادلة مساواة تقول: "أن كل ١٪ من إجمالي الناتج المحلي فوق الاتجاه المعدل تعادل نسبة بطالة أقل بـ ٠,٥٪".

ورغم أن العلاقة بين التضخم والنمو ليست بذات الوضوح، لكن التضخم يميل للانخفاض خلال فترة الركود ومن ثم يزداد خلال فترة التعافي، بينما الدورات الاقتصادية هي مفهوم بسيط نسبياً، وهناك جدل كبير بين الاقتصاديين حول مايؤثرعلى طول وشدة الأجزاء الفردية في الدورات الاقتصادية، وفيما إذا كانت الحكومة تستطيع أن تلعب دوراً في التأثير على هذه العملية.

إن الاقتصاديين الذين يؤمنون بنظرية كينز Keynesiansمثلاً، يعتقدون أن الحكومة تستطيع التخفيف من أثر حالة الركود (وتقصير فترتها)، من خلال خفض الضرائب، وزيادة الانفاق، وكذلك أيضاً تجنب الاقتصاد من الوقوع بفورة، من خلال زيادة الضرائب، وخفض الإنفاق خلال فترة التوسع.

وبالمقارنة فإن الاقتصاديون الذين يؤمنون بالنظرية النقدية، لايتفقون مع مفهوم الدورات الاقتصادية بالكامل ويفضلون النظر إلى تغيرات في الاقتصاد مثل: التذبذبات غير النظامية (غيرالدورية)، وفي حالات متعددة فإنهم يعتقدون أن الانخفاض في النشاط الاقتصادي سببه ظواهر نقدية، وأن تدخل الحكومة عن طريق التضخم غير فعال في أحسن الأحوال، وليس مستقر في أسوأ حالة.

وهناك العديد من النظريات البديلة الأخرى عن الدورات الاقتصادية، فالذين يؤمنون بنظرية الأعمال الواقعية على سبيل المثال: يعتقدون أن الصدمات الخارجية، مثل الابتكار، والتقدم التكنولوجي الذي يزيد من حركة الدورات الاقتصادية، والقدرة

الانتاجية الزائدة، يمكن أن تقود إلى انحدار اقتصادي.

نظريات أخرى تقترح بأن زيادة المضاربات speculation المفرطة، أو إيجاد مستويات مرتفعة مثل: رأسمال البنوك bank capital، تحرك الدورات الاقتصادية.

الاقتصاد الكلي (البطالة):

Macroeconomics: Unemployment

يشكل العمل القوة الدافعة في كل اقتصاد، وتشكل الأجور المدفوعة لقاء العمل وقود الانفاق الاستهلاكي، ويعد الناتج أمر ضروري للشركات، وكذلك يمثل العاطلون عن العمل هدر لانتاج محتمل داخل الاقتصاد، وبالنتيجة يشكل مؤشر البطالة مبعث قلق كبير في إدارة الاقتصاد الكلي.

إن المؤشرات الرسمية لمعدلات البطالة، تشير إلى عدد العمال المدنيين الذين يبحثون بنشاط عن عمل ولايتلقون رواتب في الوقت الحالي هم أقل من نسبتهم الفعلية، حيث إن الاحصاءات في الوقت الراهن تستثني أولئك الذين يرغبون بالعمل، لكنهم أصبحوا مثبطين وتوقفوا عن البحث عن عمل، وبالتالي فإن نسبة معدلات البطالة الصحيحة تكون دائماً أعلى من نسب معدلات البطالة الرسمية .

إن الرقم الذي يدل على البطالة، يتضمن أنواع فرعية للعاطلين عن العمل.

معدلات البطالة الاحتكاكية

Frictional unemployment :

إن معدلات البطالة الاحتكاكية تنتج عن المعلومات غير الكاملة، والصعوبات في مطابقة العمال المؤهلين مع الوظائف المتاحة، مثلاً خريجو الكليات الباحثين عن عمل هم أحد الأمثلة عن هذا النوع، والبطالة الاحتكاكية يكاد يكون من المستحيل تجنبها،

بسبب عدم توفر المعلومات الكاملة لأي من الباحثين عن العمل أو أرباب العمل للتصرف بشكل فوري، وعموماً فإنه لاينظر بهذا على أنه مشكلة على الاقتصاد.

البطالة الناتجة عن دورات اقتصادية:

Cyclical unemployment

يشير هذا المصطلح إلى أن البطالة هي نتاج الدورات الاقتصادية خلال فترة الركود، التي ينتج عنها عدم كفاية الطلب على اليد العاملة، وانخفاض الأجور بشكل نمطي إلى حدٍ يكون فيه العرض والطلب على العمل في توزان.

ويشير مفهوم البطالة الهيكلية (Structural unemployment) إلى البطالة التي تحدث عندما يكون العاملون غيرمؤهلين للوظائف المتاحة، وغالباً مايكون العمال في هذه الحالة عاطلين عن العمل لفترة طويلة من الوقت، ويحتاجون غالباً إلى إعادة تدريبهم على العمل، ويمكن أن تكون البطالة الهيكلية مشكلة خطيرة داخل الاقتصاد، ولاسيما في الحالات التي تصبح فيها كامل القطاعات (مثل قطاع الصناعة) غير مجدية، في حين أن معدلات البطالة المرتفعة أمر غيرمرغوب به، وكذلك العمالة الكاملة (التي يساوي فيها معدل البطالة صفراً) تكون غير عملية وغير مرغوب بها، وعندما يتحدث الاقتصاديون عن العمالة الكاملة، والبطالة الاحتكاكية، فإنهم يستبعدون البطالة الاحتكاكية والنسبة المئوية الصغيرة من البطالة الهيكلية.

إذ لايعتقد الاقتصاديون بالعموم أنه من العملي، أو من المرغوب به أن تكون نسبة العمالة ١٠٠ ٪ في أي اقتصاد.

وبشكل محدد يبرر منحنى فيلبس سبب حدوث هذا، وبشكل عام يوجد علاقة بين التضخم والبطالة، فكلما انخفضت معدلات البطالة ارتفعت معدلات التضخم، في حين أن مجموعة من العوامل يمكنها تغيير المنحنى (متضمنة زيادة في القدرة الانتاجية)، والخلاصة الأساسية تكمن بأن البطالة التي تساوي صفر أو التضخم الذي يساوي صفر، سيناريو غير قابل للاستمرار على أساس المدى الطويل.

وبالنسبة لعامل المقايضة بين العمالة والكفاءة، فإن شركات الأعمال تزيد أرباحها عندما تنتج أكبر عدد ممكن من السلع بأقل سعر ممكن، وفي بعض الحالات فإن العمل يكون أكثر كلفة (أقل كفاءة) من رأس مال المعدات.

وبالتالي هناك دائماً مقايضة بين الكلفة، وانتاجية العمل، وبين رأس المال، الذي تتطلبه المعدات الحديثة، وبالتالي تقلل بشكل فعال عدد الوظائف المتاحة، وبالمثل فإن البطالة الهيكلية هي مشكلة متكررة نتيجة التقدم التكنولوجي، ويجد العمال إن مهاراتهم لم تعد تتلاءم مع احتياجات أصحاب العمل، ويجب تحديث تدريبهم عندما تتبنى الصناعات آلية عمل التكنولوجيا الحديثة.

الاقتصاد الكلي (الأداء الاقتصادي والنمو):

Macroeconomics:

conomic Performance and Growth

الدخل(Income): يعد من أهم العوامل في قياس الأداء الاقتصادي، كما يعد إجمالي الناتج المحلي المقياس الأكثر شيوعاً من حيث الاستخدام لقياس النشاط الاقتصادي لبلدٍ ما، وباختصار يعكس إجمالي الناتج المحلي قيمة مجمل البضائع، والخدمات المنتجة بطريقة قانونية في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة.

إن التمييز بين السلع النهائية والسلع الوسيطة بالغ الأهمية، فالطماطم المباعة إلى مصنع صلصة الطماطم لا يمكن إدراجه ضمن حسابات إجمالي الناتج المحلي، بينما يمكن ضم الطماطم التي تباع في المتجر كمنتج يمثل الاستخدام النهائي، ومن الجدير ذكره أن تجارة البضائع والخدمات غير القانونية، يتم استثناؤها أيضاً من محصلة إجمالي الناتج المحلي.

هناك طريقتين لمقاربة إجمالي الناتج المحلي وهما: نهج الإنفاق، ونهج مداخيل الموارد.

وتحتسب طريقة المقاربة بإجمالي المبلغ الذي أنفق على السلع والخدمات خلال عام، بينما تحتسب المقاربة التي تعتمد على المداخيل، من خلال المبالغ المدفوعة لموردي الموارد وغيرها من المواد التي تدخل في السلع والخدمات.

ويمكن القول بأن نهج الإنفاق هو الأكثر شيوعاً، وهو يقسم إجمالي الناتج المحلي لأربع مكونات يمكن مراقبتها بشكل شائع وهي: (الاستهلاك الشخصي، وإجمالي الأرباح من الاستثمارات المحلية، والإنفاق الحكومي، وصافي الصادرات للخارج)، حيث كان الاستهلاك الشخصي لمدة طويلة من الزمن يشكل أكبر مكون لإجمالي الناتج المحلي في الولايات المتحدة، وتم تكوينه من نفقات الأسر المعيشية على السلع والخدمات، وتشير الاستثمارات المحلية إلى الانفاق على الأصول الثابتة (النفقات الرأسمالية)، والإضافات التي أدخلت على مخزون المستودعات خلال العام.

وبالمقارنة في إطار نهج الأجور، فإن دفع رواتب للموظفين يشكل أكبر مكون لإجمالي الناتج المحلي مع حساب الاستهلاك، والضرائب غير المباشرة، والفوائد، وأرباح الشركات، وما يتبعها من أجور الأشخاص الذين يعملون لحسابهم الشخصي.

ولنذهب خطوةً إلى الأمام، نجد أن هناك أنواع أخرى من التحليلات التي يمكن تطبيقها على إجمالي الناتج المحلي، حيث يعد إجمالي الناتج المحلي الحقيقي Real GDP، وجهة النظر الأوسع للناتج الاقتصادي، والأكثر استخداماً من قبل الاقتصاديين، كما يختلف إجمالي الناتج المحلي الحقيقي عن الناتج المحلي الاسمي، بأنه يحاول تعديل القيم عبر احتساب مستوى ارتفاع الأسعار، لتحديد حجم التغييرات في حجم النشاط في اقتصاد ما.

ولاتقتصر مراقبة الاقتصاديين على إجمالي الناتج المحلي بالمطلق، ولكن على نموه بمرور الوقت. فمعظم النقاشات حول إجمالي الناتج المحلي تدورحول مقدار النمو.

وبالذهاب خطوةً إضافية أخرى، حتى يكون من المفيد دراسة إجمالي الناتج المحلي في سياق علاقته مع عدد من المشاركين في اقتصاد ما.

ويرتبط إجمالي الناتج المحلي للفرد الواحدGDP per capita ، في كثير من الأحيان بمستوى المعيشة في بلدٍ ما، ومدى التنمية الاقتصادية في هذا البلد، ففي الولايات المتحدة والصين، نجد أنً إجمالي الناتج المحلي متقارب، لكن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في كل من البلدين يختلف كثيراً عن غيره، ويعكس مستوى المعيشة العالي الموجود في الولايات المتحدة، ويشكل إجمالي الناتج المحلي للصين، حوالي نصف الناتج المحلي في أمريكا.

وللعلم فإنه يوجد بعض المساوئ والقيود المفروضة لاستخدام إجمالي الناتج المحلي، حيث يستثني إجمالي الناتج المحلي أي نشاط غير مدفوع، وكذلك أي نشاط غير قانوني في البلاد، لذلك لايستطيع أن يحتسب مجمل النشاطات الاقتصادية في بلد ما، كذلك فإن إجمالي الناتج المحلي، لا يستطيع حساب النقص القائم جراء تدني نوعية الحياة quality of life ، والخسائر الناجمة عن الكوارث الطبيعية، أو الجرائم، فمثلاً: إن الدمارالذي وقع نتيجة الزلزال لا يمكن أن يتم حسابه في حساب إجمالي الناتج المحلي، لكن الجهود لإعادة البناء يتم احتسابه، وبالمثل فإن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، ليس بالضرورة أن يعكس غنى المواطن النموذجي، لأن غالبية المواطنين من أصحاب الدخل المنخفض يتم التغاضي عنهم، بسبب مجموعة صغيرة من أصحاب الدخول العالية.

ويوجد طرق أخرى لحساب الدخل تؤخذ بعين الاعتبار، حيث يشير الدخل القومي إلى مجموع الأجور المدفوعة إلى أصحاب رأس المال البشري human capital ، الأجر مقابل العمل ورأس المال المادي، ويتضمن كل من الدخل المحلي والأجنبي، ويمكن أيضاً حساب الدخل القومي بجمع الأجور، والفوائد، ودخل العاملين لحسابهم الشخصي، والآجارات، وأرباح الأعمال.

وعلى العكس من ذلك فإن الدخل الشخصيPersonal income ، هو الدخل

الذي يحصل عليه الأفراد، ويستثني أرباح الشركات وضرائب التأمين الاجتماعي، ولكن يضاف إليه الدفعات المالية المحولة (مثل التأمين الاجتماعي)، والفوائد وأرباح الشركات الموزعة.

أما الدخل المتاح للإنفاق، فهو الدخل الشخصي القابل للإنفاق، أوالإدخار ويتم حسابه بحذف الضرائب من الدخل الشخصي.

نماذج النمو الاقتصادي Models of Growth :

في حين أن الغالبية العظمى من الاقتصاديين يتفقون أساساً على استخدام مقاييس مثل: إجمالي الناتج المحلي، ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي كقياس للنمو يأخذ بعين الاعتبار، فإن هناك اختلاف بوجهات النظر بكيفية تفسير نمو الاقتصاديات مع مرورالوقت.

فبعض النماذج تعتقد أن النمو نتيجة لسبب خارجيexogenous، أي أن النمو على المدى الطويل يتم تحديده بفعل عوامل خارجية على الاقتصاد، ونماذج أخرى تؤمن أن النمو لأسباب داخلية endogenous ، أي إن النمو على المدى الطويل يتم بفعل عوامل داخل النظام الاقتصادي، وبشكل محدد هناك نماذج مثل: نموذج هارود دومر، يدرس التداخل مابين رأس المال، ونسب العمل الثابت، والميول للادخار.

إن هذا النموذج يسلط الضوء على مشاكل الجمود في نسبة رأس المال على معدل العمل، ونسبة الادخار، وبالمقارنة فإن نموذج سولو Solow، يفترض أن النمو في إجمالي الناتج المحلي، يتم تفسيره من خلال الزيادة السكانية، والتقدم التقني، وزيادة الاستثمارات، وكما هو الحال في العديد من النماذج الاقتصادية، فإنه لايوجد هناك قدرة تفسيرية تنبؤية، كما لا يوجد قدرة تفسيرية تسعى لمعرفة تأثير بعض المتغيرات والظروف الحالية، في حين من الواضح أن النمو الاقتصادي، يمكن اعتباره من أحد الأهداف الهامة بالنسبة لمعظم الحكومات، فإن أغلب الاقتصاديات لا تعمل بطاقتها الكاملة، وغالباً ما يكون هناك فجوة بين الكمية المنتجة من إجمالي الناتج المحلي في الواقع، وإجمالي الناتج المحلي الكامن، والذي يمكن أن ينتج من العمالة

الكاملة واستخدام الموارد بشكل تام، وهذه الفجوة تدعى بـ فجوة المخرج، أو فجوة إجمالي الناتج المحلي (output gap).

علم الاقتصاد الكلي(التجارة الدولية):

Macroeconomics: International Trade

إن التجارة الدولية هي تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية، وهي نشاطات تجارية متعددة بتريلونات الدولار، كما أنها تشكل مجمل إجمالي الناتج المحلي في العديد من البلدان، وهي السبيل الوحيد للناس في العديد من البلدان للحصول على الموارد التي يحتاجونها، وإن غياب التجارة يجبر المستهليكن والموردين، إما لاستحداث سلع بديلة أو تخصيص نسبة كبيرة من دخلهم للحصول على المنتجات، فإذا كان العرض غير كاف يصبح الطلب عليها غير مرن.

وهناك اثنان من المفاهيم الأساسية في اقتصاديات التجارة الدولية هما:

التخصص specialization ، والأفضلية النسبية comparative advantage الميزة التنافسية، ويبدو واضحاً وبسهولة أنه باستطاعة البلدان الاستفادة من التجارة، إذا كانت كل دولة تصنع شيء أفضل من الأخرى (على سبيل المثال: يمكن انتاج بضائع أو خدمات بكلفة أقل)، ولكن في حال كانت شركة واحدة أكثر كفاءة في كل البضائع، فإن هذا الوضع يدعى بالميزة المطلقة، ورغم ذلك فإنه حتى في حالات الميزة المطلقة absolute advantage، يمكن أن يكون هناك فوائد للتجارة، طالما أن البلد ليست متفوقة بنفس القدر في انتاج جميع السلع، فستكون تكاليفها مختلفة نسبياً في انتاج مختلف السلع، وهذا هو المكان الذي تأتي فيه الميزة النسبية (القدرة التنافسية).

ولكن طالما أن هناك بلدين لديهما كفاءة مختلفة نسبياً، فكلا البلدين يمكن لهما الاستفادة من التجارة، ولكن البلد التي تتمتع بالميزة المطلقة ستبقى تستفيد من

التجارة من خلال إعادة توجيه مواردها لتلك السلع، حيث تكون انتاجيتها أعظمية وتتجه بالمتاجرة ببقية السلع.

ويشير مفهوم التخصص إلى هذه العملية، فالبلدان والأعمال التجارية الفردية ، يمكن أن تحقق أقصى قدرمن الرفاهية بالتخصص في انتاج سلع معينة، التي تكون أكثر كفاءة، وبالتالي ستتمتع بمزايا أكبرعلى منافسيها.

وإن ميزان المدفوعات لبلد balance of payments، عادةً يتبع التدفقات المالية بين شركاء التجارة، ويتضمن ميزان المدفوعات المبالغ المدفوعة للواردات والصادرات، فضلاً عن التحويلات المالية.

ويُرمز إلى الصادرات بمدخول إيجابيٍ، بينما تكون الواردات سلبية، ولذلك يقال إنه يتوجب أن يكون ميزان المدفوعات دائماً متوازن (أي المستوردات بحجم الصادرات)، فإن كان هناك عجز بالميزان التجاري (وزادت الواردات عن الصادرات)، فلن يحصل هذا التوازن، إلا بدخول الاستثمارات الأجنبية، أو بزيادة الديون وبالمثل فإن الفائض التجاري trade surplus ، يكون متوزاناً مع التدفقات المالية الاستثمارية للخارج، أو زيادة الاحتياطيات(العملة الصعبة).

كما أنه يدخل في ميزان المدفوعات القومي مايسمى الحساب الجاري current account، ويتكون الحساب الجاري مبدئياً من : الميزان التجاري للشركات (الصادرات مطروح منها الواردات)، وكذلك صافي سعر الفوائد والأرباح الموزعة، وصافي المدفوعات المالية المحولة مثل (المساعدات الخارجية).

العقبات التي تواجه التجارة

Impediments to Trade

يُعتقد أن التجارة الحرة هي شيءٌ إيجابي، وبالعموم تضع البلدان بشكل دوري حواجز أمام التجارة barriers، تتجلى بالرسوم الجمركية والضرائب على الواردات، التي تجعل السلع المستوردة أكثر غلاءً، وأقل قدرة على المنافسة بالنسبة

للسلع المنتجة محلياً، بينما اعتادت الحكومات الوطنية تحصيل أكبر نسبة من الايرادات عبر الرسوم الجمركية، واليوم فإن التعريفات الجمركية تستخدم لحماية الصناعة المحلية، أو لمعاقبة الدول الأخرى لارتكابها مخالفات (عندما تكون هذه الدول تدعم الصناعات المحلية على حساب صناعات البلدان المستوردة).

الدعم: هو عبارة عن مدفوعات مالية محولة، تعطى من قبل الحكومات إلى الموردين المحليين للبضائع أو الخدمات، بغرض زيادة الانتاج، ولخفض السعر بالنسبة للمستهلكين في بلدٍ ما، أو لجعل المنتجات المحلية أكثر قدرة على التنافس بالنسبة للمواد المستوردة.

ويكون نظام تخصيص الحصص (Quotas)، لوضع القيود على كمية من البضائع التي يمكن استيرادها في فترة معينة، ويستخدم تخصيص الحصص غرضاً مماثلاً للتعريفات الجمركية، وهي زيادة سعر المنتجات المستوردة، ولكن يمكن أن تكون الحصص أشد ضرراً، لأنه لايمكن ادخال بضائع إضافية حالما يتم التوصل إلى مستوى الحصص المتفق عليه.

علم الاقتصاد الكلي (العملة):

Macroeconomics: Currency

تستلزم العمليات التجارية في مختلف البلدان شراء وبيع عملات، وإن سعر عملة بلد ما، يتم التعبير عنها بكمية عملة البلد الثاني التي تعادلها، ويسمى ذلك بسعر صرف العملة، وبما أن أسعار صرف العملة تلعب دوراً هاماً في التجارة، وتدفق الأموال فهي تعد من المفاهيم الهامة في علم الاقتصاد الكلي.

إن سعر الصرف الاسمي nominal ، هو النمط من سعر الصرف الذي يشار إليه في أغلب الأحيان في المناقشات التجارية، فعندما تقول التقارير أن قيمة الدولار تبلغ ١,٣٥ يورو أو ٨٥ ين ياباني، فإنها تشير إلى سعر الصرف الاسمي، والحقيقة

فإن سعر الصرف الحقيقي هو أكثر أكاديمية، وهو كمية السلع أو الخدمات في بلد ما، والتي يمكن مقايضتها مقابل كمية سلع أو خدمات بلد آخر، ويمكن التعبير عنها بالمعادلة التالية: (سعر الصرف الاسمي ×سعر المحلي) /السعر الأجنبي.

وهناك نوعين أساسين من أنظمة العملات الدولية، وهي الثابتة و العائمة، ففي نظام سعر الصرف الثابت fixed exchange system، تحدد البلدان معدل نسبة عملتها إلى العملة الأخرى، وتلتزم بالحفاظ على تلك النسب، وتدعم البلد أسعار الصرف الثابتة من خلال شراء أو بيع الاحتياطيات الاجنبية في استجابة للتغييرات في الطلب على العملة.

ومن يوم لآخر، فإن هناك تغير طفيف في نظام سعر الصرف الثابت، فإذا كانت نسبة الصرف بين الدولار واليورو ثابتة عند ١٢٥ , ١ ، فإنه بإمكان الشركات والحكومات والأفراد بشكل طبيعي الاعتماد على نسبة الصرف المعمول بها في أي وقت، ويعتبر هذا الأمر ملائم للشركات لتجري صفقات تجارية دولية، كما أنه يزيل مخاطر عدم القدرة على التنبؤ بأسعار صرف العملة.

لقد كانت أسعار صرف العملات شائعة طوال القرنين التاسع عشر والعشرين، علماً بأن الذهب كان معياراً أساسياً للصرف، وكذلك الجنيه البريطاني بوصفه عملة احتياط عالمي reserve currency، (.

وبكلمات أخرى فإن جميع البلدان تقريباً قبلت بالذهب أو الجنيه البريطاني لتصفية حساباتها،

وباقتراب نهاية الحرب العالمية الثانية، جاءت اتفاقية بريتن وودز Bretton Woods Agreement إلى حيز الوجود، وتحكمت بشكل كبير بأسعار صرف العملات حتى أوائل السبعينات مع معدلات ثابتة، وأصبح الدولار عملة الاحتياط العالمية الجديدة.

وعملياً فإن معظم البلدان وجدت أنه يفترض الحفاظ على نظام سعر صرف ثابت

وأدركت أهمية هذا الأمر، واعتباراً من أوائل القرن الواحد والعشرين كانت الصين هي الاقتصاد الرئيسي الوحيد الذي حافظ على مثل هذا النوع من الأنظمة.

وعلى العكس، فإنه يمكن للبلد أن يدع للسوق تحديد قيمة عملته، وهذا يدعى بنظام سعر الصرف العائم floating exchange rate، فإذا كانت أسعار صرف البلد عائمة، فإن أسعار صرف العملات الاجنبية تخضع لذات قواعد العرض والطلب supply and demand ، كأي سلعة أخرى، فعندما يكون هناك زيادة طلب على عملة، فإن قيمتها تزيد بالنسبة للعملات الأخرى، وهذا الطلب يمكن أن يتحرك من قبل ذوق المستهلكين (تفضيل السلع من هذا البلد)، والدخل النسبي، والتضخم النسبي، وحدة المضاربة.

وليس من المستغرب أن أسعار صرف العملات، عادةً ماتكون أكثر تقلباً في بيئة عائمة، وبعض الاقتصاديين يقدرون أن التقلبات ارتفعت ضعفين على الأقل منذ نهاية منظومة بريتون وودز.

مالذي يحدد أسعار صرف العملات:

What determines exchange rates ?

توجد نظرية تدعى قوة القدرة الشرائية purchasing power parity PPP،، والتي تقول إن معدل نسبة صرف عملتين لبلدين، يجب أن تساوي نسبة أسعار السلع المماثلة في هذين البلدين، فإذا بلغت قيمة القطعة المعدنية من الذهب ١ $ في الولايات المتحدة، ونفس القطعة المعدنية من الذهب كانت قيمتها ١٠٠ ين في اليابان، فإن نظرية قوة القدرة الشرائية تقول هنا: أن نسبة سعر الصرف يجب أن يكون ١$ وتساوي ١٠٠ين، ويضاف إلى ذلك أيضاً أن نظرية قوة القدرة الشرائية تقول، إن التغييرات في معدلات التضخم النسبية، ترتبط بالتغييرات في أسعار صرف العملات.

إن هذه النظرية صحيحة رياضياً ومنطقياً، فإذا لم يكن هناك حالة تعادل parity ، فإنه يمكن شراء بضائع في البلاد الرخيصة، وبيعها في البلاد الأكثر غلاءً، وجني أرباحاً خالية من المخاطر.

وعملياً فإنه على الرغم من أن هذه النظرية لايمكن أن تكون صحيحة بشكل كامل، بسبب وجود نفقات متضمنة في الشحن البحري مثلاً، والعديد من الحواجز التجارية، وأموراً متعلقة بالضرائب.

وما هو أكثر من ذلك، أن مفاهيم التخصص والقدرة التنافسية، تشير إلى أن السلع ليست متماثلة بالضبط، فبعض البلدان يمكن أن تنتج بضائع بتكلفة أقل من البلدان الأخرى، وبالرغم من ذلك عندما نأخذ بعين الاعتبار مستويات الأسعار تنحسر المشكلة، وبالتالي تكون النظرية أكثر فائدة.

ومن تطبيقات نظرية القوة الشرائية المعروفة، مايسمى بمؤشر البيج ماكBig Mac Index والذي تم إنشاؤه من قبل مجلة الايكونوميست البريطانية، حيث يقيّم مؤشر البيج ماك العملة بين حدين إما المبالغة أو التقليل من قيمتها /under overvaluation، وبالنسبة للمعدلات الحالية للصرف حسب البيج ماك، فإنه ينبغي أن يكون الاختبار عادلاً بشكل معقول، إضافة للضرائب المحلية والقوانين، والسياسات الزراعية التي قد تؤثر على المقارنات.

وبالمثل فإن مفهوم أسعار الفائدة المتعادلةinterest rate parity، يكوّن بنية نظرية مفيدة لايمكن أن تكون صادقة مئة في المئة في الواقع العملي، ومن حيث الجوهر فإن مفهوم أسعار الفائدة المتعادلة يقول، إن العائدات من المال المقترض من ذات العملة، وإن الاختلاف في تغير أسعار الفائدة الاسمية، يترافق مع الاختلاف في تغيرأسعار صرف العملات .

ومن المؤكد أن هناك علاقة بين أسعار الفائدة، وسعر صرف العملات الاجنبية ، حيث يوجد ظاهرة في الاستثمارات الدولية international investing تدعى (تسوق العوائد)، حيث يسعى المستثمرون نحو أسعار الفائدة، التي تبدو أنها

تتجاوز ماسيكون عليه مؤشر سعر صرف العملات، ووفقاً لهذه التوجهات إن عملة مبالغ في تقييمها تكون مرتبطة مع توقعات تضخم منخفضة، وتوقعات بأسعار فائدة حقيقية مرتفعة.

وبالرغم من ذلك، فإن التجربة الحالية تنحرف عن هذا النموذج، فهناك تكاليف و ضرائب تتضمنها التعاملات، وعوامل أخرى يمكن أن تؤثر على أسعار االفائدة أيضاً.

إن المثير للاهتمام، أن التجربة الفعلية مع أسعار صرف العملات العائمة، أثبتت أن الترابط أقل بكثير بين سعر الصرف الحقيقي، والنمو في التضخم والكتلة النقدية، وبالتطبيق العملي فإن تقلبات أسعار الصرف الحقيقية، تعكس قوى السوق وتوقعات المستثمرين.

وتلعب أسعار الفائدة النسبية دوراً رئيسياً في أسعار صرف العملات بين البلدان، كما أن أسعار الفائدة الأعلى غالباً ما تؤثر في جذب رؤوس الأموال لذلك البلد، ويمكن أن يزيد الطلب على العملة ويرفع سعر صرفها.

علم الاقتصاد الكلي (الخلاصة):

Macroeconomics: Conclusion

نظراً لضخامة حجم الميزانيات الحكومية، وأثر السياسات الاقتصادية على المستهلكين والشركات، فإن علم الاقتصاد الكلي يهتم بهذه القضايا الهامة، وإن التطبيق الصحيح للنظريات الاقتصادية يمكن أن يقدم رؤى استشرافية حول كيفية عمل الاقتصاد، والنتائج على المدى الطويل لسياسات معينة ينتج عنها قرارات.

وتساعد نظرية الاقتصاد الكلي، رجال الأعمال والمستثمرين لاتخاذ أفضل القرارات، من خلال فهم شامل لما يحفز الأطراف الأخرى، وكيفية الاستفادة بشكل أفضل من الموارد النادرة، وأولويات رغباتهم.

ومن المهم أيضاً فهم حدود النظريات الاقتصادية، فغالباً ما تنشأ النظريات

من فراغ وتنقصها تفاصيل محددة في العالم الحقيقي مثل: الضرائب، والقوانين، وتكاليف المعاملات.

ومع وجود حدود للنظرية الاقتصادية، فإنه من المهم والجدير بالاهتمام متابعة المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الكلي مثل: الناتج المحلي الاجمالي، والتضخم و البطالة، وأداء الشركات وأسهمها التي تتأثربشكل ملحوظ بالظروف الاقتصادية التي تعمل بها الشركات، وإن دراسة مؤشرات الاقتصاد الكلي تساعد المستثمرين باتخاذ قرارات أفضل، ورصد نقاط التحول.

وبالمثل فإن فهم النظريات التي تعتنقها الحكومة يمكن أن يكون شيئاً ثميناً يؤثر على إدارتها، كما أن المبادئ الأساسية الاقتصادية للحكومة، تخبرنا الكثير حول الكيفية التي ستتبعها الحكومة لتحصيل الضرائب، والأنظمة، والانفاق الحكومي والسياسات المشابهة، وبالفهم الأفضل لعلم الاقتصاد وتداعيات القرارات الاقتصادية، يستطيع المستثمر الحصول على لمحة عن المستقبل المحتمل على الأقل، ويتصرف وفق هذا النحو بثقة.

الاقتصاد الجزئي (Microeconomics):

مقدمة:

في كل منطقة من النشاطات الإنسانية و المساعي، يوجد هناك صورة كبيرة و صورة صغيرة بمعنى الكلي والجزئي، حيث يدقق الكلي في الأشياء من خلال عدسة واسعة الرؤية، في حين يدقق الجزئي بالأشياء من خلال عدسة ضيقة التركيز.

وهذا الأمر ينطبق أيضاً في علم الاقتصاد، حيث يكون له فرعين هما الاقتصاد الكلي(macroeconomics)، والاقتصاد الجزئي(microeconomics)، حيث إن الاقتصاد الكلي يدرس ظواهر على نطاق واسع في الاقتصاد الوطني، وحتى في الاقتصاديات العالمية لترابطها مع بعضها البعض، بحيث تتضمن دراسات الاقتصاد

الكلي :"أسعار فائدة البنك المركزي، و أرقام العاملين، و أرقام الناتج القومي الاجمالي، والعجز أوالفائض التجاري و أسعار صرف العملات الأجنبية، وغير ذلك من النشاطات الاقتصادية الرئيسية والبيانات.

وعلى النقيض من ذلك ، فإن دراسات الاقتصاد الجزئي محدودة وعلى نطاق ضيق من الاقتصاد، حيث تتضمن تصرفات الأفراد الاستهلاكية، والأعمال والعمليات التي تتم من خلالها صنع القرارالاقتصادي من شراء وبيع، والأسعارالتي تحددها الشركات لبضائعها وخدماتها، ومقدار كمية هذه البضائع والخدمات التي يتم إنتاجها و تقديمها.

وتكشف دراسة علم الاقتصاد الجزئي، كيفية عمل الشركات المبتدئة التي تحدد الأسعار التنافسية لبضائعها و خدماتها بنجاح أو فشل، معتمدةً في ذلك على احتياجات المستهلك واختياراته والسوق التنافسية، وغيرها من الصيغ المالية والاقتصادية .

كذلك يدرس علم الاقتصاد الجزئي معدلات العرض والطلب، وتأثيراتها على نفقات المستهلك والشركات الصانعة للقرارات.

وفي صميم الشراء للمستهلك يبرز مصطلح المنفعة(utility) ، كفكرة اقتصادية كلاسيكية، حيث إن المنفعة مصطلح يتم تطبيقه لمعرفة مقدار رضا المستهلك بعد شراء بعض المنتجات أو الخدمات، لأن شعور المستهلك بالرضا من المستحيل تقديره بدقة من خلال أرقام فعلية، لكن بصورة منطقية وبشكل تقريبي مفيد للشركات، وربما مفيد للمستهلك أيضاً، الذي يمكن قياس شعوره بالرضا من خلال ردات فعل قناته الهضمية.

الاقتصاد الجزئي (نبذة تاريخية):

درس الاقتصاديون في أوائل القرن الثامن عشر عمليات اتخاذ القرارات للمستهلكين كمفهوم رئيسي في الاقتصاد الجزئي، حيث وضع عالم الرياضيات السويسري نيكولاس بيرنولي (١٦٩٥- ١٧٢٦) نظرية شاملة عن كيفية اتخاذ المستهلكين لخيارات الشراء، لتكون هي أول مكتوب يفسر كيفية عمل هذه العمليات الغامضة أحياناً والمعقدة دائماً.

وفقاً لنظرية بيرنولي، يتخذ المستهلكون قرارات الشراء بالاعتماد على نتائج متوقعة من مشترياتهم، مفترضاً أن المستهلكين سيكونون مفكرين عقلانيين، قادرين على التنبؤ بالنتائج بدقة معقولة، والتي يقصد بها النتائج المأمولة بالارتياح لما يشترونه، فهم يختارون مشترياتهم من ضمن الخيارات المتاحة للمنتج أو الخدمة التي يعتقدون أنها تقدم لهم أقصى قدر من الشعور بالرضا أوالرفاه.

وفي منتصف عام ١٧٠٠، كانت النظرية الاقتصادية المسيطرة هي سياسة عدم التدخل (laissez-faire) للاقتصادي آدم سميث، (وهي بالفرنسية دعه لوحده، أو اتركه يعمل)، كنهج للاقتصاد الذي نادى بسياسة كف أيادي الحكومة فيما يتعلق بالأسواق الحرة، وآليةً الرأسمالية، وتبين نظرية عدم التدخل أن أفضل أداء للاقتصاد عندما تسمح اليد الخفية (invisible hand)، للمصلحة الذاتية بالعمل بحرية ودون تدخل حكومي.

سميث ومارشال:

كتب العالم سميث المولود في اسكتلندا عام (١٩٢٣- ١٧٩٠) في كتابه "ثروة الأمم " أنه إذا كانت الحكومة لا تتلاعب بالاقتصاد، فإن مصادر الأمة سيتم استخدامها بشكل أكثر كفاءة، وأن مشاكل السوق الحرة ستعالج بنفسها، وسيتم تقديم الرعاية الاجتماعية وأفضل المصالح.

سادت آراء سميث الاقتصادية خلال قرنين من الزمن، لكن في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، كان لأفكار الاقتصادي الفريد مارشال المولود في بريطانيا (١٨٤٢-١٩٢٤) أثر كبيرعلى الفكر الاقتصادي.

في كتاب مارشال (مفاهيم اقتصادية المجلد الأول)، الذي نشر عام ١٨٩٠، اقترح مارشال كما اقترح بيرنولي منذ ثلاثة قرون سابقة دراسة لصناعة قرار المستهلك، حيث اقترح مارشال إضافة فكرة جديدة تُعنى بدراسة محددة للأسواق، والأفراد، والشركات، كوسيلة لفهم ديناميكيات علم الاقتصاد، كما وضع مارشال أيضاً مفاهيم عن منفعة المستهلك، ومرونة سعر الطلب (price elasticity of demand)، ومنحنى الطلب.

كينز :

في الوقت الذي توفي فيه مارشال، أصبح جون مايناردكينز (١٨٨٣- ١٩٤٦) ، من أكثر الاقتصاديين تأثيراً في القرن العشرين، وبدأ فعلياً في العام ١٩٣٠ بالعمل على أفكاره الثورية حول إدارة الحكومة للاقتصاد.

ولد كينز في كامبريدج في انكلترا، وتوجه للبحث في النظرية الاقتصادية وصناعة سياسة محافظي البنوك المركزية، و اقتصاديي الحكومة لعدة عقود، سواء على الصعيد العالمي في الولايات المتحدة، وكان لأفكار كينز الثورية تأثير على السياسة النقدية الأمريكية، والتي شملت تحديد أسعار الفائدة الرئيسية، والإنفاق الحكومي لتحفيز الاقتصاد، و دعم المشاريع الخاصة من خلال إجراءات متعددة، وسياسة الضرائب، و الاقتراض الحكومي من خلال إصدار سندات الخزينة، وأذونات وأوراق الدين، وذلك من خلال ما قدمه في كتبه ومقالاته.

كل هذه المفاهيم في الغالب كان ينادى بها لإدارة الحكومة للاقتصاد، حيث دعى كينز الحكومة للتدخل في الأسواق الحرة والاقتصاد العام عندما تكون أزمات السوق مبررة، وهذه الفكرة لم يسبق لها مثيل عندما تم اقترحها خلال فترة الكساد الكبيرة (Great Depression) الأزمة العالمية الاقتصادية.

إن الفكرة الكينزية حول الانفاق الحكومي لتحفيز الاقتصاد، تم استخدامها خلال فترة الكساد لتشغيل العاطلين عن العمل، وبالتالي توفير السيولة للملايين من المستهلكين كي يشتروا خدمات ومنتجات البلد.

وتناقض معظم آراء كينز بالضبط آراء سميث ، فكتابات كينز في الاقتصاد كانت من أجل أداء أفضل يتوجب أن يتم إدارته من قبل الحكومة، وهكذا ولد العلم الحديث للاقتصاد الكلي بوجهة نظر واسعة للاقتصاد المتطور في جزء كبير، وإن النظرية الكينزية الاقتصادية من بين أدوات الاقتصاد الجزئي و مبادئها جنباً إلى جنب مع الآخر، ولا تزال مستخدمة حتى اليوم من قبل اقتصاديين متخصصين في هذا المجال.

لقد كانت السياسة الكينزية على درجات متفاوتة، واستمرت لتوظف مع النتائج الكلية الناجحة في جميع أنحاء العالم، وجميع الاقتصاديات الرأسمالية الحديثة تقريباً، وعندما تحدث مشاكل اقتصادية، فإن العديد من الاقتصاديين غالباً ما ينسبونها لسوء تطبيق أو عدم تطبيق المفاهيم الكينزية بشكل صحيح .

نهضة الاقتصاد الجزئي:

بينما كانت نظريات الاقتصاد الكينزية مطبقة في أعظم اقتصاديات العالم، كان المفهوم الجديد عن الاقتصاد الجزئي بريادة مارشال أيضاً مستمر في الدورات الاقتصادية، حيث كانت الدراسة أصغر و أكثر تركيزاً على جوانب من الاقتصاد لم تعط أهمية كبيرة، وتحولت بسرعة لتصبح جزءاً لا يتجزأ من الصورة الاقتصادية بأكملها.

وكان الاستئناف العملي بالاقتصاد الجزئي للاقتصاديين، لأنه سعى لفهم الآلية الأساسية للنظام الاقتصادي مثل: عملية صنع القرارالاستهلاكي، وأنماط الانفاق، وعمليات صنع القرار في الشركات "العائلية".

إن دراسة صنع القرار الاستهلاكي، تبين كيفية تأثير أسعار المنتجات والخدمات على الطلب، وكيفية رضا المواطن، بالرغم من عدم القدرة لقياسها بدقة في صنع القرار، كما تزود بمعلومات نافعة لشركات بيع المنتجات والخدمات لهؤلاء المستهلكين.

إن عمليات صنع قرار(decision-making) الشركات، تتضمن كيفية صنع منتجات معينة، وكيفية تسعير هذه المنتجات للمنافسة في مركز الأسواق مقابل منتجات أخرى مماثلة، كما إن آلية صنع القرار ذاتها تنطبق على أي من الشركات، التي تبيع خدمات بدلاً من المنتجات.

وبالرغم من أن الاقتصاد هو سلسلة واسعة متصلة من جميع العوامل سواء الكبيرة والصغيرة التي يتكون منها أي اقتصاد، إلا أن الاقتصاد الجزئي لا يأخذ في اعتباره مباشرة ما يأخذه الاقتصاد الكلي .

وبالتالي، فإن الاقتصاد الكلي يهتم بشكل أساسي بالانفاق الحكومي، وضرائب

الدخل الشخصي، و ضرائب الشركات، و ضرائب أرباح رأس المال(capital gains taxes)، و غيرها من الضرائب، وأسعار الفوائد المحددة من قبل المجلس الاحتياطي الفيدرالي، والأنظمة المصرفية وغيرها من العوامل الاقتصادية مثل: ثقة المستهلك، والبطالة، وإجمالي الناتج المحلي، التي تؤثر على الدخل الاقتصادي .

إن علم الاقتصاد مماثل لكافة العلوم، حيث يتطور بشكل مستمر مع أفكار جديدة يتم تقديمها بانتظام، وأفكار قديمة يتم صقلها، وتنقيحها وإعادة النظر فيها.

نظرية المنفعة (Utility Theory):

جاءت هذه النظرية بعد نظرية بيرنولي، وتم التوسع بها من قبل الهنغاري جون فون نيومان (١٩٠٣-١٩٥٧)، و النمساوي اوسكار موركينستر (١٩٢٠-١٩٧٦)، حيث كانت نظريتهما أكثر تفصيلاً ومختلفة بعض الشيء عن نظرية بيرنولي ومارشال، وتأسست بفضل تعاونهما وتوسعا بها بدقة في كتابهما "نظرية الألعاب وسلوك الاقتصاد" الذي تم نشره عام ١٩٤٤.

في العام ١٩٥٠ قدم هيربرت سيمون (١٩١٦-٢٠٠١) الفائز بجائزة نوبل التذكارية في علم الاقتصادعام ١٩٧٨، أبسط نظرية عن سلوك المستهلك تدعى "الرضا " satisficing، حيث تؤكد نظرية الرضا على أنه عندما يجد المستهلكون ما يريدون، فإنهم يتخلون عن السعي، وبالتالي تبدو لهم عمليات اتخاذ القرار و شراء الخدمة أو المنتج جيدة وبسيطة.

وهكذا فإن تاريخ الاقتصاد الجزئي مستمر بالاكتشاف منتظراً ربما بيرنولي آخر، و آدم اسميث و ألفريد مارشال، أو جون ماينرد كينز لتزويده ببعض الأفكار الثورية الجديدة.

الاقتصاد الجزئي (الخيار ونظرية المنفعة):

إن عمليات صنع القرار من المستهلك الفرد، تعد غاية في الأهمية في دراسة الاقتصاد الجزئي، لأن الانفاق الاستهلاكي يشكل حوالي ٧٠ ٪ من الاقتصاد، فالمستهلك يدخر المال، ويستثمره، ويخبؤه من أجل المستقبل في البنوك على شكل أسهم، أو سندات خزينة، أو سوق مالية، أو صناديق استثمار وغيرها من أشكال الادخار.

كذلك فإن الاقتصاد الجزئي يدرس عمليات صنع القرار، التي تحدد كم أسرة تقوم بالادخار، وأين تدخر؟ ولأي مدى من الوقت؟ولماذا؟.

في تفسير سلوك المستهلك، يعتمد علم الاقتصاد على الفرضية التي تقول بأن الناس يميلون لاختيار السلع والخدمات التي تحظى لديهم بأعظم تقدير.

والمنفعة هي تركيبة علمية يستخدمها علماء الاقتصاد، لفهم كيف يقسم المستهلكون العقلانيون مواردهم الشحيحة بين السلع التي يحتاجونها.

المنفعة الحدّية (Marginal utility) :

يفترض علماء الاقتصاد أن استهلاك الوحدة الأولى من سلعة ما، مثل الشوكولا تعطي مستوىً معين من المنفعة، وبالتالي فإن استهلاك قطعة أخرى من الشوكولا سيضاعف المنفعة الكلية، لأنها تمنح منفعة إضافية، وبالتالي ماذا لو تم استهلاك قطعة ثالثة ورابعة من الشوكولا؟ في النهاية إذا قمت باستهلاك كفايتك من الشوكولا، فإنك بدل أن تضيف منفعة، سوف تصاب بوعكة صحية.

وهذا المثال يوضح لنا المفهوم الاقتصادي الأساسي للمنفعة الحدية، ويقصد بتعبير "حديّ" في علم الاقتصاد "إضافي".

وينص قانون تناقص المنفعة الحدّية "Law of diminishing marginal utility" ، أن المنفعة الحدية تتراجع حين يستهلك الشخص أكثر من سلعة، بمعنى أوضح أنه كلما زادت الكمية المستهلكة من سلعة ما، فإن المنفعة الحدية من تلك السلعة تأخذ في التناقص.

وكما يفترض علماء الاقتصاد أن المستهلكين يوزعون مداخيلهم المحدودة بهدف الحصول على أكبر قدر من الاشباع أو المنفعة، فإنه على المستهلك أن يساوي بين المنافع الحدية لآخر ليرة أنفقت على كل سلعة وعلى جميع السلع.

وبالتالي فإن من أسباب انتقال منحنى الطلب من مكانه، هو ارتفاع الدخل وبالتالي زيادة الطلب، أو ارتفاع في سعر سلعة بديلة (مثل الدجاج كبديل عن لحم العجل).

الاقتصاد الجزئي (العوامل التي تؤثر في صنع قرار المستهلك):

العرض والطلب : Supply and Demand

إن مفهوم العرض والطلب من أقدم المفاهيم ، والأكثر أهمية في علم الاقتصاد، وهذا التعبير يصف العلاقة بين السلع الموجودة ورغبة الشاري لهذه السلع، إذا كان هناك سلعة يريدها الناس، ويصعب الحصول عليها بشكل نسبي، فالناس ستدفع أكثر للحصول عليها، وعندما تكون السلعة غير مطلوبة بشكل كبير يكون سعرها غير مكلف كثيراً.

ووفقاً لذلك يتم تحديد السعر وفقاً المال المتوفر، حيث إن أصحاب المحلات يتابعون في بعض الأحيان حركة الأسعار، التي يرغب الناس في دفعها ثم يكيفون الكلفة صعوداً أو هبوطاً وفقا لذلك .

وتستخدم مفاهيم العرض والطلب للتنبؤ بتحديد سعر مستقر للبضائع والخدمات، فالعرض هو كمية البضائع والخدمات التي يرغب البائعون في انتاجها بسعر ثابت معين، والطلب يشير إلى كمية السلع والخدمات التي يرغب المشترون في اقتنائها بسعر ثابت معين.

وينص القانون الكلاسيكي للعرض والطلب في أي سوق معينة على ضرورة استقرار الأسعار، بحيث أن الكمية التي يتم انتاجها تساوي تقريباً كمية السلع التي يتم استهلاكها، وعلى الرغم من أن الاقتصاديين متفقون جميعاً على أن سعر المنتج أو الخدمة هو عامل رئيسي في عملية صنع القرار للمستهلك، إلا أنها ليست العامل الوحيد وليست العامل الحاسم، ولكن مبدأ الاقتصاد الجزئي يفترض أنه إذا كانت جميع العوامل الأخرى متساوية، فإن الطلب على ذلك المنتج أو الخدمة ينخفض، وعلى العكس إذا انخفض السعر، فإن الطلب يرتفع.

وبالنسبة للتسعير، فإن الاقتصاد الجزئي يتوقع بدرجة معقولة من الدقة مالذي يمكن أن يشتريه المستهلك، وإلى أي مدى سيستمر شراؤه من المنتج أو الخدمة.

ويقصد بالطلب على السلع الاستهلاكية، الكمية التي يريدها المستهلك، ويسمى منحنى الطلب ويمكن أن يكون على شكل رسم بياني.

تكلفة الفرصة البديلة والمرونة:

ويقصد بها آخر سعر أو تكلفة، يجب أن تحسب على المستهلك كجزء من أنماط شراء المستهلكين، وهو ما يسميه الاقتصاد الجزئي تكلفة الفرصة البديلة، و تمثل ما يجب أن يتخلى عنه المستهلك من أجل شراء شيء جديد، وهذا يشبه إلى حد كبير المقايضة، فإذا كان المستهلك لديه دولار، فهو يفاضل بين احتساء فنجان قهوة أو شراء حلوى.

وبالعموم فإن التغيرات في سعر منتج أو خدمة تؤثر على تكلفة الفرصة البديلة للمستهلكين، ويجوز للزيادة الحادة في أسعار القهوة لشاربي القهوة المدمنين ألا تمنعهم من شراء نفس الكمية من القهوة، ولكن بالنسبة لمحتسي القهوة غير المدمنين، فإن زيادة السعر قد تجعلهم يخفضون من شراء القهوة. فزيادة الأسعار تغيّر في كمية شراء القهوة من قبل المستهلك، ويطلق على التغيرات في الأسعار مرونة الطلب.

ويقيس الاقتصاد الجزئي مرونة الطلب على المنتج أو الخدمة، من خلال تغييرات سعره، وهذه الصيغ في الاقتصاد الجزئي ، توضح العوامل المؤثرة على اتخاذ القرارات الاستهلاكية، وبطبيعة الحال، فإن العوامل الاقتصادية الأخرى، قد تؤثر أيضاً على خيارات شراء المستهلك، وقد تشمل أنماط إنفاق المستهلكين الأثرياء ممن لاتشكل اعتبارات السعر بالنسبة لهم أهمية، بقدرما تشكلها للمستهلك العادي، و يجوز للمستهلك متوسط الدخل، أن يكون ميالاً إلى إنفاق المزيد من المال على منتج أو خدمة، بسبب تفضيل النوعية على الأسعار.

إن ما وراء العوامل التي نوقشت أعلاه، عناصر أخرى عديدة أيضاً تدخل في معادلات صنع القرار، وهي أقل قابلية للقياس الكمي.

التأثيرات الخارجية والتسويق:

وهي التي تحرك أيضاً خيارات المستهلك الشرائية، من خلال العوامل النفسية والثقافية والاجتماعية، وجميعها تلعب دوراً في التأثير على الأولويات، فمثلاً : عامل الراحة له تأثير كبير على قرار الشراء لدى المستهلك، فبعض المستهلكين يرتاد متاجراً ومنافذ بيع معينة لكونها موجودة في الحي الذي يقطنون به، وبعض المستهلكين قد يفضلون الشراء وفق مبادئ عرقية أي من تجار تجزئة يتحدثون بلغتهم، وقد يكون هناك مستهلكين آخرين، يشترون من متاجر توفر لهم الائتمان السهل، وقد تكون هذه العوامل أكثر أهمية من اعتبارات السعر.

ويشير المديرون التنفيذيون للتسويق، إلى أن الولاء للماركة والاعتراف بالعلامة التجارية، هي أيضاً من العناصر الهامة التي تدفع خيارات المستهلكين للشراء، وهناك المستهلك الذي كان له تجربة مفيدة مع علامة تجارية معينة من منتج ما، أو خدمة ما، مايدفعه لمواصلة شراء هذه الماركة، على الرغم من زيادة سعرها إلى حد ما.

لذلك فإن دراسة كل تطور هو أمر هام في معرفة صنع القرار للمستهلك، ولكل جانب من جوانب العملية أهمية كبيرة في مجتمع الأعمال، حيث يتم دراسة البيانات والأفكار التي يقدمها هذا البحث من قبل المسوقين.

والاقتصاد الجزئي غالباً ما يلجأ في التسعير للشركة، واستراتيجيات التسويق، والإعلان، واعتبارات التنمية والجودة والكمية، وعوامل أخرى تهدف إلى تحفيز المبيعات.

ومع مثل هذه التشكيلة الواسعة من العناصر المؤثرة في عمليات صنع القرار للمستهلك، نلحظ أن البعض منها قابلة للقياس لدرجة معينة، وأخرى يصعب التنبؤ بسلوك المستهلك من خلالها، وفي أحسن الأحوال هناك علم دقيق، ومع ذلك، يوفر الاقتصاد الجزئي بيانات كافية لبناء قضية لسلوك المستهلك المحتمل.

الاقتصاد الجزئي(عوامل اتخاذ القرار لأصحاب الأعمال):

إن العملية التي من خلالها يتم اتخاذ قرارات الأعمال في الشركات معقدة بقدر تعقيد العمليات التي تؤثر على المستهلك في اتخاذ القرارات، حيث يعتمد أصحاب الأعمال على بيانات الاقتصاد الجزئي لتقديم مجموعة متنوعة من الخيارات الحاسمة، وأن نجاح أو فشل أي واحدة منها قد يعني نجاح أو فشل مشروعهم، لذلك فإن موثوقية وحداثة المعلومات لرجال الأعمال التي يتم استخدامها في غاية الأهمية.

التأثيرات الرئيسية على قرارات رجال الأعمال:

- المنطق
- المنافسة
- وضع الاقتصاد
- مجموعة متنوعة من العوامل المتغيرة الأخرى

تكاليف الفرصة البديلة والمحاسبة:

إن لكل من المحاسبين والاقتصاديين طرق فريدة لحساب التكاليف، فالمحاسب يحسب المال الفعلي المدفوع على التكاليف، وتشمل التكاليف الثابتة مثل الإيجار، والتكاليف المتغيرة مثل اليد العاملة والمواد الخام.

فيما يستخدم الخبير الاقتصادي عوامل إضافية للتكاليف، بما في ذلك تكاليف الفرص البديلة، ومفهوم المقايضة.

وتكلفة الفرصة البديلة هي تكلفة التخلي عن شيء واحد لآخر، وفي مجال الأعمال التجارية يمكن أن تكون تكلفة الفرصة البديلة قبول الربح مؤقتا أو خسارة طفيفة، مقابل الاستمرار في مجال الأعمال التجارية، والحفاظ على المصنع مفتوحاً، والإبقاء على الموظفين.

إن العلاقة بين التكاليف الثابتة والمتغيرة والإيرادات، يحدد ما إذا كان ينبغي إيقاف العمل في بعض العمليات لفترة قصيرة أو لفترة طويلة، عندما تكون التكاليف الإجمالية أكثر من إجمالي الإيرادات.

وتستند قرارات إدارة الشركات إلى بيانات الاقتصاد الجزئي، و يتم تحديد عمليات صنع القرار من خلال تحليل المعلومات، ومن ثم اختيار أفضل سيناريو في أكثر الأحيان، وكبار المديرين يتخذون القرار الحق، ولكن البعض منهم يتخذون قرار خاطئ، وأحياناً سلسلة من القرارات الخاطئة التي قد تكون قاتلة في النهاية لشركاتهم.

الاقتصاد الجزئي

(اتخاذ القرارات الاقتصادية لانطلاق الأعمال التجارية):

إن مفاهيم الاقتصاد الجزئي التي تدفع عمليات صنع القرار في شركة مبتدئة، تنطبق أيضاً على الأعمال التجارية المبتدئة أيضاً.

وتظهر الدراسات أن أربعة من أصل خمسة مشاريع تجارية جديدة تفشل في غضون السنوات الخمس الأولى من الافتتاح، وهناك أسباب كثيرة لهذه الإخفاقات، بما في ذلك عدم كفاية التمويل، وخطة عمل الفقراء، وعدم القدرة على المنافسة في السوق الصعبة، والديون الإجمالية للغاية، وفي بعض الأحيان يغلق أصحاب الشركات بسبب فقدانهم الشعور بالاهتمام، أو لأنهم يدركون أنهم يفضلون العمل لدى شخص آخر، في حين أن الشركات التي لديها موظفين، والتي لديها تمويل جيد، تميل إلى البقاء على قيد الحياة لفترة أطول.

وآخر مؤشر رئيسي لنجاح المشاريع المبتدئة: هو البحوث المتقدمة، والتخطيط الجزئي الذي يجريه منظم بدء العمل.

التخطيط والاستراتيجية والعرض والطلب:

قبل دراسة الاقتصاد الجزئي لبدء النشاط التجاري، يجب على صاحب المشروع أن يكون على بينة لأكبر جوانب الأعمال التجارية لبدء التشغيل، وتشمل كتابة خطة عمل، استراتيجية، وخطة التسويق والإعلان، وبرنامج المبيعات، ويجب على صاحب المشروع أيضاً النظر فيما إذا كان سيطلب عدد من الموظفين، إضافةً إلى الجوانب القانونية والتأمين للشركة، بالإضافة إلى البائعين والموردين، وأماكن العمل المادية التي ستجرى عليها الأعمال التجارية، وكذلك التمويل الذي يشكل عامل بالغ الأهمية.

الأهم في بدء النشاط التجاري، على الأقل من منظور الاقتصاد الجزئي، هو عامل العرض والطلب، بحيث هل سيكون هناك طلب كاف؟ هذا هو السؤال الحاسم، وإذا كان الجواب سلبياً، فإن فرص نجاح العمل تكاد تكون معدومة، وأي كانت المنتجات أو الخدمات ومهما كانت خطط العمل للبدء في البيع، ينبغي إجراء دراسة مستفيضة للسوق المحتملة قبل كتابة خطة الأعمال.

فإذا بدأ التشغيل الخاص بالأعمال التجارية في سوق سريعة النمو، والتي يجري إنشاؤها للمستهلكين الجدد بانتظام (ملابس للشباب، أو منتجات لطلاب الجامعات)، فيجوز أن يزداد الطلب على المنتج بانتظام، ولكن يعتمد المنتج على فئة عمرية لكل زبون جديد قادم إلى السوق، وأقدم العملاء سيغادرون السوق، ما يجعل السوق تحافظ على ذات الحجم تقريباً، ولكن مع مشترين جدد يتوافدون إلى السوق بشكل مستمر.

فإذا كان العمل الجديد هو مطعم، أو أي شكل آخر من تجارة التجزئة، ينبغي أن تتم دراسة الموقع لتحديد ما إذا كان هناك طلب كاف للحفاظ على الأعمال.

المنافسة الكاملة:

هناك نظرية في الاقتصاد الجزئي تسمى "المنافسة الكاملة"، تشير إلى الشركات الصغيرة، والمشاريع الجديدة في العديد من الشركات الصغيرة التي توفر منتج واحد أو خدمة، وهذه الشركات والمستهلكين الذين يرتادونها أصغر من أن يؤثروا على سعر

السوق، وهكذا يتم تأمين أسعارها، ولكن نادراً ما تحدث المنافسة الكاملة.

الحكمة وصنع القرار:

إن مهارات التفاوض الفعال تمكن من الحصول على أفضل الأسعار من البائعين والموردين عند تعيين الموظفين، ومن مؤسسات الإقراض، وعند التفاوض على شروط تمويل بدء التشغيل واتخاذ القرارات الحكيمة يمكن لصاحب المشروع تعظيم الأرباح.

ويمكن للشركات الكبيرة الشراء من تجار الجملة بأسعار مخفضة، ويمكن لها أن تتفاوض مع النقابات للحد من تكاليف العمالة والمنافع، وبالعموم فإنها قد تكون قادرة على تأمين شروط أفضل مع المقرضين، وترتيبات ائتمانية أفضل مع البائعين والموردين.

إلا أن الشركات الصغيرة، وخصوصاً المشاريع الصغيرة المبتدئة، يكون مستوى المخاطرفيها أعلى على المقرضين، والشركات التي توفر الائتمان قد لا تكون قادرة على اقتراض المال، أو الحصول على الائتمان من الباعة بشروط مواتية.

الاقتصاد الجزئي في العمل:

من أجل أفضل فهم كيف يعمل الاقتصاد الجزئي من خلال تطبيقه على العالم الحقيقي، سوف نذهب إلى صناعة السيارات، جنرال موتورز، التي تعد من بين الشركات الأكثر ربحية وتعتبرعملاق صناعة السيارات.

الاقتصاد الجزئي الفاشل:

بحلول عام ٢٠٠٨، مرت شركة جنرال موتورز GM بأيام عصيبة، وكانت ضحية للاقتصاد الأميركي المتدهور، نتيجة سلسلة من القرارات الاقتصادية الجزئية التي تبين فيما بعد أنها خاطئة. وبدأت المشاكل على مستوى الاقتصاد الجزئي لشركة جنرال موتورز قبل عدة سنوات، وتفاقمت مشاكلها في أواخر عام ٢٠٠٨، وبدأت شركة تويوتا اليابانية لصناعة السيارات (NYSE: TM) تأخذ بشكل مطرد حصة جنرال موتورز في السوق، ولم تتمكن GM من المنافسة وجهاً لوجه.

وعلى الرغم من أن الاقتصاد العام قد يكون مسؤول أيضاً إلى حد ما عن فشل جنرال موتورز، والتي أدت في النهاية إلى إفلاس الشركة في عام ٢٠٠٩، كذلك ساهمت عدة قرارات اتخذتها إدارة GM على مستوى الاقتصاد الجزئي في هذه المشكلة، حيث باعت GM ثماني علامات تجارية مختلفة من السيارات (بويك، كاديلاك، شفروليه، جي إم سي، هامر، بونتياك، ساب وزحل) تمثل عدد الوحدات المصنعة، وكان إنتاجها من كل هذه الماركات أكثر من اللازم، وهو الوضع الذي جعل الإيرادات الحدية أقل من التكاليف الحدية.

وكذلك فإن ارتفاع أسعار البنزين مدعومةً بارتفاع أسعار النفط، حذا بـ GM لمواصلة الطلب على الغاز ولم تكن لديها كفاءة في استهلاك الوقود، واستمر GM في التسويق، ما عكس قرار إدارة الاقتصاد الجزئي، الذي تجاهل البيانات على تفضيلات المستهلك.

وأخيراً، واستجابة لارتفاع الطلب على السلع الاستهلاكية للسيارات الموفرة في استهلاك الوقود أو الطاقة البديلة، بدأت GM تطوير السيارات الهجينة، ولكن بعد فترة طويلة.

وقد ساهمت مشاكل GM من الديون الهائلة، وتكاليف العقود لتوفير المعاشات التقاعدية للمتقاعدين، والفوائد الصحية والمنافع أخرى المكلفة للموظفين في عدم انخفاض حجم مشاكلها، وقد أثبتت قرارات كثيرة جداً في الاقتصاد الجزئي لشركة GM أنها لم تكن ناجحة، وكانت النتيجة إفلاس الشركة.

الاقتصاد الجزئي الناجح:

على الجانب الآخر فإن نجاح الاقتصاد الجزئي يكون باتخاذ القرارات الصائبة والشركات المبتدئة، أو في جهود إعادة الهيكلة في مواجهة ظروف السوق المتغيرة.

وتمثل شركة فيديكس (NYSE: FDX) قصة نجاح نموذجية فالشركة التي تأسست عام ١٩٧١ تعد أكبر شركة خدمات للنقل في العالم، وقد كان لدى شركة

فيديكس استراتيجية عمل بسيطة، لكنها كانت فعالة بقوة تتلخص في شعارها.

الإنفاق الاستهلاكي خلال الانكماش:

بقيت مفاهيم الاقتصاد الجزئي متحكمة في الإنفاق الاستهلاكي خلال فترة الانكماش الاقتصادي ، والذي بدأ في عام ٢٠٠٨ مثل تكاليف الفرصة البديلة، والمرافق الأساسية والمرافق العامة الترتيبية، وهي التي تستخدم في صنع القرار في الأوقات الاقتصادية الجيدة.

وخلال فترة الركود يفضل المستهلك الضرورات والأسعار التنافسية، و يجوز للمستهلك تفضيل علامة تجارية واحدة من معجون الأسنان عند سعر معين، ولكن إذا قدمت قسيمة لعلامة تجارية مختلفة من معجون الأسنان بحسم كبير، فقد يقررالمستهلكين شراء العلامة التجارية الأرخص.

الاقتصاد الجزئي مقابل الكلي:

دخلت مبادئ الاقتصاد الكلي حيز الركود مابين عامي ٢٠٠٧-٢٠٠٩، حيث خفض مجلس الاحتياطي الاتحادي سعر الفائدة لتشجيع الاقتراض، وشرعت الحكومة الاتحادية خطة انقاذ مكلفة، ولكنها ضرورية للقطاع المالي، وتم وضع خطة لمساعدة أصحاب المنازل التي تواجه أزمة الرهون العقارية.

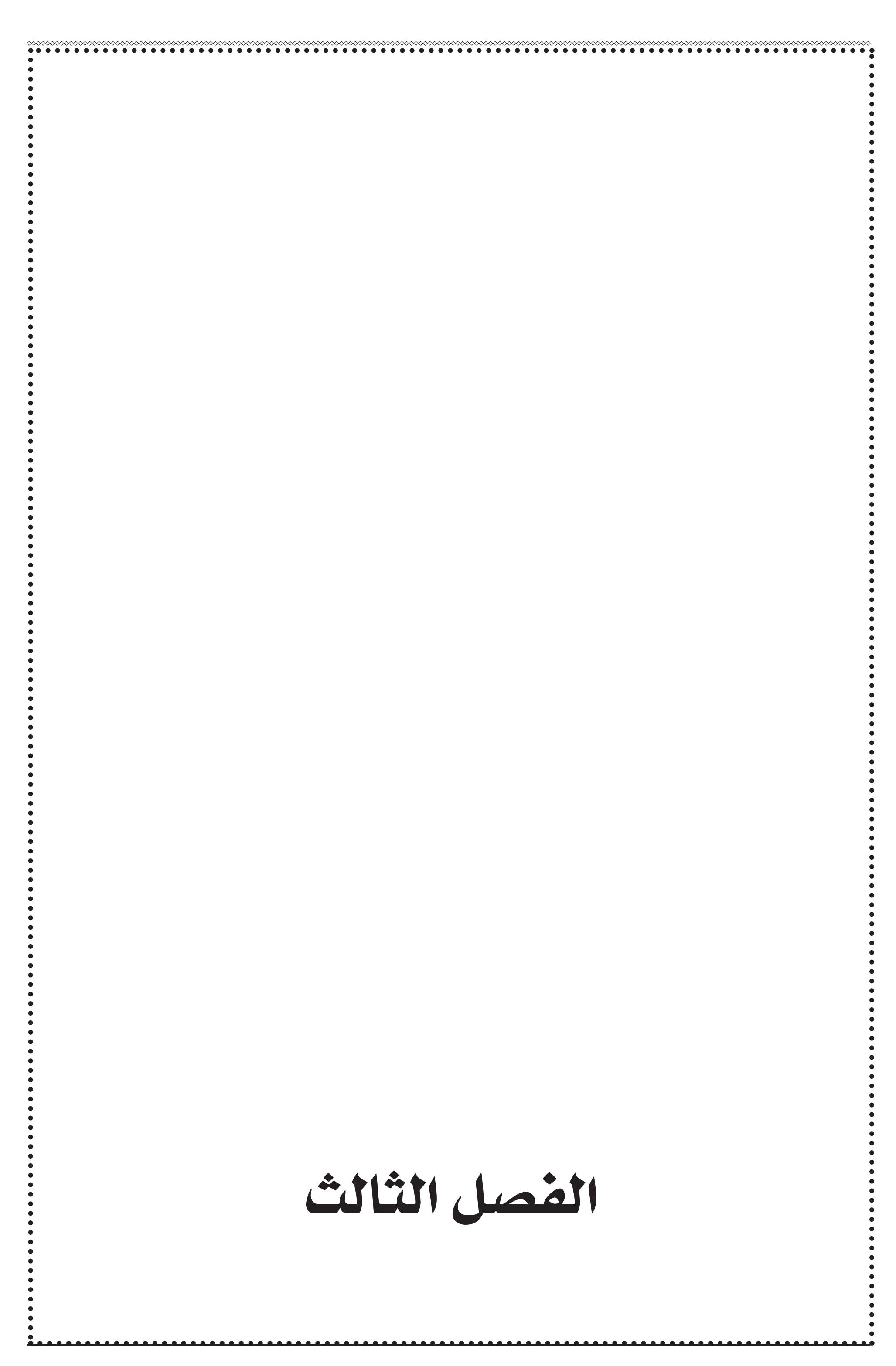
وأنقذت الحكومة شركات الرهن العقاري، وبعض بنوك الاستثمار من خلال ضخ السيولة النقدية، وخصصت الحكومة الاتحادية بالإضافة إلى ذلك، من خلال قانون تشريعي يسمى إغاثة الأصول المتعثرة وبرنامج معروف باسم "خطة الإنقاذ"، نحو ٧٥٠ مليار دولار لشراء الديون غير المنتظمة أو الدين المشكوك، وإقراض المال للبنوك والمؤسسات الأخرى لتحريك عجلة الاقتصاد مرة أخرى.

الاقتصاد الجزئي (الخلاصة):

إن دراسة الاقتصاد الجزئي، يكشف كيف يقوم المستهلكون والشركات على حد سواء باتخاذ القرارات المالية، على الرغم من وجود مجموعة متنوعة من المؤثرات

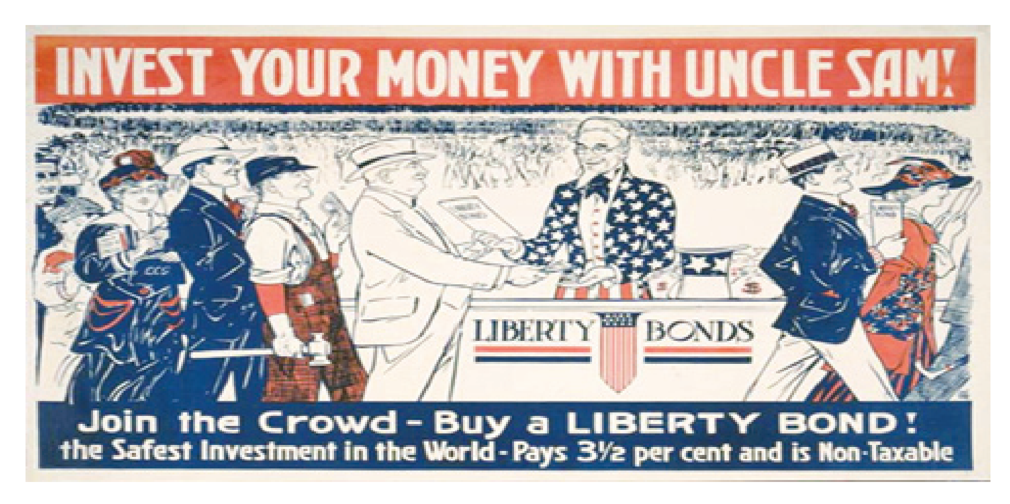
والعوامل التي تدفع هذه القرارات، إلا أن السعر هو المحدد الرئيسي للمستهلك وكذلك عامل العرض والطلب من حيث صلته بالتسعير والانتاج، وهناك أيضاً عناصر أخرى تؤثر في اتخاذ القرارات المالية، البعض منها بسيطة، والأخرى معقدة.

الدرس الكبير هو كيف يمكّن الاقتصاد الجزئي الفرد من صنع القرار، وكيف تتم معرفة الخيارات الفردية، سواء الاستهلاكية والتجارية من خلال ضربها بعدد السكان، تهيئة للظروف الاقتصادية التي يعيشون فيها.



الفصل الثالث





سندات الدين

أساسيات سندات الدين (Bond Basics):

إن أول شيء يتبادر إلى أذهان معظم الناس، عندما يفكرون في الاستثمار هو سوق الأوراق المالية ، فالأسهم والتقلبات في الأسواق يتم تدقيقها في الصحف و تغطى في نشرات الأخبار المسائية المحلية، وإن مايشاع من قصص حول مستثمرين حصلوا على ثروة كبيرة في سوق الأسهم يعد أمراً شائعاً.

من ناحية أخرى، فإن السندات ليس لديها نفس قوة الجاذبية، حيث تبدو لغتها غامضة ومشوشة بالنسبة للشخص العادي، إضافةً لذلك فإن السندات مملة أكثر بكثير، خاصةً خلال تصاعد الأسواق ((bull markets بشكلٍ شديد، ويحقق المستثمرون بالسندات عائد ضئيل مقارنة بالأسهم.

وبكل حال، فإن كل مايتطلبه الأمر هو هبوط الأسواق (bear market)، لتذكير المستثمرين بأفضال استقرار وأمانة السندات، ويجد الكثير من المستثمرين أنه من المنطقي أن يكون لديهم على الأقل جزء من محافظهم مستثمراً في سندات الدين.

ماهي سندات الدين؟

تماماً كما يحتاج الناس إلى المال ويلجؤون للاقتراض من البنوك، كذلك فإن الشركات والحكومات تحتاجها، حيث تحتاج الشركة المال للتوسع في أسواق جديدة، بينما تحتاج الحكومة المال من أجل كل شيء بدءاَ من البنية التحتية إلى البرامج الاجتماعية.

وتقوم الشركات الكبرى بحل هذه المشكلة عبر جمع الأموال، من خلال إصدار السندات أو (أدوات الدين الأخرى) وبيعها إلى العامة في الأسواق، وبالتالي يقوم الآلاف من المستثمرين، بإقراض جزء من رأس المال اللازم، وفي الحقيقةً فإن السندات ليست أكثر من قرض، يشتريها المقرض.

وتعرف المؤسسة التي تبيع السندات بوصفها الجهة المصدرة، والسندات مثل الإقرار بالدين يعطى من قبل المقترض (الجهة المصدرة) إلى المقرض (المستثمر)، وبطبيعة الحال لايوجد أي شخص يقوم بإقراض ماكسبه من مال بمشقة مقابل لاشيء، فالجهة المصدّرة للسند، عليها أن تدفع للمستثمر شيء إضافي كميزة لاستخدامه، بالإضافة لذلك فإن أسعار الفائدة على السند محددة مسبقاً، وبجدول زمني.

غالباً مايشار إلى أسعار الفائدة بالقسيمة ((coupon، ويدعى الموعد الذي تعيد فيه الجهة المصدرة مبلغ المقترض بتاريخ الاستحقاق (maturity date).

ومن المعروف، بأن السندات هي أوراق مالية ذات دخل ثابت (fixed-income)، لأن المستثمر يعرف بالضبط مبلغ المال الذي سيحصل عليه في النهاية.

على سبيل المثال إذا اشترى أحدهم سندات بقيمة اسمية قدرها ١٠٠٠ دولار، وسعر فائدتها بالقسيمة هو ٨٪، ومدة الاستحقاق ١٠ سنوات، فهذا يعني أنه سيتلقى مبلغاً قدره ٨٠ دولار (١٠٠٠ دولار ×٨٪) من أسعار الفائدة بالسنة لمدة عشر سنوات، لأن معظم دفعات فوائد السندات تكون بشكل نصف سنوي (كل ستة أشهر)، ويمكن تلقيها على دفعتين ٤٠ دولار في السنة لمدة ١٠ سنوات، وعندما يتم استحقاق سند الدين بعد عشر سنوات، سوف يعود للمشتري مبلغ ١٠٠٠ دولار.

مزايا سندات الدين مقابل مزايا الأسهم:

إن السندات هي الديون (debt) في حين أن الأسهم هي ملكية (equity)، وهذا هو الفارق الهام بين الأوراق المالية (securities) للاثنين، ومن خلال شراء حقوق الملكية (الأسهم) يصبح المستثمر مالكاً في الشركة، ويأتي مع الملكية حق التصويت (voting rights)، والحق في مشاركة أي أرباح في المستقبل.

ومن خلال شراء الديون (السندات) يصبح المستثمر (creditor) دائناً للشركة أو (الحكومة). والميزة الأساسية لتكون دائناً، أن تكون لديك حقوق في المطالبة على الأصول أكثر مما يفعله المساهمون، وفي حالة الإفلاس (bankruptcy)، فإن مالكي السند سوف يتلقون الدفع من خلال تصفية الشركة قبل أن يتم توزيع مابقي من الشركة على المساهمين (الأحقية لحامل السند).

وبكل حال فإن مالكي سند الدين لايمكن لهم المشاركة في الأرباح، إذا كانت الشركة تعمل بشكل جيد ويحق لهم فقط الحصول على قيمة السند الاسمية، والفائدة المستحقة عليه.

وخلاصة القول بشكل عام، إن مخاطر امتلاك السندات أقل من امتلاك الأسهم، لكن العوائد في الأولى منخفضة.

لماذا الاهتمام بسندات الدين ؟

من البديهيات أن عوائد الاستثمار في الأسهم أكثر منها في السندات، لكن السندات هي الأكثر ملائمة في أي وقت بعكس الأسهم التي تكثر فيها التقلبات قصيرة الأجل، وعلى هذا المثالين التالين:

التقاعد: إن أسهل مثال للتفكير بشخص يعيش بدخل ثابت، هو المتقاعد الذي لايستطيع الاحتفاظ بكامل رأسماله بسبب دفع الفواتير.

٢- استثمارات لآفاق زمنية قصيرة الوقت، لنقل مثلاً أن مسؤول تنفيذي شاب خطط للعودة إلى الجامعة للحصول على درجة الماجستير لإدارة الأعمال(Master of Business Administration (mba) في ثلاث سنوات، ولأنه لا يستطيع أن يتحمل خسارة ماله قبل إكمال تعليمه، فإن الأوراق المالية ذات الدخل الثابت (السندات) تبدو أفضل استثمار له.

ومعظم المستشارين الماليين ينصحون بالحفاظ على محافظ استثمارية متنوعة، وتغيير أوزان فئات الأصول طوال الحياة.

ففي فترة العشرينات والثلاثينات من العمر، فإن غالبية ثروة الفرد يجب أن تكون في الأسهم، وفي الأربعينات والخمسينات يجب أن تغير النسب من الأسهم إلى السندات حتى فترة التقاعد، حيث تكون غالبية الاستثمارت على شكل دخل ثابت.

أساسيات سندات الدين :

الخصائص :

لدى سندات الدين عدداً من الخصائص، التي تلعب دوراً في تحديد قيمة السند ومدى تناسبه مع المحفظة الاستثمارية.

القيمة الاسمية (المنصوص عليها) / القيمة الأساسية (قيمة ذات المستوى)

(Face) Value/Par Value

إن القيمة الاسمية (المعروفة بالقيمة الإسمية أو أصل السند)، هي مبلغ المال الذي يعود لمالك السند حين موعد الاستحقاق، وعادةً تباع سندات الدين الصادرة حديثاً بالقيمة الأساسية، وعادةً تكون القيمة الأساسية لسندات الدين للشركات هي ١٠٠٠ دولار، لكن هذا المبلغ يمكن أن يكون أكثر من ذلك بالنسبة لسندات دين الحكومة.

وإن ما يسبب تشوش لدى الكثير من الناس، بأن القيمة الأساسية لسند الدين هي ليست سعر سندات الدين في السوق، فسعر سندات الدين متقلب طوال فترة تداولها لحين استحقاقها في استجابة لعدد من المتغيرات، وعندما يتم تداول سندات الدين بأسعار أعلى من قيمتها الاسمية، يقال أنها بيعت مع علاوة (أعلى من سعرها بقيمتها الاسمية)، وعندما تباع سندات الدين بقيمة تقل عن قيمتها الاسمية، يقال أنها بيعت بحسم أو بسعر مخفض.

القسيمة (أسعار الفائدة):

إن القسيمة هي المبلغ الذي يتلقاه مالك السند على شكل مدفوعات بالفائدة، وتسمى بالقسيمة بسبب انتشار قسائم محسوسة (ورقية) على السند في الماضي، والتي كانت تمزق وتستبدل بالفائدة، أما في أيامنا اليوم فيرجح أن تبقى السجلات الكترونية.

كما ذكرنا سابقاً فإن معظم سندات الدين عليها فائدة تدفع كل ستة أشهر، لكن من الممكن أن تدفع شهرياً، أو فصلياً أو سنوياً.

ويعبرعن القسيمة بنسب مئوية من القيمة الأساسية، فإذا كانت نسبة الفوائد على القسيمة ١٠ ٪ والقيمة الأساسية ١٠٠٠ دولار، فيتم دفع ١٠٠ دولار من الفوائد في السنة، وتسمى نسبة الفائدة الثابتة من القيمة الأساسية بسندات الدين بسعر فائدة ثابت.

ومن المحتمل أن يكون سعر الفائدة قابل للتعديل، ويعرف بسعر سندات دين عائمة الفوائد، وفي هذه الحالة فإن سعر الفائدة يكون مرتبط بسعر فائدة السوق من خلال مؤشر، مثل أسعار فائدة سندات الخزينة.

الاستحقاق (Maturity):

إن تاريخ الاستحقاق، هو الذي سيعاد فيه دفع المبلغ الأساسي (القيمة الاسمية)، ويمكن أن يتراوح تاريخ الاستحقاق بين أقل من يوم واحد ولمدة ٣٠ سنة (رغم أن هناك استحقاقات عمرها ١٠٠ سنة).

إن سند الدين الذي يتم استحقاقه في سنة واحدة يمكن التنبؤ به أكثر، وبالتالي فإن مخاطره أقل من استحقاق سندات الدين في ٢٠ سنة، وبشكل عام فإن نسبة فوائد السند ذي الاستحقاق طويل الأجل أعلى، وإن تقلبات سعر سندات الدين طويلة الأجل، أكثر من تقلبات سعر سندات قصيرة الأجل.

جهة الإصدار(Issuer):

إن الجهة المصدرة لسندات الدين تشكل عامل حاسم تؤخذ بعين الاعتبار، لأن استقرار الجهة المصدرة تكون ضمان أساسي لاستعادة قيمة السند، فالحكومة الأمريكية أكثر أماناً من أي شركة، وتكون مخاطر العجز (default risk) عن الدفع (احتمال عدم تسديد الديون) صغيرة للغاية، وسبب صغر هذا الاحتمال أن الأوراق المالية للحكومة الأمريكية تعرف بأصول خالية المخاطر(risk-free assets)، لكونها قادرة دائماً على جلب الإيرادات في المستقبل من خلال الضرائب، أما الشركات فهي تهتم باستمرار تحقيق الأرباح، والتي قد لا تكون مؤكدة، وهذا الخطر المضاف يعني أن سندات دين الشركة يجب أن تقدم عائدات (yield) أعلى لجذب المستثمرين، وهذا يكون مبادلة المخاطر مقابل العائد(risk/return tradeoff).

إن نظام تصنيف سندات الدين (bondrating) يساعد المستثمرين على تحديد المخاطر الائتمانية للشركة، والتفكير في تصنيف سندات الدين

مثل بطاقة تقرير للتصنيف الائتماني للشركة.

وإن شركات (Blue-chip) تعني الشركات التي أثبتت قدرتها على دفع أرباح الأسهم في الأوقات الجيدة والسيئة على حد سواء، أي أن أسهمها راسخة وسليمة من الناحية المالية، ويكون الاستثمار فيها آمناً وتصنيفها الائتماني عالي، في حين أن الشركات الخطرة لديها تصنيف ائتماني منخفض.

ويوضح الرسم البياني في الأسفل تصنيف سندات بجداول مختلفة من وكالات تصنيف رئيسية في الولايات المتحدة، وهي: موديز و ستاندارد آند بوورز و فيتش.

المخاطر	نوعية	تصنيف السندات	
		S&P/ Fitch ساندراد آند بورروز و فيتش	Moody's موديز
أعلى درجة	استثمار	AAA	Aaa
جيدة جدا	استثمار	AA	Aa
قوية	استثمار	A	A
وسط	استثمار	BBB	Baa
مضاربة	غير مضمونة	BB, B	Ba, B
مراهنة كبيرة	غير مضمونة	CCC/CC/C	Caa/Ca/C
عاجزة	غير مضمونة	D	C

لاحظ إنه إذا كانت الشركات تندرج تحت تصنيف ائتماني معين، فدرجاتها تتغير من نوعية الاستثمار إلى وضع غير المرغوب به، وإن سندات الدين غير المرغوب بها لأنها تمثل ديون الشركات في حالات من الضيق المالي، لأن هذه الشركات فيها مخاطرة شديدة، وعليها تقديم عوائد أكثر من أي ديون أخرى.

وهذه النقطة هامة جداً فليست كل سندات الدين بطبيعتها أكثر أماناً من الأسهم، ويمكن لنوع معين من سندات الدين أن يكون محفوف بالمخاطر، إذا لم يكن أكثر خطورة من الأسهم.

أساسيات سند الدين : العائدات والأسعار وتعقيدات أخرى:

Bond Basics، Yield، Price And Other Confusion

إن فهم تقلبات أسعار سندات الدين ربما يكون الجزء الأكثر اختلاطاً، ففي الواقع تفاجئ العديد من المستثمرين الجدد بأن تغيرات أسعار سندات الدين يتم على أساس يومي تماماً، مثل أي تداول سهم شركة مساهمة.

وكل ماقيل عن سندات الدين في إطار أن المستثمر سيبقى محتفظ بالسندات لتاريخ الاستحقاق، حيث يضمن أن يعود له مادفعه كرأسمال بالقيمة الاسمية، ولكن مع ذلك فإنه لايشترط الاحتفاظ بسندات الدين حتى تاريخ الاستحقاق، إذ يمكن بيع سندات الدين في سوق مفتوحة، حيث يمكن أن تتقلب أسعارها وأحياناً بشكل كبير.

قياس الأرباح مع العائدات:

إن العائد هوالرقم الذي يدل على الربح الذي تحصل عليه سندات الدين، وأبسط مثال توضيحي لحساب العائد هو الصيغة التالية :

العائد = مبلغ القسيمة / السعر.

فعند شراء سندات الدين بالقيمة الاسمية، يكون العائد مساوياُ لسعر الفائدة، وعندما يتغير السعر فإن العائد يتغير، فإذا كنت تشتري سندات الدين مع قسيمة (أسعار فائدة) ١٠ ٪ بقيمة اسمية ١٠٠٠ دولار، فالعائد يكون ١٠٪ (١٠٠ دولار /١٠٠٠ دولار).

لكن إذا انخفض السعر إلى ٨٠٠ دولار، فإن العائد يرتفع إلى ١٢,٥ ٪، لأن المستثمر يكون قد دفع سعر الـ ١٠٠ دولار على الأصول التي تبلغ قيمتها ٨٠٠ دولار (١٠٠ دولار /٨٠٠ دولار)، وبالعكس إذا ارتفع سعر سند الدين إلى ١,٢٠٠ دولار، فالعائد يتقلص إلى ٨,٣٣٪ (١٠٠دولار /١٢٠٠ دولار).

العائد حتى تاريخ الاستحقاق:

إن شراء سندات الدين إلى العائد حتى تاريخ الاستحقاق (yield to maturity (YTM) (ytm)، يعني حساب العائد بشكل معقد، لأنه يظهر مجمل العائدات التي يتلقاها المستثمر، فإذا احتفظ بسند الدين لنهاية تاريخ الاستحقاق، فهذا يعني أنه سيحصل على كل مدفوعات أسعار الفائدة، وإن النقطة الأساسية في معرفة العائد حتى تاريخ الاستحقاق، هي أنها تتيح مقارنة سندات الدين بتواريخ استحقاق و قسائم (أسعار فائدة) مختلفة.

لتوضيح الأمور بشكل اجمالي: الارتباط بين السعر والعائد:

إن العلاقة بين العائد إلى السعر يمكن تلخيصها على النحو التالي، عندما يرتفع السعر تنخفض العوائد والعكس بالعكس، أي عندما ينخفض سعر السند ترتفع العوائد، ومن الناحية الفنية يمكن القول أن سعر سند الدين والعائد علاقتهما عكسية.

هنا أسئلة شائعة :

كيف يمكن لعائد مرتفع وأسعار مرتفعة على حد سواء، أن يكونا جيدين معاً وهما لايمكن أن يكونا كذلك بذات الوقت؟

الجواب: إذا كان المستثمر يشتري سند الدين، فهو يريد عائدات مرتفعة، والمشتري

يفضل أن يدفع ٨٠٠ دولار لسند الدين بقيمة اسمية ١٠٠٠ دولار، وبالتالي يعطيه سند الدين عائد مرتفع يصل إلى ١٢,٥٪.

من جهة أخرى، إذا اشترى المستثمر مسبقاً لسند الدين فإنه يرتبط مع سعر فائدة معين، وبالتالي يأمل أن يرتفع سعر سند الدين، وبهذه الطريقة يمكن بيعه النقد بسعر مرتفع في المستقبل.

السعر في السوق:

كل هذه الخصائص لسندات الدين تلعب دور مهم في سعره، لكن العامل الذي يؤثر على سندات الدين أكثر من أي عامل آخر هو مستوى معدل أسعار الفائدة في الاقتصاد، عندما ترتفع أسعار الفائدة، فإن أسعار سندات الدين في السوق تنخفض، مما يؤدي إلى ارتفاع عائدات سندات الدين القديمة، وجعلها متماشية مع سندات الدين المصدرة جديدة ذات القسائم مرتفعة.

وعندما تنخفض أسعار الفائدة، فإن أسعار سندات الدين في السوق ترتفع، مما يؤدي إلى انخفاض عائدات سندات الدين القديمة، وتتماشى مع سندات الدين حديثة الاصدار مع قسائم منخفضة.

أنواع سندات الدين:

سندات الدين الحكومية (Government Bonds) :

بشكل عام تصنف الأوراق المالية ذات الدخل الثابت، وفقاً لطول فترتها الزمنية قبل تاريخ استحقاقها، وللسندات ثلاث فئات رئيسية:

أذونات (Bills): سندات دين يتم استحقاقها في أقل من سنة واحدة.

أوراق سندات(Notes): سندات دين يتم استحقاقها من سنة إلى ١٠ سنوات.

سندات (Bonds): سندات دين يتم استحقاقها في أكثر من ١٠ سنوات.

إن الأوراق المالية القابلة للتداول من الحكومة الأمريكية، تُعرف جميعها بسندات الخزينة ويمكن تسميتها بأرواق الخزينة، وأذونات الخزينة (t-bills).

يقال من الناحية الفنية، أن أذونات الخزينة ليست سندات الخزينة، لأن تاريخ استحقاقها قصير. وتعتبر سندات الدين في البلدان المستقرة والولايات المتحدة الأكثر أماناً للغاية، فيما تحمل سندات الدين في البلدان النامية مخاطر كثيرة.

سندات دين (البلديات)(Municipal Bonds):

تعرف سندات دين البلديات بـ (مونيس munis)، وهي تأتي بالدرجة الثانية، من حيث الجودة، ورغم أن المدن لا تفلس غالباً لكن ذلك قد يحدث.

إن الميزة الرئيسية لسندات دين البلديات، أن العائدات فيها لا يدفع عليها الضرائب الفيدرالية، فضلاً عن ذلك فإن الحكومات المحلية في بعض الأحيان تجعل ديونها غير خاضعة للضريبة بالنسبة للمقيمين، مما يجعل بعض سندات دين البلديات خالية تماماً من الضرائب، وبسبب ماتوفره من هذه الضرائب فإن عائدات سندات البلدية تكون أخفض من عائدات سندات الدين الخاضعة للضرائب عادة.

سندات دين الشركة (Corporate Bonds):

يمكن للشركة أن تصدر سندات الدين مثلما يمكن أن تصدر الأسهم، ولدى الشركات الكبيرة الكثير من المرونة في إصدار كم من سندات الدين إلى الحد الذي يمكن للسوق أن يتحمله.

بشكل عام إن سندات دين الشركة قصيرة الأجل، تكون لأقل من خمس سنوات، والمتوسطة الأجل هي من خمس سنوات إلى ١٢ سنة، أما سندات دين الشركة طويلة الأجل، فهي لأكثر من ١٢ سنة.

وتتسم سندات دين الشركة بعائدات أعلى لأن مخاطرعجزهاعن الدفع أعلى من الحكومة، ويمكن أن يكون فرق السعر (ارتفاع العائد)، الأكثر مكافأة لاستثمارات

بدخل ثابت لأن مخاطر المستثمر يجب أن تأخذ بالاعتبار، وبالعموم فإن جودة التصنيف الائتماني للشركة هام جداً، وكلما ارتفع مستوى الجودة تنخفض أسعار الفائدة التي يتلقاها المستثمر.

وهناك أنواع أخرى من سندات دين الشركات تتضمن سندات الدين القابلة للتحويل (convertible bonds)، والتي يمكن لمالكها تحويلها الى أسهم وسندات دين قابلة للاسترداد(callable bonds)، وتسمح للشركة باسترداد الاصدار قبل تاريخ الاستحقاق.

سندات الدين بقسيمة قيمتها صفر (Zero-Coupon Bonds):

لايقدم هذا النوع من سندات الدين أي مدفوعات قسيمة (أسعار فائدة)، ويكون الإصدار بقيمة يتم فيها حسم كبير عن القيمة الأساسية لسند الدين، فإذا قلنا أن لدينا سند دين بسعر فائدة صفر مع قيمة أساسية قدرها ١٠٠٠ دولار، ولمدة ١٠ سنوات حتى تاريخ الاستحقاق، فإنه سعره في السوق يكون بقيمة ٦٠٠ دولار.

أساسيات سندات الدين : كيفية قراءة جدول سندات الدين؟

	Coupon	Mat. date	Bid $	Yld%
Corporate				
AGT Lt	8.800	Sep 22/25	100.46	8.75
Air Ca	6.750	Feb 02/04	94.00	9.09
AssCap	5.400	Sep 04/01	100.01	5.38
Avco	5.750	Jun 02/03	100.25	5.63
Bell	6.250	Dec 01/03	101.59	5.63
Bell	6.500	May 09/05	102.01	5.95
BMO	7.000	Jan 28/10	106.55	6.04
BNS	5.400	Apr 01/03	100.31	5.24
BNS	6.250	Jul 16/07	101.56	5.95
CardTr	5.510	Jun 21/03	100.52	5.27
Cdn Pa	5.850	Mar 30/09	93.93	6.83
Clearn	0.000	May 15/08	88.50	8.61
CnCrTr	5.625	Mar 24/05	99.78	5.68
Coke	5.650	Mar 17/04	99.59	5.80
Column 1	Column 2	Column 3	Column 4	Column 5

العمود الأول : الجهة المصدرة : وهي الشركة أو الدولة (أو المحافظة)، أو البلدة التي تصدر سندات الدين.

العمود الثاني :القسائم :تشير القسيمة إلى أسعار الفائدة الثابت، التي تدفعها الجهة المصدرة للمقرض.

العمود الثالث : تاريخ الاستحقاق : وهو التاريخ الذي يعيد فيه المقترض رأس المال الأصلي للمستثمر.

العمود الرابع : سعر العرض: وهو السعر الذي يكون لدى شخص الاستعداد لدفعه. بغض النظر عن القيمة الأساسية.

العمود الخامس: العائد ويشير إلى العائد السنوي حتى تاريخ استحقاق سند الدين، ولاتعاد العائدات بقيمتها الحالية وإنما بقيمتها الحقيقية، وإذا كانت سندات الدين قابلة للاسترداد فإنه يمكن استردادها مبكراً.

النتائج :

- سندات الدين هي فقط مثل سندات الاقرار بالدين، وشراؤها يعني للمستثمر الاقتراض من خارج أمواله.

- تدعى السندات أيضاً بأوراق مالية ذات الدخل الثابت، وذلك لأن التدفق النقدي منها يكون ثابتاً.

- الأسهم هي الملكية والسندات هي الدين.

- إن السبب الرئيسي لشراء سندات الدين يكون لتنويع المحفظة الاستثمارية.

- إن الجهات المصدرة للسندات هي الحكومة والشركات.

- إن خصائص سندات الدين هي القيمة الاسمية وسعر فائدة القسيمة، وتاريخ الاستحقاق والجهة المصدرة.

- العائد هو سعر الفائدة من العائد الذي تحصل عليه من سند الدين.

- حين يرتفع السعر فالعائد ينخفض والعكس بالعكس، حين ينخفض سعر سند الدين يرتفع العائد.

- عندما ترتفع أسعار الفائدة، فإن سعر السندات في الأسواق تنخفض والعكس بالعكس.

- الأذونات و الأوراق والسندات كلها أوراق مالية بدخل ثابت، وتصنف بحسب تاريخ استحقاقها.

- إن سندات الدين الحكومية تعتبر أكثر سندات الدين آماناً تليها سندات دين البلديات وبعدها سندات دين الشركات.

- إن سندات الدين ليست خالية المخاطر، إنها دائماً محتملة خاصة في سندات ديون الشركات.

- ارتفاع المخاطر على ارتفاع العائد يعرف بسندات ديون غير مضمونة.

- يمكن شراء معظم سندات الدين من خلال الوساطة أو البنوك ، ويمكن للمواطن الأمريكي شراء سندات ديون الحكومة عبر وزارة الخزانة مباشرة.

- غالباً لايتلقى الوسطاء عمولة لشراء سندات الدين، لكن يرفعون أسعارها.

الأسهم:

أساسيات الأسهم :

مقدمة (Stocks Basics، Introduction):

من منا لايرغب بأن يكون صاحب عمل، دون أن يضطر للذهاب إلى مكان العمل ؟ تخيل لو أنك تجلس مستريحاً، وتشاهد شركتك تنمو وتجمع شيكات الأرباح الموزعة dividend،عندما تتدفق الأموال.

قد يبدو هذا الوضع كأنه أضغاث أحلام، ولكنه أقرب إلى الواقع أكثر مما تظن، وتماماً مثلما خمنت نحن نتكلم عن اقتناء الأسهم.

إن هذه الوسيلة المالية العظيمة هي من دون شك واحدة من أعظم الأدوات، التي تم اختراعها حتى الآن لبناء الثروة، حيث تشكل الأسهم جزءاً إذا لم تكن حجر الزاوية تقريباً لأي محفظة استثمارية.

عندما تبدأ طريقك إلى الحرية المالية، فإنك تحتاج فهماً عميقاً للأسهم، وكيف يتم تداولها في سوق الأسهم؟

خلال العقود الأخيرة زاد اهتمام الشخص العادي بأسواق الأسهم بشكل كبير، وما كان لعبةً في يد الأغنياء أصبح الآلية المفضلة لتنامي الثروة، وإن التقدم التكنولوجي في التداول أدى إلى فتح الأسواق، والتي تمكن أي شخص من امتلاك الأسهم.

وعلى الرغم من شعبيتها فإن معظم الناس لايفهمون بشكل تام بالأسهم، فمثلاً يتم تعلم الكثير من المحادثات حول آلة تبريد المياه مع الآخرين، وهم لايعلمون عما يتكلمون، وليس مستبعداً أنك سمعت أشخاصاً يقولون مثلاً: أن ابن عم فلان (قبر الفقر) في شراء الشركة الفلانية، والآن لديه معلومة قيمة، أو يمكن قد تسمعهم يقولون انتبه من الأسهم، ويمكن أن تخسر قميصك في غضون أيام.

إن الكثير من هذه المعلومات الخاطئة تعتمد على عقلية الربح السريع، والتي كانت

سائدة بشكل خاص خلال فترة فقاعة الانترنت ((dotcom أواخر التسعينات، حيث اعتقد الناس أن الأسهم حل سحري لثروةٍ آنية دون أية مخاطر، لكن الذي حدث بعد انهيار شركات الانترنت أثبت أن الحالة ليست كذلك، إذ يمكن للأسهم أن تنتج مبالغ هائلة من الثروات، لكنها لاتخلو من المخاطر.

إن الحل الوحيد لهذه المشكلة هو التعلم، حيث أن المفتاح الأساسي لحماية نفسك من سوق الأسهم، هو معرفة أين تضع أموالك؟

ماهي الأسهم ؟

يمكن التعبيرعن السهم بشهادة ملكية السهم، وهي قطعة ورقية جاذبة تثبت ملكيتك للسهم، وفي عصر الحاسوب اليوم، فأنت لن ترى هذه الوثيقة، لأن شركة الوساطة المالية (الأسهم) تحتفظ بالسجلات الكترونياً، والتي تعرف اليوم بالاحتفاظ بسجل المساهمين "in street name، ليجري التداول بشكل أسهل، في الماضي عندما كان يريد الشخص أن يبيع أسهمه، فإنه كان يحمل الوثائق معه إلى شركة الوساطة، أما الآن فإن التداول يتم بالنقرعلى الحاسوب، أو بمحادثة هاتفية تجعل الحياة أسهل للجميع.

وباعتبارك مالك لسهم شركة مساهمة، فهذا لايعني أن لديك رأي في التداول اليومي، وعوضاً عن ذلك فإن دورك في الشركة ينحصر، بأن لكل سهم صوت واحد لانتخاب مجلس إدارة في الاجتماع السنوي، على سبيل المثال: بكونك مساهم في شركة مايكروسوفت، فهذا لايخولك أن تتصل بـ بيل غيتس وتخبره كيف يمكن إدارة الشركة، وفي نفس طريقة التفكير فإن كونك مساهم في شركة كوكا كولا، لايعني أنه بإمكانك الدخول إلى المصنع وحمل صندوق من المشروب مثلاً.

ويفترض أن تسعى إدارة الشركة، لزيادة قيمة الشركة التي يملكها المساهمون، وإذا لم يحدث ذلك باستطاعة المساهمين التصويت لإزالة مجلس الإدارة، على الأقل من الناحية النظرية.

في الحقيقة إن المستثمرين الأفراد لايملكون مايكفي من الأسهم ليكون لهم تأثير ما على الشركة، إنهم فعلاً المالكين الكبار مثل: المؤسسات institutional المالية للاستثمار، والمليارديرية، الذين هم صانعوا القرارات.

بالنسبة للمساهم العادي، فإن عدم قدرته على إدارة الشركة ليس بالمشكلة الكبيرة، وإن كونه مساهماً يعطيه الحق في الحصول على جزء من أرباح الشركة، والمطالبة بالأصول.

وتُدفع الأرباح في بعض الأحيان على شكل توزيع (نسبة من الأرباح المعلنة)، وكلما كنت تملك أسهماً أكثر كانت حصتك من الأرباح أكبر، ومطالبتك على الأصول لها أهمية فقط في حال إفلاس الشركة bankrupt، وفي حالة التصفيةliquidation ، حيث ستتلقى ماتبقى بعد الدفع لكافة الدائنين.

إن هذه النقطة الأخيرة جديرة بالإعادة: "فأهمية امتلاك السهم، تكمن بمطالبتك على الأصول، والأرباح، ومن دون هذا الأمر فإن السهم لايساوي قيمة الورق المطبوع عليه".

والشيء الآخر المهم في صفات السهم، أنه ذات مسؤولية محدودة، والتي تعني باعتبارك مالك للسهم، فأنت لست مسؤول بشكل شخصي، إذا كانت الشركة غير قادرة على تسديد الديون، فهناك شركات أخرى مثل: الشركات التضامنية partnerships مبنية على أساس إذا أفلست فإن الدائنين يسعون خلف كل شريك شخصياً، ويبيعونهم منازلهم وسياراتهم ومفروشاتهم ...الخ، وإن امتلاك السهم يعني خسارة الاستثمار المدفوع، إذا أفلست الشركة التي تملك فيها أسهماً دون خسارة الأصول الشخصية.

الديون مقابل الملكية (Debt vs. Equity):

لماذا تصدر الشركة الأسهم؟ ولماذا يتقاسم المؤسسون الأرباح مع الآلاف من الناس، في حين أنه يمكنهم الاحتفاظ بالأرباح لأنفسهم ؟

إن السبب بأن كل شركة تحتاج لجمع المال، وللقيام بذلك يمكن للشركة أن تقترض

من شخص، أو أن تجمع المال من خلال بيع جزء من الشركة والمعروفة بإصدارات الأسهم، ويمكن للشركة أن تقترض إما بأخذ قرض من البنك، أو اصدار سندات دين، وكلا الطريقتين تندرجان تحت مظلة التمويل بالاقتراض debt financing.

من ناحية أخرى، فإن إصدار الأسهم يعرف بالتمويل بالأسهم equity financingً، إن إصدارالأسهم له العديد من الميزات للشركة، لأنها لاتحتاج لإعادة دفع المال، أو تقديم مدفوعات الفائدة أثناء ذلك.

كل ما يحصل عليه مالكو السهم مقابل أموالهم، يكون على أمل أن الأسهم في يوم من الأيام ستصبح قيمتها أكثر مما دفعوا في ثمنها، ويدعى البيع الأول للسهم والذي تم إصداره من قبل الشركة الخاصة نفسها، بطرح الاكتتاب العام الأولي initial public offering (ipo).

ومن المهم جداً أن تفهم الفارق بين تمويل الشركة من خلال الدين (الاقتراض)، وتمويل الشركة عن طريق الأسهم، وعندما تشتري استثمار بالدين مثل: سند الدين فذلك يضمن لك استرداد المال الأساسي، إضافةً إلى وعود بدفع الفوائد، لكن هذه الحالة ليست عند الاستثمار بالأسهم، ولتصبح مالكاً فإنه من المفترض أن تتحمل مخاطرة أن الشركة قد لا تكون رابحة تماماً، فمالكو الأعمال الصغيرة لايضمنون أن يكون لهم عائداً وكذلك مالكو الأسهم .

ولكونك مالكاً فإن مطالبتك على الأصول تكون أقل من الدائنين، وهذا يعني أنه إذا أفلست الشركة وتم تصفيتها، فأنت كمالك للسهم لاتحصل على أية دفعة من المال حتى يتم الدفع للبنوك، ومالكي سندات الدين وهذا ما يعرف بالأولوية المطلقة absolute priority .

المخاطر (Risk):

يتوجب هنا أن نؤكد أنه لايوجد ضمانات بأسهم الأفراد، وبعض الشركات توزع الأرباح، لكن كثير منها لاتوزع.

تنويه: يجبر القانون السوري الشركات بنسبة معينة من الأرباح، وحين تتجاوز ٥٠ ٪ يجبرهم أن يدفعوا توزيع الأرباح، بينما في الخارج فإنهم غير مجبرين على ذلك، وغير مطالبين بتوزيع الأرباح قانونياً، حتى لو كانت تعطي أرباحاً بشكل عرفي، ومن دون توزيع الأرباح، فإن المستثمر يمكن أن يجني المال فقط من السهم، أي من خلال ارتفاع سعر السهم في السوق المفتوح، ومن مساوئ الأسهم أنه يمكن لأي سهم أن يفلس وبالتالي يصبح الاستثمار بلاقيمة.

ورغم المخاطر التي تنطوي عليها الأسهم، فإن هناك جانب مضيء فيها، فالمخاطر تعني عائدات أكبر على الاستثمار، وتاريخياً، فإن الأسهم فاقت جميع الاستثمارات الأخرى في عائداتها مثل: سندات الخزينة والحسابات المدخرة، وعلى المدى البعيد فإن عائدات الاستثمار في الأسهم تاريخياً تراوحت بين ١٠-١٢ ٪.

أنواع الأسهم (Types Of Stocks):

الأسهم العادية (Common Stock):

إن الأسهم العادية هي أسهم معروفة بشكل شائع، وعندما يتحدث الناس حول الأسهم فهم عادةً يشيرون إلى هذا النوع من الأسهم، ويتم إصدار غالبية الأسهم بهذا الشكل، وإن الأسهم العادية تمثل ملكية الشركة والمطالبة (بتوزيع الأرباح) على جزء من الأرباح، ويمكن للمستثمر أن يصوت لانتخاب أعضاء مجلس الإدارة بقدر عدد الأسهم التي يملكها وبمقدار صوت لكل سهم.

وعلى المدى الطويل فإنه إذا نما رأس المال، فإن هذه الأسهم تعطي عائدات أعلى من الاستثمارات الأخرى، وإذا أفلست الشركة وتم تصفيتها، فإن مالكي الأسهم العادية لن يحصلوا على المال، حتى تدفع للدائنين، ومالكي السندات، ومالكي الأسهم المفضلة.

الأسهم المفضلة (Preferred Stock):

تمثل الأسهم المفضلة بعض درجات الملكية في الشركة، لكن عادةً لاتأتي معها نفس

حقوق التصويت، وهذا يتغير وفقاً للشركة، ويضمن المستثمرين مع الأسهم المفضلة عادةً إعادة توزيع الأرباح الثابتة للأبد، وهذا يختلف عن الأسهم العادية التي لاتحمل أرباحاً مضمونة، ومن ميزة الأسهم المفضلة أيضاً، أنهم يحصلون على أموالهم قبل مالكي الأسهم العادية في حالة التصفية، كما أن الأسهم المفضلة قابلة للاسترداد، والتي تعني أن الشركة لها خيار شراء الأسهم.

وبالعموم فإن شراء الأسهم من مالكي الأسهم في أي وقت ولأي سبب (عادة تدفع لهم علاوة)، ويعتبر بعض الناس أن الأسهم المفضلة، يمكن أن تكون أقرب إلى الديون من أسهم الملكية، والطريق الجيد للتفكير في هذا النوع من الأسهم، هو النظر بتمعن بين سندات الدين والأسهم العادية.

المراتب المختلفة للأسهم

(Different Classes of Stock):

إن الأسهم العادية والمفضلة :هما النوعين الرئيسيين للأسهم، ولكن أيضاً هناك امكانية أن تعطي تصنيف مختلف للأسهم بالطريقة التي تريدها.

وفي حال التصويت، فإن الفئات المختلفة للأسهم تعطي حقوق مختلفة في التصويت، على سبيل المثال: أحد أنواع الأسهم، التي يتم الاحتفاظ بها في مجموعة معينة يعطى لها عشر أصوات في كل سهم.

بينما هناك فئة ثانية تصدر لغالبية المستثمرين الذين يعطى لهم صوت واحد لكل سهم، وعندما يكون هناك أكثر من نوع من الأسهم، فإن الفئات تعطي درجة أولى فئة أ Class A ، و فئة ب Class B ويوضع حرف أ ، أو ب رمزاً لكل سهم.

كيفية تداول الأسهم؟ How Stocks Trade

معظم الأسهم يتم تداولها في سوق الأسهم، وهي المكان الذي يلتقي فيه المشترون مع الباعة ويحددون السعر.

بعض أسواق الأسهم لها موقع مادي، حيث يتم تنفيذ الصفقات داخل سوق التداول، حيث يرفع المتداولون أيديهم بشكل عنيف يلوحون ويصرخون، ويشيرون لبعضهم البعض.

وهناك سوق الأسهم الافتراضي المكون من شبكة انترنت التي تحتوي عدد من الكمبيوترات، حيث يتم التداول بشكل الكتروني.

وإن الهدف من سوق الأسهم هو تسهيل تداول أوراق الأسهم، بين المشترين والباعة وتقليل مخاطر الاستثمار.

قبل أن نتابع علينا أن نميز بين السوق الأولي(primary marke)، والسوق الثانوي (secondary market).

إن السوق الأولي، يكون حيث يتم استحداث أوراق الأسهم بمعنى طرح الاكتتاب الأولي، بينما في السوق الثانوي، فإن المستثمرون يتداولون بأسهم تم إصدارها مسبقاً، دون تدخل الشركات المصدرة، ومن الهام جداً فهم أن تداول سهم شركة يتم دون تدخل شركات الأسهم بشكل مباشر.

أهم أسواق الأسهم عالمياً:

سوق أسهم نيويورك

(The New York Stock Exchange):

إن من أكثر أسواق الأسهم ازدهاراً في العالم، هو سوق أسهم نيويورك NYSE، ويدعى اللوح الكبير، والذي تم تأسيسه منذ أكثر من ٢٠٠ سنة في عام ١٧٩٢ بتوقيع اتفاقية " بروتن وودز"، بمشاركة ٢٤ شركة وساطة في نيويورك وعدد من التجار.

وتتضمن سوق أسهم نيويورك NYSE : شركة جنرال الكتريك، وماكدونالز، و سيتي غروب، وكوكا كولا، وجيليت و وول مارت، وهي السوق المفضل لأكبر الشركات في أميركا.

وتعتبر سوق أسهم نيويورك من النوع الأول من سوق الأسهم الذي أشرنا إليه سابقاً، حيث يتم التداول في سوق له حيز مكاني وجهاً لوجه، ويشار إليه بقائمة سوق الإدراج، حيث تأتي الأوامر من شركة الوساطة والتي هي عضو في سوق الأسهم وتتدفق الأوامر إلى قسم الوسطاء، الذي يحدد اللحظة المحددة لمكان إجراء أمر تداول الأسهم.

وفي هذا الموقع يعرف مكان التداول، حيث يوجد شخص محدد يعرف باسم الاخصائي specialist ، الذي يصل بين الشاري والبائع، ويحدد الأسعار باستخدام طريقة المزادات auction method.

ويعد السعر الحالي في سوق الأسهم، هو أعلى سعر يريد أن يشتريه الشاري، وهو أخفض سعر يريد أن يبيعه البائع، وما أن تتم عملية التداول، فإن التفاصيل يتم ارسالها إلى شركة الوساطة، التي تبلغ المستثمر بأن التداول تم.

وعلى الرغم من وجود اتصال انساني في هذه العملية، إلا أن سوق أسهم نيويورك غادر العصر الحجري، وأصبحت الكمبيوترات تلعب دوراً ضخماً في هذه العملية.

ناسداك (The Nasdaq market site in Times Square) :

إن النوع الثاني لسوق الأسهم، هو نوع افتراضي وتدعى سوق "دون تماس بشري على ناصية التداول"over-the-counter (OTC) ، ويعد الناسداك أكثر الأسواق شعبية، وهذه الأسواق ليس لديها موقع مركزي، أو أرضية تداول للوسطاء في أي مكان.

ويتم التداول من خلال الكمبيوترات وشبكة الاتصالات للمتداولين، ولقد جرت العادة أن أكبر الشركات كانت مدرجة في سوق أسهم نيويورك، بينما تداولات أسواق الأسهم الثانوية كانت تتم في أسواق أسهم أخرى .

إن طفرة الانترنت التكنولوجية في أواخر التِسعينات غيّرت المفاهيم السابقة، أما الآن فإن ناسداك، هو السوق الرئيسي الذي أُدرج فيه كبرى الشركات التكنولوجية

مثل: مايكروسوفت، و سيسكو و انتل، و ديل، و أوراكل، ونتج عن ذلك أن ناسداك أصبح منافس حقيقي في سوق الأسهم.

وفي سوق ناسداك، فإن شركات الوساطة تعمل كصانعي السوق market makers لمختلف الأسهم، حيث يقدم صانعي السوق خدمةً مستمرة لأسعار العرض والطلب (bid and ask)، وذلك وفق فرق نسب مئوية بين السعرين تسمى (spread) للأسهم، والتي صُممت سابقاً لصنع السوق، قد يوفقون بين الشاري والبائع مباشرةً، ولكن عادةً لديهم مخزون من الأسهم يقابل طلبات المستثمرين.

أنواع أخرى من أسواق الأسهم:

يعتبر سوق أميركا للأسهم، ثالث أكبر سوق للأسهم في الولايات المتحدة، يُدعى American Stock Exchange(AMEX)، حيث اعتبرسوق أميركا للأسهم بديلاً لسوق أسهم نيويورك، ولكن هذا الدور تم ملؤه من قبل الناسداك.

في الواقع إن National Association of Securities Dealers ناسد NASD، يعد والد سوق ناسداك، الذي اشترى اميكس في عام ١٩٩٨، والآن فإن معظم التداولات في اميكس لأسهم الشركات الصغيرة والمشتقات المالية.

وهناك العديد من المواقع لأسواق الأسهم موجودة في العديد من البلدان حول العالم، ومن دون شك فإن الأسواق الأميركية هي الأكبر، لكنها مازالت تمثل فقط جزءاً بسيطاً من مجمل الاستثمارات حول العالم، وإن أكبر مركزين ماليين في العالم، موطنهما (لندن)، والتي يوجد فيها سوق لندن للأسهم London Stock Exchange، و(هونغ كونغ)، الذي يتضمن سوق أسهم هونغ كونغ.

وهنا نذكر أهم الأسواق العالمية:

- BBC Global 30
- iShares MSCI EAFE Index (EFA)

- MSCI World

- S&P Global 1200

- United States

-AMEX Composite - American Stock Exchange

.- Dow Jones Indexes

- Dow Jones Industrial Average

- Dow Jones Wilshire 5000

- NASDAQ Composite

-NYSE Composite - New York Stock Exchange

-Russell Indexes

- Russell 3000 Index

- S&P 500

- Japan Nikkei 225

- KOSPI - index

-Korean Stock Exchanges

- France CAC 40

-Germany DAX

ماهي الأسباب التي تؤثر على تغيرات أسعار الأسهم؟

تتغير أسعار الأسهم كل يوم نتيجة لقوة السوق، وبهذا نعني أن أسعار الأسهم تتغير وفقاً للعرض والطلب، وإذا كان الناس الذين يريدون شراء الأسهم أكثر (الطلب) من البيع أي (العرض) ، فإن السعر يرتفع، والعكس بالعكس، إذا كان الناس يريدون بيع الأسهم أكثر من الشراء، فإن العرض سيكون أكثر من الطلب، وبالتالي فإن السعر سينخفض.

إن تفهم العرض والطلب سهل جداً، ومايصعب فهمه هو مالذي يجعل الناس يفضلون نوع معين من الأسهم ويكرهون سهماً آخر؟

هذا يتطلب تخيل ماهي الأخبار الجيدة للشركة، و ماهي الأخبار السلبية لها؟

هناك العديد من الأجوبة لهذه المشكلة، وتقريباً كل مستثمر تسأله لديه استراتيجية وأفكار معينة خاصة به.

وبعد قول ذلك، فإن النظرية الأساسية لتغير السعر يشير إلى مايشعر به المستثمرون حيال قيمة الشركة.

ويفترض عدم المساواة بين قيمة شركة وسعر السهم، لأن قيمة الشركة تكون بقيمتها السوقية(market capitalization) ، والتي هي سعر السهم مضروباً بعدد الأسهم الموجودة(shares outstanding) على سبيل المثال :إذا كانت القيمة السوقية لأسهم شركة ما ١٠٠ دولار، ولديها مليون سهم في التداول، فإن قيمتها تكون أقل من الشركة التي قيمة سهمها السوقية ٥٠ دولار ولديها ٥ مليون سهم في التداول، (١٠٠ $× ١ مليون = ١٠٠ $ مليون، بينما ٥٠ $ × ٥ مليون = ٢٥٠ مليون $) .

وبالعموم فإن سعر السهم لايعكس القيمة الحالية للشركة، بل يعكس أيضاً النموالذي يتوقعه المستثمرون للشركة في المستقبل.

إن أهم عامل يؤثر على قيمة الشركة هي أرباحها earnings، وماتكسبه الشركة هي الأرباح التي تصنعها الشركة، وفي المدى الطويل لايمكن للشركة أن تستمر بدون تحقيق أرباح، حيث يطلب من الشركات المساهمة تقريرعن أرباحها أربع مرات في السنة (مرة كل فصل)، ويركز مراقبو أسهم وول ستريت(Wall Street) انتباههم على هذه الاوقات، والتي تسمى أوقات افصاحات الأرباح (earnings seasons)، والسبب وراء هذا، أن المحللين يبنون القيمة المستقبلية للشركة على توقعات أرباحها، فإذا كانت نتائج الشركة فوق المتوقع، فإن الأسعار تقفز إلى الأعلى، وإذا كانت النتائج مخيبة للآمال (أسوأ من المتوقع)، فإن السعر ينخفض.

خلال فقاعة الانترنت على سبيل المثال، فإن عشرات الشركات من الانترنت ارتفعت أسعارها، وبلغت قيمتها السوقية مليارات الدولارات دون أن تحقق أرباح ولو بسيطة، وكما نعلم جميعاً إن هذا السعر السوقي لم يصمد، ومعظم شركات الانترنت أصبحت قيمتها تتقلص إلى أجزاء من أعلى سعر وصلته، ومازال هناك في الواقع عوامل غير الأرباح تؤثر على أسعار الأسهم.

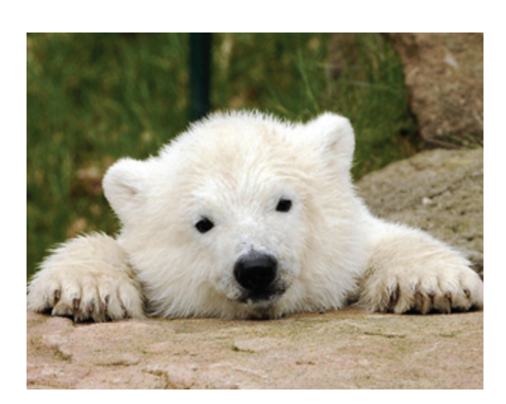
أوجد المستثمرون المئات من المتغيرات، والنسب، والمؤشرات، ومنها معدل الأرباح / السعر ما يُدعى بمؤشر الربحية (price/earnings ratio).

والسؤال إذاً لماذا تتغير أسعار الأسهم ؟

إن الجواب الأفضل، أنه لايوجد شخص يعلم بالضبط سبب ذلك، البعض يعتقد أنه من المستحيل التنبؤ بمدى تغير الأسعار، بينما الآخرون يعتقدون أنه يمكن ذلك من خلال رسومات بيانية، ومراقبة تغيرات الأسعار السابقة، وأنت تستطيع أن تحدد متى تشتري ومتى تبيع، والشيء الوحيد الذي نعرفه بأن الأسهم تتغير (volatile) بشدة وبسرعة.







الثيران والدببة والمزرعة :

الثيران (The Bulls) :

إن السوق المزدهرة bull market تسود في اقتصاد سليم، يجد الناس عملاً فيه، وحيث ينمو إجمالي الناتج المحلي GDP) gross domestic product) ، وترتفع الأسهم، ويكون اختيار الأسهم خلال فترة السوق المزدهرة أسهل، لأنها تستمر بالارتفاع، لكن الأسواق المزدهرة لايمكن أن تستمر للأبد، وهي في بعض الأحيان ربما تقود إلى أوضاع خطيرة، إذا أصبحت الأسهم مفرطة القيمة، وإذا كان الشخص متفائل ويعتقد أن الأسهم سترتفع، فهو يدعى بالثور، ويقال أن له رؤية ثورية.

الدببة (The Bears):

تسود سوق الدببة bear market، في اقتصاد سيء وراكد، حيث تنخفض أسعار الأسهم.

إن سوق الدببة يجعل من الصعوبة على المستثمرين التقاط الأسهم التي لديها قابلية للربح، والحل الوحيد لهذه المشكلة هو انخفاض الأسهم، واستخدام التقنية المعروفة بالبيع على الكشف short selling ، واستراتيجية أخرى تقول بالوقوف جانباً لحين اقتراب مرحلة الدبدبة من نهايتها، حينها يمكن الشراء، والتنبؤ بأن الأسواق ستزدهر، أما إذا كان الشخص متشائم ويعتقد أن الأسهم ستنخفض فيقال عنه (دب) أو لديه نظرة دببية.

وهناك حيوانات أخرى في هذا الوسط المالي، مثل الدجاج والخنازير chickens and Pigs:

فالدجاج مثلاً Chickens يخافون من فقدان أي شيء، و يتغلب خوفهم على رغبتهم في الربح ، ولذلك فهم يدخلون في سوق السندات، أو يخرجون من الأسواق مبكراً، ولكن إن بقي المستثمر يخشى وتجنب الاستثمار خوفاً من عدم تحصيل العوائد، فهو لن يخوض أي مجازفة.

أما الخنازير فهم Pigs مستثمرين مخاطرين جداً، ويبحثون عن ربح كبير لفترة قصيرة، فهم يشترون بناءً على نصائح الآخرين، ويستثمرون في الشركة دون دراستها due diligence بشكل كامل، وهم نافذي الصبر، وجشعين وعاطفيين اتجاه استثماراتهم، وينجذبون لاستثمارات عالية المخاطر دون أن ينفقوا الوقت والمال اللازم للتعلم.

وبالعموم فإن المتداولين الاحترافيين يحبون الخنازير، وهم غالباً يخسرون، ومن خسارتهم يراكمون الأرباح.

مانوع المستثمر الذي ستختاره؟

هناك الكثير من الأساليب والاستراتيجيات المختلفة للاستثمار، رغم أن الثيران والدببة على خلاف دائم وهم يستطيعون أن يجنوا المال مع تغير دورات السوق، حتى لو كان الدجاج يحقق عائد في بعض الأحيان وليس دائماً، لكن الخاسر هو الخنزير.

كن متأكداً أنك لن تكون في السوق مالم تكن جاهزاً، وكن محافظاً ولاتستثمر بأي شيء لاتفهم به، وقبل أن تقفز دون معرفة صحيحة، فكر بقول مأثور في سوق الأسهم:

(الثيران تصنع المال، و الدببة تصنع المال ، ولكن الخنازير فقط يتم سلخها).

"Bulls make money، bears make money، but pigs just get slaughtered "

إن الأشياء المهمة لفهم هذا الموضوع مايلي :

- إن المستوى الأساسي من العرض والطلب، هو الذي يحدد سعر السهم.

- إن السعر ضرب عدد الأسهم الموجودة يساوي القيمة السوقية للشركة ، كما أن مقارنة سعر سهم لشركتين لاجدوى منه.

- نظرياً إن الأرباح هي التي تؤثر على تقييم المستثمرين للشركة، ولكن هناك مؤشرات أخرى يستخدمها المستثمرون للتنبؤ بالسعر، تذكر أن مشاعر المستثمرين ومواقفهم وتوقعاتهم بالنهاية هي التي تؤثرعلى سعر الأسهم .

- هناك نظريات عدة تحاول أن تشرح طرق تحرك أسعار الأسهم، وكيفية عملها بالشكل الذي تقوم به، وللأسف لايوجد أي نظرية يمكن أن تفسر كل شيء.

النتائج :

الأسهم تعني الملكية، بحيث يكون لحاملها حق في الأصول و أرباح الشركة، والتصويت في مجلس الإدارة بما يتناسب وعدد أسهمه.

- الأسهم هي الملكية، والسندات هي الدين، إذ يمكن لمالكي السندات إعادة ما استثمروا به، ولهؤلاء مطالب أعلى من مالكي الأسهم، وهذا سببه أن الأسهم تحمل مخاطر وتتطلب معدل عائدات أعلى.

- يمكن لك أن تخسر كل استثماراتك في الأسهم، ولكن الوجه المقابل فأنت يمكن أن تكسب مال كثير إذا استثمرت في الشركة الصحيحة.

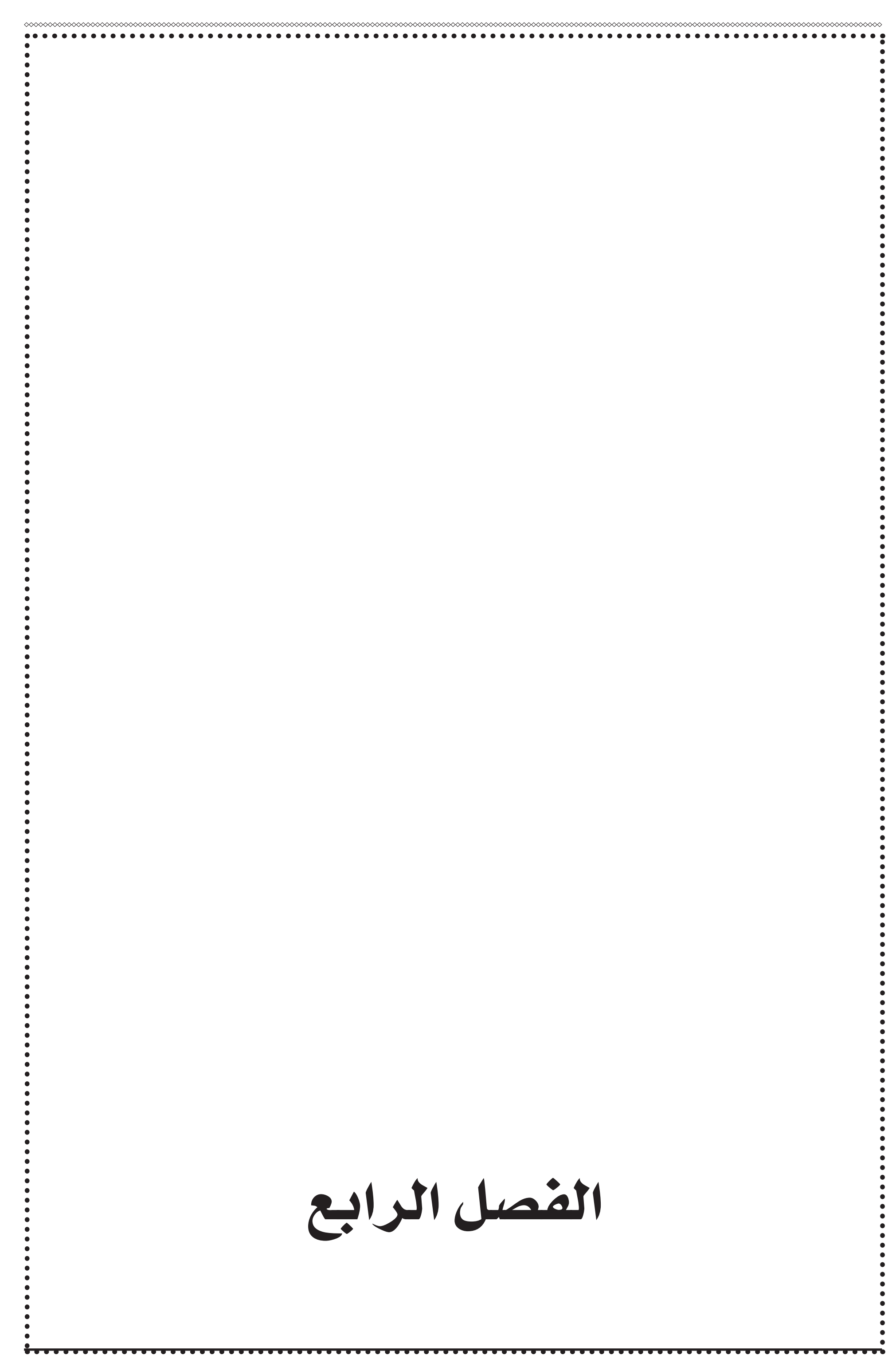
- إن النوعين الرئيسين للأسهم هي العادية والمفضلة، ومن الممكن للشركة أن تُنشأ فئات مختلفة من الأسهم.

- إن سوق الأسهم هو حيز مكاني، حيث يلتقي المشترون مع الباعة للتداول، وتعتبر سوق أسهم نيويورك و ناسداك من أهم الأسواق في الولايات المتحدة.

- إن سعر الأسهم يتغير وفقاً للعرض والطلب، وهناك العديد من العوامل التي تؤثر على السعر،وأهمها هي الأرباح .

- لا يوجد أي توافق يبين سبب تغير الأسعار وطريقة عملها.

- الثيران تكسب المال والدببة تكسب المال لكن الخنازير يتم سلخها.



الفصل الرابع



مفهوم المال:

كما نعلم فإن الجميع يستخدم المال، والجميع يريده ويعمل لأجله ويفكر به، ومع ذلك فإنه من الهام جداً تحديد ما هو المال؟ ومن أين يأتي؟

يقع التحديد على عاتق من يكرسون أنفسهم للعلوم الاقتصادية، في حين أن انشاء ونمو المال يبدو إلى حدٍ ما غير ملموس، فالمال هو طريقة حصولنا على الأشياء التي نحتاجها ونريدها.

ماهو المال ؟

قبل تطور وسيلة التبادل كان الناس يحصلون على البضائع، والخدمات التي يحتاجونها عبر المقايضة (barter)، والتي تقوم آلية عملها على الشكل التالي:

اثنين من الأفراد يمتلك كل منهما سلعة تريدها جهة أخرى، وكلاهما يريدان الدخول في اتفاق ليتاجروا ببضائعهم.

إن هذا النوع البدائي من المقايضة، لا يوفر إمكانية التحويل وإمكانية التقسيم التي تجعل التداول فعال، على سبيل المثال: إذا كان لديك أبقار، ولكنك تحتاج إلى الموز

عليك أن تجد شخصاً ليس لديه الموز فقط بل أيضاً يرغب باللحوم، ماذا لو وجدت شخصاً يحتاج للحوم، لكن ليس لديه موز ويستطيع أن يقدم لك الأرانب، لتحصل على اللحم يجب إيجاد شخص لديه موز، ويريد الأرانب مقابلها.

إن عدم توفر إمكانية التحويل من المقايضة للبضائع متعب ومربك وغير فعال، لكن هذا ليس نهاية المشاكل، حتى لو وجدت شخص يتاجر باللحوم مقابل الموز، فأنت لاتعتقد أن حفنة منها تستحق مقابلها بقرة كاملة، لذا يتوجب عليك إيجاد وسيلة لتقسيم بقرتك (عمل فوضوي)، وتحديد ما كمية الموز التي ترغب بأخذها مقابل أجزاء محددة من بقرتك.

لحل هذه المشكلات جاءت النقود المغطاة بالسلع (commoditymoney): وهي نوع من العملات التي تستند قيمتها على غطاء السلع.

وقد استخدم المستوطنون في المقاطعات على سبيل المثال جلد القندس، والذرة المجففة كعملة للمعاملات، حيث تم اختيار هذه الأنواع من السلع لعدة أسباب:

كونها مرغوبة على نطاق واسع، وكذلك ذات قيمة، لكنها أيضاً شديدة التحمل، ولديها قابلية للشحن ومن السهل تخزينها .

مثال آخرعن النقود المغطاة بالسلع، هي أن العملة الأمريكية قبل عام ١٩٧١ كانت مدعومة بالذهب، حيث كانت الحكومات الأجنبية لديها قدرة على أخذ العملة الأمريكية وتبديلها بالذهب من مجلس الاحتياط الفيدرالي.

إذا تفكرنا بالعلاقة بين المال والذهب، يمكن لنا أن نفهم كيفية حصول المال على قيمته، إن للذهب قيمة بذاته أرادها الناس، مثلما أرادوا لجلد حيوان القندس والذرة المجففة أن يكون لهم قيمة في مقايضاتهم.

وبعد كل شيء فهي ليست بالضرورة أن تكون مفيدة، فأنت لاتستطيع أن تأكلها، ولايمكن أن تبقيك دافئاً في الليل، لكن غالبية الناس يعتقدون أنها جميلة، وهم

يعرفون أن غيرهم أيضاً يعتقدون كذلك. إن الذهب شيء يمكن أن تعتقد به بأمان من حيث القيمة، وقبل عام ١٩٧١ كان الذهب يُستخدم كرمز مادي معتمداً في قيمته على تصور الناس له.

الإنطباعات توجد كل شيء:

إن النوع الثاني من المال: هو المال بقوة القانون(fiat money)، والتي ألغت الحاجة لتمثيل السلع المادية، وأخذت قيمتها بذات الطريقة التي فعلها الذهب، ونقصد بها من خلال نظرة الناس وقناعتهم.

دخلت الأوراق النقدية بقوة القانون، لأن الذهب يعد مصدراً نادراً، وفي الاقتصاديات المتنامية بسرعة لايمكن لهم دائماً أن يكون لديهم مايكفي من الذهب لدعم متطلباتهم من الأموال، ومن أجل اقتصاد مزدهر فالحاجة للذهب بإعطاء المال قيمته غير فعال بشكل كبير، خاصةً كما بيّنا سابقاً أن القيمة الحقيقية تنشأ من خلال تصورات الناس.

أصبحت الأوراق النقدية رمزاً لرؤية الناس لقيمتها على الأساس الذي قام عليه إيجاد المال.

وإن الاقتصاد الذي ينمو يبدو أنه يقوم بعمل جيد لإنتاج أشياء لها قيمة عنده، وكلما كان الاقتصاد قوياً كلما نُظرإلى المال على أنه قوي، (ويتم الطلب عليه) والعكس بالعكس، لكن تذكر أن هذه التصورات رغم أنها مجردة، يجب أن تكون مدعومة لحد ما من خلال مدى نجاح الاقتصاد بإنتاج أشياء ملموسة وخدمات يريدها الناس.

السبب ببساطة أن طباعة عملة جديدة لن توجد ثروة للبلد(زيمبابوي مثلاً)، فالمال ينشأ من خلال نوع من التفاعل الأبدي بين الأشياء الملموسة، ورغبتنا المعنوية بها، وإيماننا المجرد في مايملك من قيمة.

إن للمال قيمة لأننا نريد ذلك، لكن نريده فقط لأنه يستطيع أن يُحصل لنا المنتج أوالخدمة التي نرغبها.

كيف يتم قياس المال ؟

بالتأكيد فإن المال عبارة عن ورقة نقدية ١٠ دولارات مثلاً، كنت قد أقرضتها لصديقك قبل أيام، ولم تتوقع استراجاعها في أي وقت قريب، والسؤال: كم هي كمية المال التي خرجت وماالأشكال التي أخذتها؟

إن الاقتصاديين والمستثمرين يسألون هذا السؤال كل يوم ليعرفوا فيما إذا كان هناك تضخم، أوتراجع في الأسعار، ولجعل المال ملحوظاً بشكل أكبر لقياس الأهداف قسموه إلى ثلاث فئات:

م١ (M١) : هذه الفئة من المال تتضمن كل الفئات المادية من، قطع معدنية، وعملات وودائع تحت الطلب (demand deposits)، التي تكون في حسابات جارية، وحسابات تحت الطلب (checking accounts and NOW accounts)، وشيكات سياحية.

هذه الفئة من المال تُعد أصغر الفئات الثلاث، و أفضل طريقة لتوضيحها هو القول أنها المال: الوسيلة المستخدمة للدفع.

م٢ (M٢): مع معايير أوسع يُضاف إلى هذه الفئة كل المال الموجود في م١ (M١)، مع الودائع مختلفة الأجل، وودائع التوفير، وصناديق أسواق المال (money-market) غير المؤسساتية (التجزئة)، وهذه الفئة تمثل المال الذي يمكن تحويله بسهولة إلى نقد (تسييل).

م٣ (M٣): إنها الطبقة الأوسع للمال، حيث تجمع م٣ (M٣) كل المال الموجود في تعريف الـ م٢ (M٢) مضاف إليها، وودائع طويلة الأجل، وصناديق مال السوق المؤسساتية، واتفاقيات إعادة الشراء قصير الأجل، جنباً إلى جنب مع غيرها من أكبر الأصول السائدة، وبجمع هذه الفئات الثلاث نكون قد وصلنا إلى الكتلة النقدية للبلد، أوالمبلغ الإجمالي للأموال الداخلة في الاقتصاد.

كيفية إنشاء المال؟

الآن وبعد أن ناقشنا لماذا وكيف أن النقود يتم إيجادها في الاقتصاد؟ (تمثيل القيمة متطورة)، فإننا نحتاج لرؤية كيف يمكن للبنك المركزي (البنك الاحتياطي الفيدرالي في أميركا)، أن يؤثر على كمية الكتلة النقدية؟ إضافةً لمهمات أخرى، فإن البنك المركزي لديه قدرة تأثير على مستوى الكتلة النقدية للبلد.

دعنا ننظر إلى المثال المبسط لنعرف كيف يتم ذلك؟ لزيادة المال في التداول، فإن البنك المركزي بطبيعة الحال يمكنه أن يطبع الأموال ببساطة، ولكن كما تعلمنا فإن الأوراق النقدية الملموسة هي جزء بسيط من الكتلة النقدية، (تريليون دولار بالاقتصاد الأمريكي نقود ملموسة، بينما الكتلة النقدية ١٠ تريليون فهي إلكترونية).

وهناك طريقة أخرى للبنك المركزي لزيادة الكتلة النقدية، تكون بشراء الاستثمارات ثابتة الدخل في السوق وهي (سندات الدين الحكومية)، عندما يشتري البنك المركزي هذه السندات الحكومية، فهو يضع المال في أيدي المواطنين.

ولكن كيف يمكن للبنك المركزي أن يدفع من أجل فعل ذلك؟ بالرغم من أنه يبدو غريباً فهو ينشأ المال ببساطة من فراغ ، ويحولها إلى أيدي الناس، الذين يبعيون السندات الحكومية.

لتقليص الكتلة النقدية، يقوم البنك المركزي بفعل معاكس، ويبيع السندات الحكومية، فالمال الذي يدفعه المشتري للبنك المركزي يؤخذ أساساً من خارج التداول.

وطالما أن الناس تثق بالعملة، فإن البنك المركزي يستطيع أن يصدرالمزيد منها، لكن إذا أصدر الكثير من المال، فإن قيمة المال سوف تنخفض مثل أي شيء يصبح فيه العرض أعلى من الطلب، لذلك حتى من الناحية الفنية، إذا وجد المال من فراغ، فإن البنك المركزي لايستطيع أن يطبع المال ببساطة بالكمية التي يريدها.

الكتلة النقدية (Money Supply):

ماهو المقصود بالكتلة النقدية؟ إن المصطلح نفسه يعني أن كمية النقود موجودة في أي وقت، على الرغم من أن الكمية قد تكون مجهولة.

في الحقيقة لا يوجد مقياس له معنى لقياس الكمية، لأنه يتغير باستمرار حسب الطلب.

إن المجلس الاحتياطي الفيدرالي له مقاييسه الاعتباطية للكتل النقدية، التي كانت تستخدم في مساعدته لتوجيه قرارته في السياسة المالية، وتُعرّف الكتلة المالية بأنها كمية أو مجموع السيولة النقدية في التداول من الودائع في البنوك وصناديق التوفير.

ففي السابق كان يتم وضع أهداف لنمو الكتلة النقدية، أما الآن فإنه يتجاهل معاييره الخاصة، لأنه لم يجد علاقة بين معاييره وبين أهداف السياسة الرئيسية مثل الحد من التضخم والبطالة.

الكتلة النقدية:

حدد المجلس الاحتياطي الفيدرالي ثلاثة كتل نقدية م١ (M١)، و م٢(M٢)، وم٣ (M٣)، وأصغر هذه الكتل هي:

م١ (M١)، والتي تتضمن ودائع حسابات جارية في البنوك، والسيولة في التداول.

م٢ (M٢)، يضاف إليها حسابات التوفير، وودائع قصيرة الأجل، وصناديق المالية للتجزئة.

وم٣(M٣)، يضاف إليها حسابات وودائع طويلة الأجل، واتفاقات إعادة الشراء واليورو والدولار، وصناديق أسواق المؤسسات المالية.

في عام ٢٠٠٦ أوقف المجلس الاحتياطي متابعة م٣ (M٣)، لأنها لاتضيف معلومات عن النشاط الاقتصادي غير الموجودة في م٢(M٢).

يلاحظ أن تعريف المجلس الاحتياطي الفيدرالي للكتلة النقدية، يتضمن فقط مايحتفظ به القطاع غير المصرفي، وبالتالي فإن احتياطات البنوك مثل السيولة

الموجودة في البنك الفيدرالي، بالرغم من أنها جزء من القاعدة النقدية لم يتم حسابها في الكتل النقدية، هذا يعني عندما يصرف البنك الأموال (يقرض) تزداد الكتلة النقدية، وعندما يأخذ فوائد من الناس تنقص الكتلة النقدية.

الخطوط الائتمانية كمعادل للنقد:

إن أحد العيوب المهمة لتعريف البنك الفيدرالي للكتلة النقدية، تجاهله للخطوط الائتمانية التي يمكن أن يمارس فيها المقترض حقه حسب رغبته، حيث إن غالبية الشركات تحتفظ بخطوط ائتمانية كبيرة من بنوكها التي يمكن أن تستخدمها في وقت وجيز، وبالمثل فإن المستهلكين يحتفظون بخطوط ائتمانية في بطاقاتهم الائتمانية، والتي هي مفيدة في الشراء مثل حساباتهم الجارية، أو السيولة النقدية في محافظهم، حيث أن الخطوط الائتمانية تزيد السيولة والتي تهم من حيث زيادة الطلب على الكتلة المالية.

فعندما يقوم شخص باستخدام البطاقة الائتمانية في الشراء، فإنه يزيد من الكتلة النقدية، وبالتالي يتلقى البائع ودائع جديدة في حسابه، والتي تزيد اجمالي الودائع المطلوبة في النظام البنكي إلى أن يسدد الشاري قرضه، وبالنتيجة فإن المستهلكين الذين يؤجلون دفع قروضهم يزيدون الكتلة النقدية بمبادرة منهم والتي تصل إلى مئات المليارات من الدولارات، وفي الواقع إن الكتلة النقدية أكبر بكثير مما يعتقده البنك الفيدرالي وفقاً لمقاييسه وتعريفاته.

النظرية الكمية للمال:

عادةً يستخدم الاقتصاديون مصطلح الكتلة النقدية دون تحديدها، وكمثال واضح هذه معادلة تبادل في الكمية النظرية المالية . $mv=pt$

m = الكتلة النقدية

v= سرعة تداول المال

p= السعر الوسطي

t= الفترة التي يتم فيها التداول

إن المعادلة ببساطة تُستخدم لبرهنة أن السعر الوسطي يزداد مع كمية النقود، وهذه المعادلة لا تتحدث عن سبب العلاقة، والشيء الوحيد الذي نعرفه ناتج الكتلة النقدية بسرعة تداول النقود التي تعادل الدخل القومي (كلما زادت سرعة تداول الكتلة المالية تزداد الأسعار).

المال كالائتمان:

إن المال غير موجود بشكل واضح في نظام المقايضة (barter system)، والتجارة، هي صفقات يتم التفاوض عليها بين المشاركين كتبادل عادل للسلع والخدمات، فإذا وافق شخص على الحصول على قيمة معادلة في المستقبل مقابل بضاعة فهو وافق على الإقرار بالدين(IOU).

إن الإقرار بالدين، هو دين للبائع وقرض على المشتري، فإذا أصبح الإقراربالدين قابل للتفاوض والبيع، والآخرين يقبلون بتبادل السلع والخدمات، فهذا يعني أن الإقرار بالدين أصبح مال، والحقيقة أن النقود هي دين مقبول بشكل واسع كوسيط للتبادل.

الخصائص الأساسية للمال:

إن الإقرار بالدين يقبل كوسيط لتبادل السلع والخدمات فقط إذا كان يُنظر إليه على أنه حافظ للقيمة، ولكنه ليس من الضروري أن يكون حافظاً للقيمة بشكل لا نهائي لكي يتم تصنيفها على أنها عملة، وبذلك فإن المال إذا كان يحتفظ بقيمة لمدة كافية، فإنه يكون مقبولاً بشكل عام كوسيط للتبادل.

وإذا كان المال دائماً هو حافظ للقيمة، فإن الحافظ للقيمة ليس دائماً هو مال، فمثلاً السندات حافظة للقيمة لكن قلما يتم قبولها كوسيط للتبادل لذلك فهي ليست عملة.

فمعظم المال تم تصنيفه في فئات وحسابه وفقاً لما أقرته الحكومة، وهذا يمكننا من قياس الخدمات والبضائع واحدة مقابل أخرى وفقاً إلى سعرها في السوق، مثلاً إن عدد ليترات الحليب التي تساوي قيمة الدخول لمحل حلاقة الشعر يحددها فقط سعر السوق.

الإقرار بالدين كالمال (IOUs as Money):

إن المال هو جانب الدائن في حسابات الميزانية، فكل دولار من حساب الدائن يقابله نفس الكمية من حساب المدين.

وإن قروض البنك تُنشأ حساب دائن للمقترض على شكل إقرار بالدين قابل للتفاوض (إيداع)، ويقابله حساب مدين (واجب دفع القرض)، ويصبح للبنك بالتالي أصول غير سائلة (عقد قرض ويقابله عقد المطالب) تفاوض للإقرار بالدين.

البنوك كوسطاء (Banks as Intermediaries):

تقترض البنوك كالوسطاء لتُقرض بربح، وبكل حال فإن البنوك هي نوع خاص من الوسطاء لكونهم يلعبون دور كمودعين، وعندما يُقرض البنك فإنه يُنشأ وديعة جديدة ليمول المقرض، وبالتالي يوسع الكتلة المالية، إنه يستطيع فقط إصدار قروض إلى حد معين من رأسماله، كما يجب أن يحتفظ باحتياطيات كافية من رأسماله الأساسي لتغطية السحوبات اليومية للمودعين.

تشير الاحتياطات إلى سيولة في البنك والصناديق الفيدرالية، وبموجب القواعد الحالية يتعين على البنك أن يكون لديه احتياطيات ١٠ ٪ مقابل الودائع والطلب، يتم حسابها بمعدل وسطي كل أسبوعين.

ويسمح المتوسط بأن تكون احتياطات البنك في أحد الأيام أقل من المطلوب، لكنها تتعدل في اليوم الثاني، ويساعد الإقراض بين البنوك على إعادة توزيع الاحتياطيات، التي نقصت بسبب أعمال الشيكات اليومية الطبيعية.

ويمكن للبنك الحصول على صناديق الاحتياط الفيدرالي بالاقتراض من سوق المال، لكنه لايستطيع زيادة رأسماله (الموجودات ناقص المطلوبات).

وتستطيع البنوك ذات الرأسمال الكافي أحياناً إنشاء قروض جديدة، دون أن يكون لها احتياطات كافية وتعتمد بذلك على الاقتراض لملاقاة حاجتها من الاحتياطات، ويؤدي ذلك إلى نقصان للاحتياطات في النظام البنكي، والتي تؤدي إلى ضغوط وتصاعد في

فوائد سوق صناديق الاحتياط، ليدافع عن سعر الفائدة التي وضعها كهدف.

ويعرض الفيدرالي كمية من الاحتياطات بمبادرة منه، وكلما تم إقراض البنوك تزداد الكتلة النقدية، وبالتالي إن الزيادة في القروض التي يقوم بها النظام البنكي تزيد من حجم المال الأساسي.

الوسطاء غير البنكيين (Non-Banks as Intermediaries):

كما كانت البنوك سابقاً مصدر أساسي للقروض، أصبح اليوم مقرضون جدد غير البنوك مثل: الصناديق التبادلية و الصناديق التقاعدية، والشركات المالية وشركات التأمين وكلها تصدر قروض أكثر من البنك، وبالتالي فإن القروض التي تصدرها البنوك ليست أكثر من ٢٠ ٪ من إجمالي سوق إقراض الدين.

مخاطر النظام (Systemic Risks):

بالحقيقة إن البنك الاحتياطي الفيدرالي (NBFIs (ليس له سيطرة على الكمية الكلية لسوق الإقراض، وبكل حال فإن الخطر الحقيقي للنظام المالي ليس كمية القروض التي تم إيجادها، وبالتالي إن المخاطر المتتالية التي يمكن أن تحدث بعلاقات الدين مع بعضها، فإذا حصل عجز واحد عن تسديد الدين فهذا يؤدي إلى حدوث سلسلة تفاعلية واسعة.

إن الشركات التي تقدم القروض دون أن تلعب دور كبير في النظام الاقتصادي الحالي المعاصر وغير المنظمة، والتي ليس لها قواعد تحدد كمية رأسمالها على حجم الموجودات التي تحتفظ بها، معرضة لخطر دائم مثل زيادة فرط في معامل الرافعة (نسبة رأسمال على الموجودات)، ما قد يتسبب بإفلاس أو عجز عن تسديد دين كبير، وبالرغم من أن البنك الفيدرالي أو المؤسسات المالية الأخرى تتدخل للمساعدة، فهذا لايعني أن هناك مايؤكد عدم انتشار الفوضى وفقاً للقوانين التي توجد الآن.

مفاهيم أنظمة النقود المستدانة:

النقود المستدانة:

ورد تساؤل حول نظام الدين، فإذا لم يتم تسديد الديون المستحقة، فإنه لن يبقى هناك مال في نظام مال الدين؟ في حال كان الأمر كذلك ما الذي سيحدث للفوائد التي تربحها البنوك؟

وإذا تم تسديد جميع الديون المستحقة بموجب النظام الحالي القائم على الديون النقدية فلن يبقى هناك مال في الوجود، وخاصة في النظام الحالي القائم على الديون النقدية، لأن هناك أنواع أخرى من النظم النقدية ممكنة.

لكن النظام المالي الحالي والذي تتم السيطرة عليه من قبل المجلس الاحتياطي الفيدرالي، هو مجرد واحد من عدة أنظمة مالية ممكنة، وفي الواقع هناك أنواع مختلفة ومتنوعة من الأنظمة النقدية، وإن متابعة التوضيح التالي للنظام النقدي البسيط القائم على سلع أساسية يساعد في فهم مفهوم المال بالضبط.

نظام النقد القائم على السلع الأساسية في سجن ما:

من المتعارف عليه في السجن أنه غالباً ما تأخذ السجائر الدور التقليدي المتعارف عليه للمال، وفي الواقع نظراً للظروف فهو مال بالفعل، ربما يكون السجناء غير أحرار، لكن أنظمة السوق الحرة تستطيع أن تظهر بشكل عفوي في السجن.

تخيل أن السجان يعطي كل سجين في سجن حصة واحدة مؤلفة من علبة سجائر في الأسبوع، والعديد من السجناء لايدخنون، لكن السجائر التي يتلقونها ليست عديمة القيمة، وذلك لأن العديد من السجناء الذين يدخنون يدركون قيمة تلك السجائر الفائضة، وهذا يمنح السجائر قيمتها الأصلية. وحتى إن كنت لاتدخن فستنظر إلى السجائرعلى أن لها قيمة لدى شخص آخر.

وعلاوةً على ذلك فالسجائر صغيرة وموحدة الحجم، وسهل تخزينها ويمكن

اخفاؤها وتداولها، وفي حال غياب مانفكر به تقليدياً في المال، تصبح السجائرمالاً كسلعة الطلب عليها ثابت، وتصبح وسيلة مثالية للتبادل.

في الواقع هذا جزء من تعريف المال بمعنى أدق، المال هو: وسيلة للتبادل، ويعد المال أيضاً وحدة قياس، فإذا وجدت نفسك في سجن، فربما تكتشف أن قطعة حديد كبيرة (أداة حيوية في خطتك للهروب من السجن مثلاً) ، سوف تكلفك ٥٠٠ سيجارة وبمعدل باكيت واحدة في الأسبوع، وسيستغرق معك الوقت لتجميعها ٢٥ أسبوع لإدخار، مايكفي لحصولك على القطعة المعدنية (على إفتراض أنك لاتدخن) ، ومهما كنت تبحث للحصول عليه في السجن، فأنت ستجد أن القيمة يمكن أن تكون مقدرة بالسجائر.

ومن المفيد أيضاً ملاحظة أن مختلف أنواع وماركات السجائر، لديها بلا شك قيمة مختلفة لأن لها مذاق مختلف، ربما تكون علبة سجائر من نوع أميركان سبيريت أكثر قيمة والتي فيها طعم النعنع، وربما تختلف قيمتها اعتماداًعلى تفضيل النزلاء للسجائر، فيما تكون الماركات العامة الخشنة بلاشك أقل قيمة.

وسيظهرنظام تبادل داخلي بين مختلف أنواع السجائر بشكل عفوي استناداً إلى الخصائص الضمنية مثل (الطعم) ، وكيف يتم تقدير تلك القيم موضوعياً، ويشابه معدل التبادل فئات النقود التي نستخدمها في نظامنا المالي الحالي.

أخيراً فإن المال مخزن للقيمة، وطالما أن عدد السجائر في التداول يبقى مستقراً فإن القيمة النقدية لكل سيجارة تبقى مستقرة على مر الوقت، وفي حال ارتفعت حصص السجائر، فهذا يعني أن السجان زاد الحصص من علبة في الأسبوع إلى علبتين في الأسبوع، وهذا من شأنه أن كل سيجارة تصبح قيمتها الآن أقل وهذا يعرف بالتضخم.

ببساطة فإن التضخم يعني زيادة المال في النظام، وكنتيجة لذلك يحدث التضخم، وقطعة المعادن الكبيرة التي توفر من أجلها ستزداد تكلفتها إلى الضعفين، كما تبين في المثال، وبالتالي فإن ارتفاع الأسعار ليس المسبب بالتضخم، ولكنه هو الناتج عنه.

على العكس من ذلك إذا بدأ السجناء فجأة بالتدخين بشكل أسرع مما كان يتم

إصداره، فإن السجائر التي مازالت في التداول تزداد قيمتها، وهذا هو تعريف انكماش الأسعار، والذي يعني قلة المال في النظام.

النظام النقدي القائم على أساس الدين:

إن الهدف من هذا التوضيح الموجز الوارد أعلاه بيان ماهية المال، وهناك بعض النقاط الأساسية التي يجب توضيحها:

١- يمكن لأي شيء أن يستخدم كمال طالما أن له قيمة ذاتية، وبالتالي عليه طلب من قبل عدد من السكان.

٢- لايجب أن يكون إصدار المال من قبل الحكومة، لأن ذلك سيظهر بشكل عفوي بحسب ماتحتاجه البلاد.

٣- المال المثالي لديه ثلاث وظائف أساسية: أولها أنه يجب أن يكون وحدة قياس (تخدم كوظيفة للتسعير)، وثانياً وسيلة للتبادل، وثالثاً مخزن للقيمة جدير بالثقة، ومع وضع تلك النقاط في الحسبان يمكننا أن نلقي نظرة جديدة على النظام المالي القائم على الدين، الذي يسيطر عليه مجلس الاحتياط الفيدرالي، فالنقود في هذا النظام غير المدعوم بالسلع عليها طلب، مثل السجائر أوالذهب ولكنها مدعومة بالدين.

في نهاية الأمر إن الدين من حكومة الولايات المتحدة الامريكية مثلاً، هو الذي يدعم عملة أي دولة، وبالتالي إن العملة الورقية ليس لها قيمة ذاتية، غير أن الدول تحتاجها لإعادة دفع ديونها.

وإذا أمعنا النظرإلى ورقة الدولار الخضراء، فإننا سنلاحظ أمرين: الأول من الأعلى يقول أنها ورقة للاحتياط الفيدرالي، وهذه أوراق نقدية البنك الاحتياط الفيدرالي، وفي الجهة اليمنى حسب الفئات تقول بكلمات صغيرة، هذه الأوراق هي غطاء قانوني لكل الديون الخاصة والعامة.

بكلمات أخرى، هذه طريقة الحكومة الأمريكية لتخبرنا بأن أوراق الاحتياط

الفيدرالي يجب أن تحترم كوسيلة للتبادل، فإذا قال شخص أنه يريد دينه، أن يكون مدفوعاً من خلال أوراق الاحتياطي الفيدرالي فكلامه مدعوم بضرورة الامتثال للقانون، وهذا هو القصد من المال.

ماهو الاحتياطي الجزئي؟

إن الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أوالبنك المركزي، هو البنك للنظام المصرفي وهو المقرض كملاذ أخير، ومن خلال البنك المركزي تقوم البنوك بمقاصة حساباتها مع بعضها البعض، فالبنك المركزي هو غرفة المقاصة لتبادل الشيكات المكتوبة من قبل المودعين ويحتفظ باحتياطي البنوك التجارية.

واحتياطات البنك هي (النقود في الخزانة وإيداعات البنوك في البنك المركزي أو الاحتياطي الفيدرالي)، وهي أموال وضعت خارج التداول من قبل البنوك، لتلبية متطلبات الاحتياط البنك الفيدرالي وطلبات سحب النقود من قبل المودعين.

الاحتياطات الفائضة: هي الاحتياطات التي يتم الاحتفاظ بها لتزيد عن متطلبات الاحتياطي القانوني لمواجهة الطلب غير المتوقع، أما إيداعات البنوك التي لايتم الاحتفاظ بها كإحتياطي تستخدم لتقديم القروض وكسب الفوائد.

وحينما تمنح البنوك القروض فإنها لاتعطي نقداً مباشرة، لكنها تنشأ بدلاً منها ميزانية، حيث يوجد فيها أصول القروض التي تعادل مايعرف بأصول الإيداعات، ويتم تحديد الإقراض من قبل البنوك من متطلبات الاحتياطي فقط (التي يطلبها الاحتياطي الفيدرالي والتي هي ١٠ ٪)، إضافةً إلى النقود التي تحتاجها لتلبية طلبات سحب النقود من قبل عملائها، وحين يتم بعد ذلك إيداع هذه القروض من قبل المقترضين تبدأ مسيرة الفعل المضاعف، حيث يتم الاحتفاظ بالاحتياط الجزئي والإقراض من جديد.

أساسيات المال:

يلعب المال دور أساسي في حياتنا، ولكن لا أحد يستطيع أن يكون حراً من المفاهيم الخاطئة حول هذا الموضوع، ولكن ماهي أنواع المال وماهي آلية عمله؟

نوعان من المال:

المال كمفهوم، هو وثيقة يتم قبولها على نطاق واسع كوسيلة للتبادل، ويستطيع هذا السند أن يكون ملموساً مثل: قطعة نقدية أورقة نقدية، أو غير ملموسة مثل: الودائع المصرفية، إذا كانت العملة قابلة للتحويل حين الطلب إلى سلعة ثمينة مثل الذهب فهذه العملة تعرف بعملة السلع(مغطاة بالسلع commodity money).

وإن قيمة تبادل عملة السلع متفاوتة، لكن عادةً هي أكبر من قيمتها كسلعة فقط (هناك نقد ذهبي له قيمة ذهب، إضافةً إلى قيمة الصك، الليرة الذهبية لها قيمة أكثر من قيمة الصك)، وإن قطعة النقود من المعادن الثمينة، هي مجرد عملة قابلة لتحويلها إلى سبيكة من نفس المعدن الذي تحتويه.

فإذا كانت العملة في جوهرها بلا قيمة، وغير قابلة للتحويل إلى معدن ثمين، فيجب على الحكومة أن تمنحها وضعية خاصة لجعل المال قابل للحياة كمال، وهذه العملة تعرف بالنقود الورقية (عملة بقوة القانون).

وباستثناء هواة جمع العملات، فإن جميع العملات التي تصدرها الحكومة هي أوراق مالية ورقية، ولذلك يتوجب على الجميع إخراج فكرة النقود القائمة على السلع من ذهنهم لفهم مفهوم المال المعاصر.

وفي حقبة النقود المغطاة بالسلع (الذهب)، يتوجب على الجهة المصدرة التقيد بالاحتفاظ بكمية كافية من السلع لتغطية هذه العملة، وهذا القيد لايوجد في حالة النقود الورقية، فقيمة النقود الورقية تعتمد على السياسات والإجراءات التي تتخذها الجهة المصدرة، وعادةً ماتكون هذه الجهة هي البنك المركزي للبلد.

النقود الورقية باعتبارها ضريبة ائتمان

(Fiat Money as a Tax Credit):

إن القبول العام للنقود الورقية مستمد من وضعها كغطاء قانوني، ومن واقع أنها مطلوبة لد فع الضرائب، أما أولئك الذين ليس لديهم مسؤولية ضريبية فلديهم سبب للحصول على الأوراق النقدية وهو أنها تحمل قيمة لدافعي الضرائب، وقد ينظر للأوراق النقدية على أنها ضريبة ائتمانية (وسيلة لتسديد الضرائب أو إعفاء ضريبي)، والتي تستخدم كوسيلة للتبادل طالما أن الحكومة تفرض جمع الضرائب بشكل واسع.

المال الأساسي :

وهو المال المحتفظ به من قبل القطاع الخاص المعروف بالقاعدة النقدية، ويصدر البنك الفيدرالي مال أساسي عندما يشتري أوراق مالية من المواطنين من أجل محافظه الخاصة، وهي أساساً ديون الخزانة، والتي يدفعها ببساطة عن طريق خلق وديعة في البنك الفيدرالي الاحتياطي للبائع صاحب البنك، وهذا مايعرف بتنقيد الدين (تحويل الدين إلى مال monetizing the debt.).

مال البنك :

تنشئ البنوك الودائع، والتي تعرف بالمال البنكي (الأموال الالكترونية)، وعندما تصدر القروض فإنها ببساطة تودع في حساب المقترض وديعة جديدة، وبالتالي فإن إجمالي المال البنكي (الالكتروني)، يزداد عندما يصدر البنك قرضاً، وعندما يتم دفع القرض فإن هذا المبلغ من المال البنكي يتلاشى.

وتستند قيمة المال البنكي على الوعد، بأنه يمكن تحويله في حالة الطلب إلى مال أساسي، وتتطلب القواعد الحالية من البنك أن يحتفظ باحتياطي من المال الأساسي يعادل على الأقل ١٠٪ من حجم الايداعات، ويمكن أن يحتفظ بالاحتياطي بمزيج من الايداع في خزينة البنك، أوعند البنك الفيدرالي، كما لايوجد إجبارعلى الاحتفاظ باحتياط لمطلوبات البنك الأخرى، مثل حسابات الادخار، أوشهادات الإيداع.

ضبط السعر الاحتياطي:

يتوجب على البنك أن يحتفظ بمايكفي من الاحتياطي في البنك الفيدرالي، حتى ولو لم يكن هناك متطلبات احتياطي إلزامي، بغرض تغطية سحوبات شيكات المودعين، وكمية كافية من النقود في الخزينة لتلبية طلبات السحب من قبل المودعين.

وتؤدي الحاجة للاحتياطي إلى تفعيل السوق مابين المصارف التي تقوم البنوك فيها بالاقراض، أو اقتراض الاحتياطي فيما بينها، وتدعى أسعار الفائدة على المعاملات قصيرة المدى بأسعار فائدة الصناديق الفيدرالية.

ويوجّه البنك الفيدرالي أسعار فائدة صناديق الفيدرالي في اتجاه الهدف من خلال عمليات السوق المفتوحة، والتي تنطوي على شراء أو بيع الأوراق الائتمانية في السوق المفتوحة، لإضافة أو تقليص حجم الاحتياطات حسب الحاجة، لتحقيق التوازن بين العرض والطلب على مستوى الهدف لسعر فائدة الصناديق الفيدرالية.

ويمكن لأي بنك في وضع جيد ولديه ضمانات كافية، أن يقترض على أساس المدى القصير من نافذة الحسم الفيدرالي (فائدة الحسم الفيدرالي التي يعينها البنك discount rate)، حيث إن البنك الفيدرالي يقرض بـ ١٠٠ نقطة أعلى بنسبة (١٪) من سعرالفائدة للصناديق الفيدرالية (فائدة مابين البنوك)، ومع هذا الفرق الكبير بين سعر فائدة البنوك وفائدة الحسم، فإن البنوك تلجأ إلى الاقتراض من البنك المركزي في حالة حدوث عجز في السيولة في النظام المصرفي.

ملاحظة : خلال أزمة الرهن العقاري عام ٢٠٠٧-٢٠٠٨ خفض البنك الفيدرالي أسعارفائدة الحسم لتصل إلى٢٥ نقطة أعلى من الهدف (سعر فوائد الصناديق الفيدرالية)، لتحسين سيولة النظام المصرفي، ومن المتوقع أن ذلك كان بمثابة حل مؤقت.

الدور التفاعلي للبنك الفيدرالي:

لماذا يراقب البنك الفيدرالي سعر الاحتياطي (الفائدة)بدلاً عن كميتها؟ الجواب هو، لأن استهداف الكمية خطر يهدد سيولة النظام المصرفي، على سبيل المثال: إن

زيادة الموجودات النقدية من قبل الجمهور يستنزف النقود الموجودة في خزائن النظام المصرفي، إلا إذا استجاب البنك الفيدرالي من خلال ضخ الاحتياطات(السيولة).

إن واحد أو أكثر من البنوك ربما يكون غير قادر على تلبية متطلبات الاحتياطي، أو طلبات سحب المودعين، ولاستهداف سعرالفائدة على البنك الاحتياطي الكثير من الفعالية على تقلبات أسعار فائدة صناديق الفيدرالية، وبالتالي على أسعار فائدة البنوك التي تحملها للمقترضين، ولايمكن للشركات أن تخطط بكفاءة عندما يكون سعرالائتمان (الفائدة)، يخضع لتغيرات كبيرة وغير متوقعة.

ونتيجةً لتركيز البنك الفيدرالي على سعر الفائدة، فإن المعروض من المال البنكي يختلف حسب الطلب، حيث يتوسع أو يتقلص وفقاً للعوامل التي تؤثرعلى اقتراض القطاع الخاص، وبالتالي فإن البنك الفيدرالي يلعب دور رد فعل بإضافة أو إنقاص ماتحتاجه سيولة البنوك، والحفاظ على سعر فائدة الصناديق الفيدرالية قريبة من الهدف.

تحديد كمية اقراض البنك:

بما أن معدل متطلبات الاحتياطي لا تعيق فعلاً إقراض البنوك، إذاً مالذي يمنع البنك من الاستجابة لأي أو كل طلبات القروض؟ الجواب: لأن كل بنك يجب أن يتوافق مع متطلبات كمية رأس المال (الرافعة)، وهذه الصيغة المعقدة التي تحدد موجودات البنوك وفقاً للمخاطر، يجب أن يتجاوز رأس المال فيها نسبةً معينة من الموجودات المصنفة حسب المخاطر، ويمكن للبنك الدخول في المشاكل من خلال خلق العديد من الموجودات عبر الإقراض، فالبنك مع رأس المال غير الكافي بالنسبة للموجودات، يتم وضعه تحت إشراف الجهة الحكومية، بحيث تتم مطالبته بعد ذلك الإشراف على أي اقراض جديد (تحت الوصاية).

الحد من نمو الكتلة المالية :

سؤال آخر مهم، مالذي يحد من الكتلة المالية للمال البنكي من النمو بشكل مفرط ؟

تعمل البنوك في مجال بيع القروض، وإذا كان المقترض مليء مالياً وقادرعلى دفع

فوائد للبنك، فإن البنك سوف يمنحه القرض بشكل طبيعي حتى لو كان عليه أن يقترض من أجل تلبية الاحتياطي، ويكون الدفاع الوحيد ضد إنشاء كتلة مالية مفرطة من المال البنكي، من زيادة الفيدرالي سعر الفائدة الاحتياطي لدرجةٍ تبطئ الطلب الصافي على الاقتراض.

والتحدي الأساسي للسياسة النقدية الفيدرالية، هوالحفاظ على الكتلة المالية من المال البنكي في توازن معقول مع احتياجات المنتجين وتوفير السلع، وهذا يدعو إلى قدر كبير من المعرفة بظروف الاقتصاد، فضلاً عن المهارة في تفسير البيانات الاقتصادية.

ويمكن لسوء إدارة أسعار فائدة الاحتياطي أن يحرك الاقتصاد بسهولة عن مساره باتجاه التضخم، أو الانكماش وهذه مهمة صعبة.

أسعار الفائدة وتأثيراتها:

مالذي يحدث إذا ارتفع سعر الفائدة؟

عندما يحصل أحدهم على قرض، فإن سعر فائدة قرضه يعتمد على عدد من العوامل، منها الملاءة الائتمانية للشخص، ووضعه المالي، ونسبة الفوائد السائدة، التي يقرضها المقرضين في الاقتصاد الوطني، وإن ارتفاع هذه الفائدة يتسبب بعدد من الآثار منها:

١- بطئ في الاقراض(Slowdown in Lending):

إن التأثيرالمباشرلرفع سعر الفائدة، يبطئ الاستدانة والاقراض، فعندما تكون الفائدة المطلوب دفعها من المقترض مرتفعة، فمن الطبيعي أن يقلل المقترض من الطلب على القرض، لدرجة أن الشخص الذي يفكر بالاقتراض، يوازن مابين فكرة شراء سيارة، أومنزلٍ جديد، أو ابقاء سيارته القديمة، أوالاستمرار في الأجار بدلاً من أخذ قرض لشراء أياً مما سبق.

٢- تباطؤالإنفاق (Slowing of Spending):

إن ارتفاع أسعارالفائدة، من شأنه أن يخفض الاقراض، ما يؤدي إلى انخفاض الانفاق الاستهلاكي، وذلك لأن المال المخصص لشراء السلع الاستهلاكية بالدين سيكلف أكثر، إضافةً لذلك فإن إرتفاع أسعار الفائدة، يجعل الناس أكثر ميلاً لتوفيرأموالهم، التي تسمح لهم بتحصيل الفوائد، وعندما تكون الفائدة مرتفعة فإن الناس يجنون مالاً أكثر، من خلال ادخارهم لحساباتهم.

٣- انخفاض التضخم (Lower Inflation):

تتحرك أسعار الفائدة ونسبة التضخم بشكل عكسي مع بعضهما البعض، ووفقاً للبنك الاحتياطي المركزي في سان فرنسيسكو، فإنه عندما يقوم البنك بتخفيض سعر الفائدة، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع التضخم في المدى القصير، وعلى النقيض من ذلك عندما ترتفع أسعار الفائدة، فإن قيمة الدولار ترتفع أيضاً، وتصبح النقود متاحة بشكل أقل مما يجعلها أكثر قيمة.

٤- انخفاض الناتج الاقتصادي(Lower Economic Output):

في بعض الأحيان، يقوم البنك الفيدرالي برفع أسعار الفائدة، من أجل الحفاظ على الاقتصاد من حدوث أية فورة، وكذلك فإنه أحياناً يبقي أسعارالفائدة منخفضة نسبياً لتشجيع الاستثمارفي الأعمال، وعندما تكون الفوائد منخفضة، تتشجع الشركات أكثر على الاقتراض للتوسع في أعمالها، ما يؤدي إلى ناتج اقتصادي أعلى، وبخلاف ذلك عندما ترتفع أسعار الفائدة، يصبح الاقتصاد بطيئاً وتتراجع الأعمال التجارية.

تأثير ارتفاع التضخم على أسعار الفائدة:

عندما تفقد عملة أي بلد قيمتها الشرائية مما كانت عليه في الماضي، فهذا يعني أنها تضخمت وأصبحت أقل قيمة.

وفي غالب الاقتصاديات الصحية، فإن وجود نسبة صغيرة من التضخم أمر طبيعي، ويمكن أن يسبب الكثير من التضخم فوضى اقتصادية، أضف إلى ذلك فإن ارتفاع

التضخم يؤثرعلى الاقتصاد بعدة طرق بمافي ذلك أسعار الفائدة.

كيف يحدث التضخم(Inflation)؟

يمكن أن يحدث التضخم لعدة أسباب، منها الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي في البلد، إذ أنه قد يرفع مستوى التضخم من خلال طباعة المزيد من المال، وبالتالي تفقد النقود الكثير من قيمتها، ومن أجل ذلك تقوم الكثير من البنوك المركزية بمحاولة لكبح آثار التضخم، من خلال تغيير معدلات فائدة الأسواق السائدة في الاقتصاد.

أسعار الفائدة(Interest Rates):

على الرغم من أنه قد يكون للبنك المركزي يد كبيرة في تحديد أسعار الفائدة في الاقتصاد، إلا أنه قد يكون لتصرفات العديد من المقرضين والمقترضين يد أخرى بالتحكم بأسعارالفائدة السائدة.

ووفقاً للنظرية الاقتصادية القائلة:" إن كل المقرضين والمقترضين يتخذون قراراً حول أسعار الفائدة التي يقرضونها ويقترضونها وفقاً لمصلحتهم مالياً، فإن آلية اتخاذ القرار تتغير متأثرة أيضاً بارتفاع التضخم وتغيّر قيمة المال.

الاقراض (Lending):

عند إصدار القروض، يفترض أن يحاول المقرضين مواكبة التضخم، فإن لم يفعلوا ذلك، فإن مخاطر السداد تتمثل بأن يصبح المال أقل قيمة من المبلغ المقترض، فعلى سبيل المثال: إذا كان القرض لمدة سنة واحدة مع نسبة فائدة ٢٪، انخفاضاً عن نسبة ٣٪ في العام الماضي، فإن المقرض سيخسر قليلاً من المال من حيث القوة الشرائية في نهاية العام مقارنة ببدايته، ولهذه الأسباب فإنه عندما يرتفع التضخم، يرفع المقرضين بشكل عام سعر الفائدة أيضاً.

الادخار(Saving):

عندما ترتفع نسبة التضخم، فإن العديد من أصحاب الحسابات في البنوك

والمؤسسات المالية يفقدون الاهتمام بادخار الأموال، مايجعل المال الموفر أقل قيمة في المستقبل، وإذا كان معدل الفائدة على حسابات التوفير لم يتجاوزمعدل التضخم، يصبح الفرد أكثر ميلاً لإنفاق المال قبل أن يخسر قيمته بشكل كبير.

الأثر المترتب على ارتفاع أسعار الفائدة:

إن أسعار الفائدة التي يقررها البنك المركزي لها تأثير واسع على الاقتصاد، وتفّهم تحركات أسعار الفائدة يساعد في اتخاذ القرار بتوفير النقود أواقراضها، والتنبؤ أيضاً بمتطلبات السوق من المنتجات المالية من الأسهم إلى العملات.

المبادئ:

في الولايات المتحدة يقرر مجلس الاحتياطي الفيدرالي السياسة النقدية جزئياً عبر تحديد سعر الفائدة الرئيسي، وتدعى حينها بأسعارفائدة صناديق الفيدرالي، والتي يمكن تعريفها بأنها سعر الفائدة الذي تقرضه البنوك من المال بعضها لبعض.

أهمية ذلك: إن رفع أسعار فائدة الصناديق الفيدرالية، يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي. وبشكل عام إن أسعار الفائدة يتم رفعها لمحاربة التضخم، أو محاربة ارتفاع الأسعار، أو إلى تهدئة الاقتصاد الذي ينمو بسرعة " المشتعل".

الآثار: إن رفع أسعار فائدة الصناديق الفيدرالية، يؤثر بشكل مباشرعلى سعر الفائدة الأساسي التي تقرضها البنوك لعملائها ذوي الملاءة الائتمانية، وعندما ترتفع أسعار الفائدة فإنها ترتفع على قروض العملاء، وترتفع الفوائد التي تدفعها البنوك على إيداعات حسابات التوفير.

مؤشرات اقتصادية (Economic Indicators):

إن ارتفاع أسعار الفائدة يساعد في التنبؤ بالمؤشرات الاقتصادية، فعندما ترفع دولة أسعار الفائدة، فإنه قيمة عملتها ترتفع نسبياً على المدى القصير بالنسبة لبقية العملات، وبالمثل فإن ارتفاع كمية الفوائد المدفوعة، يضغط على المؤسسات المالية المثقلة بالديون أوعلى الشركات ذات الاستدانة العالية، ومقترضي السكن العقاري وفقاً للرهن العقاري.

ملاحظات:

ليس بالضرورة أن يكون لارتفاع أسعار الفائدة أثر سلبي على الجميع، لأن ارتفاع الفائدة يكبح ارتفاع الأسعار، والذي قد يؤدي لارتفاع قيمة الدخل نسبياً.

كيفية حساب السعر الحقيقي للفائدة؟

من السهل حساب أسعار الفائدة الحقيقية، فهي أساس الاقراض، وإن السعر الحقيقي للفائدة يزيل آثار التضخم، حيث يعكس معدل الفائدة الحقيقي هامش الربح للمقرض بأخذ معدل التضخم بالحسبان، وبالتالي فإن الحساب الناتج هو مقياس حقيقي للربح المتاح للمقرض من خلال استخدام المال على مر الوقت.

وتاريخياً فإن متوسط أسعار الفائدة الحقيقية بلغ ٣٪ فوق معدل التضخم، بالنسبة للديون عالية الجودة.

تعليمات

١. يمكن استخلاص طريقة حساب بسيطة للسعرالحقيقي للفائدة، من خلال طرح معدل التضخم من سعر الفائدة الاسمي (السعر الحالي للفائدة)، علماً بأن سعرالفائدة الحقيقي هو سعر الفائدة الضروري لكل من المقترضين والمقرضين، لإجراء الأعمال التجارية دون توقعات بالتضخم، فإذا كانت أسعار الفائدة لسندات الحكومة ٥٪، والتضخم كان ٤٪ فإن معدل الفائدة الحقيقي ١٪.

١- لحساب معدل الفائدة الأكثر واقعية يمكن الاستعاضة عن معدل التضخم العام بمعدل تضخم لقطاع معين، فبدلاً من استخدام معدل التضخم المحلي في دراسة النمو الصناعي، يمكن استخدام قطاع صناعي ملائم مثل: معدل تضخم قطاع مبيع بالجملة، وهذه الاحصاءات تحفظ من قبل مكتب احصاءات العمل ووكالات حكومية أخرى.

٢- لحساب محدد للسعر الحقيقي للفائدة، يجب معرفة سعر الفائدة الذي يمثل الإطار الزمني المناسب، فمثلاً يمكن استخدم نسبة الرهن العقاري لـ ٣٠ سنة، لقياس معدلات الرهن العقاري، ويمكن استخدم فوائد القروض البنكية لمدة ٥ سنوات، لشراء سيارة.

٣- لحساب معدل الفائدة بشكل سنوي، يمكن ضرب معدل التضخم الاسمي الشهري بـ ١٢ فإذا كان التضخم الشهري ٤,٠٪، يكون التضخم السنوي (٤,٠٪ × ١٢ = ٨,٤ ٪)، ويتم طرح هذا الرقم من سعر الفائدة الاسمي للحصول على معدل الفائدة الفورية.

٤- إذا رغب المقترض بتقييم جدوى عوائد استثماراته فيما إذا كانت إيجابية، أو سلبية، فعليه أن يقيم مايكسبه خلال سنة، فمثلاً، إذا اشترى سيارة بقرض ٥٪ وكان معدل التضخم الإسمي هو ٦٪، فإن سعر الفائدة الحقيقي يكون ١- ٪ ، هذا يعني أنه كسب ١٪ بالسنة لأن معدل التضخم تجاوز الكلفة النقدية التي تم احتسابها.

وبالعموم فإن المقرضين يتوقعون عائداً حقيقياً من أجل أن يمنحوا القروض، فإذا كانت نسبة الفائدة سلبية فهذا مؤشر على زيادة سعر الفائدة، أو انخفاض التضخم، حيث إن أسعار الفائدة تتألف من: سعر الفائدة الحقيقي ومعدل التضخم، للوصول إلى أسعار الفائدة الإسمية، وتختلف معدلات الفائدة الحقيقية، بحسب اختلاف المناطق الجغرافية والإطار السياسي، وغالباً ماتستخدم أسعار الفائدة كأداة للسياسة العامة.

متى يقوم مجلس الاحتياط الفيدرالي بتخفيض سعر الفائدة ؟

إن اللجنة الفيدرالية للأسواق المفتوحة التي تتضمن أعضاء مجلس محافظي البنك الاحتياطي الفيدرالي وخمس رؤساء من البنوك المركزية، هي التي تضع مسار السياسة النقدية، حيث يستخدم الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة كأداة لتقليص أو توسيع الاقتصاد، وذلك حسب إن كان يستجيب لتضخم أو فرط نشاط، أو إذا كان يعالج التباطؤالاقتصادي والركود.

ففي الحالة الأخيرة يستهدف الفيدرالي خفض أسعار فائدة صناديق الاحتياط، لزيادة الكتلة النقدية في الاقتصاد، وبالتالي يزود الأسواق بالسيولة اللازمة.

١- الاستجابة للاقتصاد (Response to the Economy):

إن قانون مجلس الاحتياط الفيدرالي يخول مجلس المحافظين واللجنة الفيدرالية

للأسواق المفتوحة، بالعمل على الوصول إلى الأهداف الاقتصادية وهي: إشغال اليد العاملة، واستقرار الأسعار، ومعدلات فائدة طويلة الأجل، في محاولة لتحقيق الأهداف، وعندما يخرج الاقتصاد عن مساره، يتبنى المجلس الإحتياطي الفيدرالي سياسة نقدية توسعية، خلال التباطؤ الاقتصادي من خلال تخفيض سعر فائدة الصناديق الاحتياطية قصيرة الأجل، والتي تؤثرعلى قروض المستهلكين (نسبة سعر الفائدة الأساسي) المعطاة من خلال البنوك.

وتعكس نسبة فائدة صناديق الاحتياط العرض والطلب في الأسواق المالية للاقراض اليومي من بنك لآخر لتأمين الاحتياطي الالزامي.

٢- لدعم أسواق الائتمان: (To Boost Credit Markets)

على وجه التحديد يقوم الاحتياطي الفيدرالي بخفض أسعار الفوائد في ظل الظروف التالية:

- باطؤ في إجمالي الناتج المحلي.

- انخفاض أو مراوحة في نفقات المستهلك، و انخفاض سيولة الأفراد والأعمال التجارية، وعدم توفر الائتمانات (القروض).

- تقلص أسواق العمل.

- ضعف السوق العقاري.

٣- لمنع انتشار العدوى(To Prevent Contagion):

إن الأسواق المالية العالمية أصبحت مترابطة مع بعضها بشكل وثيق، لذلك إن حدوث أزمة في جزء من العالم، يؤثرعلى أفراد موجودين في بلد آخر، وبالنظر إلى أن الولايات المتحدة أكبر اقتصاد عالمي في العالم ومعظم الاستثمارات العالمية يتم التعامل بها بأصول مقيمة بالدولار، فإن الركود في أمريكا يؤثرعلى المستثمرين والمستهلكين من أوروبا وآسيا حتى أقصى الشرق، وعندما يلزم الأمريطلب من المجلس الاحتياطي

الفيدرالي تعزيز ثقة المستثمرين بالاقتصاد الأمريكي من خلال التدخل الفعال.

٤-لإرسال اشارات نفسية لطمأنة الأسواق

(To Send a Psychological Signal):

إن مهمة المجلس الاحتياطي الفيدرالي، تشمل دعم أسواق الأسهم المحلية، وهذا تفاهم غير مكتوب جرى التعارف عليه، مع ذلك من غير المفهوم والمكتوب أنه عندما يكون الاقتصاد والأسواق المحلية في وضع مترد، فإن الاحتياطي الفيدرالي يخفض أسعارالفائدة لدعم الكتلة النقدية، وبالتالي تقديم مساندة معنوية لـ وول ستريت، وتخفيض أسعار الفائدة كاف لتعزيز الثقة لدى المستثمرين.

٥-لزيادة الاستهلاك المنزلي

(To Increase Household Consumption):

وأيضاً يقوم مجلس الاحتياط الفيدرالي بتخفيض نسبة الفوائد لزيادة الاستهلاك المنزلي، وهذا يحمل أخبار سيئة للمدخرين، لأنه ينطوي على انخفاض الفائدة على سندات الخزينة، لكن غاية المجلس الاحتياطي الفيدرالي من هذه الخطوة تثبيط الإدخار والتشجيع على الانفاق.

- **ماهي آثار تخفيض المجلس الاحتياطي لأسعار الفائدة ؟**

إن تخفيض البنك الفيدرالي للفائدة، يجعل اقتراض المستهليكين أقل كلفة، فتأثير المجلس الاحتياطي الفيدرالي غير مباشرعلى أسعار فائدة الأسواق من خلال تغيير فوائد الصنايق الفيدرالي، وبما أن المجلس الاحتياطي لايتدخل بطريقة مباشرة لوضع أي سعر للفائدة في الاقتصاد، فإن فوائد الصناديق الاحتياطية تكون أداة مهمة للتأثير على الفوائد القصير ة والطويلة الأجل في الأسواق المالية.

١- الاقراض(Lending):

إن فائدة الصناديق الفيدرالية بالتعريف، هي الفائدة التي تأخذها البنوك من

بعضها البعض حين تقترض من بعضها البعض على المدى القصير، وإن خفض أسعار فوائد الصناديق الفيدرلية يجعل الاقتراض أقل كلفة للبنوك، وبما أن البنوك تتطلب أرباح معينة على استثماراتها، فإن انخفاض التكاليف للحصول على أموال تؤدي إلى تخفيض أسعار فوائد التي تحملها البنوك للعملاء.

٢-أسعار الفائدة (Interest Rates):

إن خفض أسعار الفائدة، يجعل الاقتراض أقل تكلفة للمستهلكين وللأعمال التجارية، كما إن خفض أسعار الفائدة على اقتراض المستهلك والأعمال التجارية يشجع على الانفاق في كلا القطاعين، ويولد زيادة الانفاق تزايد الطلب على البضائع والخدمات.

٣-نمو الاقتصاد(Economic Growth):

إن انخفاض كلفة أسعار الفائدة، يشجع على تنشيط الاقتصاد من خلال زيادة الطلب على البضائع والخدمات، وزيادة الانفاق في قطاع المستهلكين والأعمال التجارية.

أضف إلى ذلك فإن تزايد الطلب على البضائع و الخدمات على المستوى المحلي يولد نمواً اقتصادياً، لأن زيادة الطلب يضع الكثير من الضغوط على الأعمال التجارية لزيادة انتاجها، واستقدام المزيد من العاملين لتتناسب مع حجم الطلب.

لماذا يتم استخدام الليبور(LIBOR) أي (سعر الفائدة العالمية)؟

كلما أصبحت البنوك أكثر عولمة، أصبح المقترضون يتابعون الليبور، وفقاً لموسوعة الاستثمار- الليبور، أوسعر الفائدة التي تقرض مابينها البنوك في بعضها، وهي: سعر الفائدة الذي يمكن البنك من الاقتراض من بنوك أخرى في سوق لندن المصرفية، وتثبت جمعية البنوك البريطانية معدل الفائدة على أساس يومي، وبالتالي أصبح ليبور يشبه أسعار فوائد الصندوق الفيدرالي الأمريكي، وهي معدل الفائدة الذي يمكن البنك إقراض المال إلى مؤسسة بنكية أخرى.

آلية عملها Function :

يتم احتساب الليبور من متوسط معدل الفائدة مابين البنوك الأكثر ملاءةً، والتي تحدد بمدة زمنية مختلفة تبدأ بيوم واحد إلى سنة كاملة، وذلك وفقاً لموسوعة الاستثمار.

أهميته :

لقد أصبح مقياس الليبور أكثر أهميةً، حيث ظهر باعتباره المقياس الأكثر شيوعاً لأسعار الفوائد قصيرة الأجل.

الاعتبارات:

تستمر التجارة العالمية بالازدهار وتتبع البنوك حذوها، ويحصل المقترضين الأكثر ملاءةً في العالم على المال وفق الليبور، بينما المقترضين الأقل ملاءةً يتلقون القروض معتمدين على الليبور لكن مع إضافة نقاط تضاف على أساس مخاطر الائتمان.

التأثير الحقيقي لأجمالي الناتج المحلي (GDP) على أسعار الفائدة (The Effect of Real GDP on Interest Rat):

إن التغييرات في إجمالي الناتج المحلي تؤثر على أسعار الفائدة، علماً بأن اجمالي الناتج المحلي للبلد، هو قيمة المنتجات الاقتصادية المنتجة في أي سنة معينة، وتتضمن كافة البضائع والخدمات، ويأخذ إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في اعتباره معدل التضخم، ويقيس قيمة البضائع والخدمات مستخدماً أسعارها مقارنة بأسعارها في السنة السابقة، ويرتبط إجمالي الناتج المحلي للبلد بأسعار الفائدة بعدة طرق مختلفة.

١ - التأثيرات:

إن تأثير إجمالي الناتجِ المحلي على أسعار الفائدة يعادل تأثير نمو الاقتصاد المحلي على أسعار الفائدة، ووفقاً للاقتصاديين فإن ارتفاع إجمالي الناتج المحلي، سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة، بسبب زيادة الطلب على الأموال.

٢- ظواهر:

هناك أسباب عديدة تجعل من زيادة إجمالي الناتج المحلي سبباً لارتفاع أسعار الفائدة، فعندما ينتعش الاقتصاد يزداد عدد المستثمرين الذين يستثمرون أموالهم، وزيادة الطلب هذه على الأموال تجعل المقرضين يطلبون أسعار فائدة أعلى، وانتعاش الاقتصاد يتسبب بارتفاع التضخم وهذا يقود لزيادة أسعار الفائدة بطلب من المقرضين لمواكبة التضخم.

٣- أهمية ذلك:

إن ارتفاع إجمالي الناتج المحلي يؤدي إلى إشعال التضخم الذي يتجاوز نسبة نمو الناتج المحلي، واضعاً الاقتصاد في مخاطر الانهيار، وللتخفيف من فورة الاقتصاد يقوم المجلس الاحتياطي الفيدرالي، برفع أسعار الفائدة على الأموال التي يقرضها، وتساعد ارتفاع سعر الفوائد التي يدفعها المقترضون على قروض البنك الفيدرالي، في كبح جماح الاستثمارات الجديدة، وعلى العكس من ذلك عندما يخفض البنك الفيدرالي أسعار الفائدة، فهو بهذه الحالة يستميل استثمارات جديدة في الاقتصاد.

تحذيرات:

إذا كانت الزيادة بكافة أسعار الفوائد كبيرة فإنها تؤدي إلى تخفيض الناتج المحلي بشكل سيء، ما يسبب ضرراً على الاقتصاد وفقاً لمؤسسة ويب الاقتصادية، وهذا سببه عدم توفر ائتمانات للشركات، وبالتالي لايمكن طرح أي بضائع أو منتجات جديدة في السوق، لذلك يجب على البنك الفيدرالي الأمريكي أن يكون حذراً في الكمية التي يختارها لرفع أو خفض أسعارالفوائد.

رؤية عميقة:

يؤثر الناتج المحلي على أسعار الفائدة، ويمكن لبعض أسعار الفوائد أن تؤثر على الناتج المحلي، فعندما يغير البنك الفيدرالي الأمريكي سعر الفائدة التي يقرض بها المال، فهذا له عدة تأثيرات على الاقتصاد، منها وفقاً للبنك خفض كمية البضائع

المعدة للتصدير، وبالتالي زيادة الانفاق على السلع الأمريكية والخدمات، وارتفاع إجمالي الناتج المحلي.

الاستهلاك مقابل ارتفاع أسعار الفائدة:

يقلل المستهلكون نفقاتهم كلما تحركت أسعار الفائدة إلى الأعلى، ويعتبر كل من النمو والتضخم مكونان من مكونات علم الاقتصاد المرتبطة ارتباطاً تاريخياً بأسعار الفائدة، حيث تؤثر كلفة المال على سلوك المستهلك، وبالطبع فإن معدلات الاستهلاك العالية هي المفضلة لتحريك الاقتصاد.

وإن ارتفاع أسعار الفائدة يخفض من جميع مستويات الانفاق الاستهلاكي، لأن ارتفاعها يجعل القروض والائتمانات أكثر غلاء بالنسبة للمستهلكين، ويعتبر مجلس الاحتياط الفيدرالي هو المسؤول عن تحقيق التوازن بين النمو والتضخم، حيث يستخدم المجلس رفع أسعار الفائدة، من خلال السياسة النقدية لإبطاء النمو الاقتصادي، حيث إن النمو السريع مرتبط بالتضخم، لأن ارتفاع الطلب على البضائع يدفع بالأسعار للارتفاع.

بالإضافة إلى ذلك فإن ارتفاع أسعار الفائدة، قد لايؤثرعلى أنماط الشراء بالنسبة للسلع الاستهلاكية الأساسية والرخيصة، والتي تتضمن مستحضرات طبية وغذاء ومشروبات كحولية وتبغ، وعقارات وأشياء ثمينة وسلع كمالية، والتي غالباً ماتتعرض إلى انخفاض في المبيع خلال فترة ارتفاع أسعار الفائدة.

ومن المفاهيم الخاطئة القول بأن نمو الاقتصاد يترافق دائماً بحدوث تضخم وارتفاع أسعار الفائدة، جيث إن نموه في منتصف الثمانينات والتسعينات، كان مترافقا بانخفاض سعري الفائدة والتضخم. ومن الخطورة بمكان أن يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى الركود، بسبب انخفاض مستويات الانفاق الاستهلاكي التي يمكن أن تقود إلى فقدان الوظائف وضعف في أسواق الاستثمار.

هل تؤثر أسعار الفائدة على المشتريات؟

تقدم أسعار الفائدة حافزاً قوياً لادخار المال إما على أساس العائد المتوقع أو

انفاقه، ويعمل كل الأطراف المشتركين في شراء البضائع و الخدمات بمرونة تتأثر بتغيرات أسعار الفائدة، والتي يشكل ارتفاعها منفعة لبعض المجموعات، بينما تمنع آخرين من إجراء عمليات الشراء.

البنوك المركزية :

تؤثر أسعار الفائدة على كمية شراء سندات بلد آخر، فعندما ترتفع أسعار الفائدة على السندات التي تصدرها الحكومة، والتي تعرف أيضاً بالديون السيادية وغيرها من مشتريات الدول والمستثمرين لهذه الأصول بشكل جماعي، فإن الطريقة الوحيدة التي تجعل الفوائد العالية تردع مثل هذه الأنواع من المشتريات في حال كان المستثمرون قلقون إزاء العجز عن الدفع، وهذا القلق يعد سبباً لعزوف الكثير من المستثمرين عن شراء الديون من البلدان، التي تتلقى الدعم من صندوق النقد الدولي، أو لديها تصنيفات سندات منخفضة، حيث يستشهد لورنس بال مؤلف كتاب" المال المصرفي و الأسواق المالية " بالولايات المتحدة الامريكية باعتبارها أحد البلدان التي لم تتخلف عن سداد ديونها، لكن الأرجنتين فعلتها في عام ٢٠٠١ وكذلك روسيا عام ١٩٩٨.

نشاط السوق المالية :

إن مستثمري أدوات الاستثمار المالية يهتمون بشدة في سعر الفائدة، لغرض شراء وبيع أدوات مالية معينة، وفي معظم الحالات ينخرط المستثمرون في معاملات أسعار فائدة تعتمد على تقلبات ممكنة، فعندما تتوقع الشركة أن أسعار الفائدة سوف تتجه في اتجاه معين، فهذا ربما يدخل في عملية مبادلة أسعار الفائدة مع شركات أخرى.

ومن خلال تبادلات سعر صرف سند بأسعار فائدة ثابتة، مع سندات بأسعار فائدة متغيرة ، فإنه يمكن لشركة أن تكسب الأرباح إذا تحركت أسعار الفائدة في الاتجاه المتوقع، ويمكن للشركات مبادلة سندات الدين باستخدام عملات أجنبية مختلفة، وبالعموم فإن المنفعة من ارتفاع أسعار الفائدة، يرتبط بالفوائد التي يدفعها أو يتلقاها المستثمر، فإذا توجب على المستثمر دفع فائدة على الاستثمار، وبادل سندات الفائدة المتغيرة بسندات فائدة ثابتة ، فإنه سيدخر المال إذا زادت أسعار الفائدة، كما إن

أسعار الفائدة تؤثر على عادات شراء الأصول المعتمدة على العملات، فالمستثمرين يحجمون عن شراء الأصول المقومة بالدولار، بسبب انخفاض أسعار الفائدة وفقاً لمقالة في وول ستريت آذار ٢٠١١ بقلم دافيد جافير .

الأفراد (Individuals):

إن معظم الناس يبنون قرارهم لدفع الرهن العقاري، أو شراء سيارة أو الحصول على بطاقة ائتمانية على أسعار الفائدة، فعندما يقترض المستهلكون المال، فإن أسعار الفائدة المرتفعة تجعلهم يعيدون النظر بالقرض، فإذا ارتفع سعر الفائدة على الرهن العقاري أو قروض البنك، يصبح عند الناس مال قليل لشراء أشياء اخرى، وبالتالي فإن ارتفاع أسعار الفائدة يخفض نفقات الاستهلاك الكلي.

الاعتبارات :

يمكن اعتبار جميع الأطراف مستفيدون من ارتفاع أسعار الفائدة ، بما فيهم المانحين للقروض المالية ، وفي الحقيقة فإن المقترضين يفضلون أسعار فائدة منخفضة، لأنهم يدفعون مالاً أقل خلال مدة القرض، فعندما يتلقى الناس أو المؤسسات القروض فهم يملكون المزيد من المال للانفاق على الأشياء في المدى القصير، وبالعموم فإن نشاط الشراء ينخفض على المدى الطويل عندما يأتي موعد سداد الدين.

في بعض الأحيان تستخدم الحكومة أسعار الفائدة، لتسيطر على نشاطات الشراء في ساحات أخرى ، حيث إن انخفاض أسعار الفائدة على أصول الحكومة، تجعل المستثمرين يشترون أصول تجارية أخرى قد تقدم عوائد أعلى.

أنواع أنظمة الدفع:

الدفع في البيع بالتجزئة (Retail Payment Systems):

على مستوى التجزئة فإن معظم المعاملات تتم باستخدام النقد، على سبيل المثال الأوراق النقدية والقطع المعدنية، ومع ذلك نجد أن الشيكات والبطاقات البلاستيكية تهيمن على حجم المبيعات بالدولار، لأنها عادة تحتمل على شراء مواد أكثر غلاء.

المدفوعات النقدية :

يعتبر النقد الوسيلة الأفضل للدفعات الصغيرة، لأنه الوحيد الذي لاينطوي على ائتمان، وبالتالي لايحتاج إلى أي وعود، تعتبر الشيكات شكل من أشكال الائتمان وتشمل تكاليف ثابتة لاتعتمد على إجمالي مبلغ الشيك، وقلما يتم استخدام أوقبول الشيكات للمدفوعات الصغيرة جداً.

الدفع بواسطة الشيكات :

يعد الشيك بمثابة طلب لتحويل الأموال من الحساب البنكي للدافع إلى الحساب البنكي للمدفوع له، ومعظم البنوك الصغيرة لاتقوم بالمقاصة بالشيكات بنفسها، وإنما ترسلها إما إلى بنك المراسل والذي لديه ترتيبات مع هذه البنوك الصغيرة، أو إلى البنك المركزي الذي يقدم تلك الخدمة، وكلتا الجهتين تأخذان رسوماً، ويتم تحصيل الشيك الذي تم سحبه خارج منطقة المقاصة المحلية عن طريق البنك المركزي.

الشيكات العائمة :

يطلق على الشيكات التي في طورعملية المقاصة بالشيكات العائمة، فعندما يودع المدفوع له الشيك فإنه يتلقى خبراً بأنه دخل في حسابه هذا المبلغ في الوقت نفسه، وحتى يتم تحصيل الشيك يستمر الدافع بالحفاظ على المبلغ المتضمن في الشيك، وبالتالي يمثل الشيك العائم قرض بدون فوائد على المدى القصير للدافع، فيما تقدم البطاقات الائتمانية فترة تعويم أطول بكثير، حيث إن فوائد التعويم لحاملي بطاقات الائتمان هي واحدة من أسباب تباطؤ انتشار بطاقات الائتمان نسبياً في الولايات المتحدة .

الدفع بالحوالات(Giro Payments) :

يتيح الدفع بالحوالات حل مشكلة الشيكات بدون رصيد، فهذا النوع من الدفع الذي ينقل ملكية الودائع المصرفية مع الشيك ويعطي البنك الدافع طلب الدفع للمستفيد، ويجب على المستفيد تقديم الشيك سواء إلى البنك الدافع من أجل النقد، أو إلى حسابه الخاص من أجل الوديعة التي ستبدأ بعملية المقاصة، بينما الدفع عن طريق الحوالات

فإنه يتم من خلال ارسال الدافع طلب الدفع مباشرة إلى بنكه الخاص ليقوم بالدفع إلى بنك الشخص المتلقي، وبعد تلقيه الدفع يتم إعلام المستفيد من قبل بنكه.

علماً بأنه لايمكن للدفع عن طريق الحوالات أن يكون بلا رصيد، لأن البنك الدافع لن يقبل بأمر إن كانت هناك أموال غير كافية لتغطية تلك الحوالة، حيث إن الدفع بالحوالة ليس طريقة مفيدة لدفع مشتريات غير مخطط لها من المتجر، واستخدامها الأساسي هو للمدفوعات الدورية المنتظمة مثل: الضرائب أو فواتير الخدمات العامة (كهرباء ماء)، لدرجة إن الحوالات الورقية غير المعروفة في الولايات المتحدة.

البطاقات البلاستيكية (بطاقات الائتمانية):

إن أصل البطاقات البلاستكية هي بطاقات ائتمان المخازن، حيث قام تجار محلات التجزئة في كثير من الأحيان بمنح قروض إلى المستهلكين، وسمحوا لهم بأن يتم دفع مشترياتهم وتسويتها في نهاية الشهر دفعة واحدة، وقبل تجار التجزئة بمخاطر العجز عن الدفع مع تزايد عدد المستهلكين الذين اشتروا عبر البطاقات (بالدين)، حيث قام تجار محلات التجزئة بإصدار قروض تعريف تطورت إلى بطاقات ائتمان المخازن.

لاحقاً طور النظام المالي الطرف الثالث لبطاقات الائتمان، ووسع استخدامها إلى أوسع قاعدة، بحيث يتمكن تجار التجزئة من تلقي مدفوعاتهم بشكل فوري من الجهة المصدّرة وبحسم أقل، ويتم قبول البطاقات فقط لأي تاجر يوافق على الاتفاقية مع الشركة المصدرة، وسيرسل لحاملي البطاقة الفواتير في نهاية الشهر بواسطة المصدّر للبطاقة لتغطي كافة مشترياته، ولايمكن للطرف الثالث أن يقدم خيار الدفع على مر الوقت.

لقد دخلت البنوك هذا العمل مع بطاقات الطرف الثالث الخاصة بها، ولكن لم يتم قبولها، بسبب القيود الموضوعة على الخدمات المصرفية بين الولايات الأمريكية، وتوصلت البنوك إلى حل وهو الطرف الرابع الذي ينطوي على بنكين في كل صفقة وهما البنك الحامل للبطاقة (مصدر البطاقة)، وبنك بائع التجزئة.

بطاقات الدفع الدوري:

يتوقع مع بطاقات الدفع الدوري أنك تدفع عند تلقي البيان الشهري، وفي كلا الحالات فإنك تتلقى قرضاً لحين يوم الدفع، ويعتبر الأميركان الاكسبرس الأكثر شيوعاً لتسديد فاتورة البطاقة.

بطاقات الائتمان:

مع بطاقة الائتمان يمكنك أن تدفع كافة الرسوم الخاصة بك وتشتري ماتحتاجه، حتى تصل لحد الائتمان التي قدمها لك مصدّر البطاقة، فهي مثل بطاقات الدفع ولكن يمكن الحصول على قرض وتمديد فترة القرض لأجل غير مسمى تقريباً، طالما أنك تدفع الحد الأدنى من مدفوعاتك كل شهر، وبطاقة (فيزا سيتي بنك)، هي الأكثر استخداماً لأن بطاقات الائتمان تلعب دوراً هاماً في اقتصاد مبيعات التجزئة.

بطاقات الخصم الفوري:

مع بطاقات الخصم الفوري يتم خصم المبلغ المتوجب عليك مباشرة من حسابك البنكي، ويتم إصدار البطاقة من قبل الكيان الذي تودع أموالك عنده، ومن الأرجح أن يكون بنكاً، و لكن المحتمل أن يكون صندوق استثمارأموال، فحينما تستخدم بطاقتك يتم تحويل الأموال من حسابك إلى حساب التاجر في ذات اليوم، وتعتبر بطاقة الشيك الصادرة من (Bank of America) نموذجاً لهذا النوع من البطاقات.

عجز الميزان التجاري(The Trade Deficit):

لأكثر من ثلاثة عقود كانت الولايات المتحدة تستورد بشكل دائم أكثر مما تصدر، وهذا يزيد ملكية الأجانب لأصول الولايات المتحدة بشكل تلقائي سواء على الصعيد المالي أو الحقيقي.

وينظر الكثيرون إلى العجز التجاري بحذر ويرون فيها تناقصاً في الثروة الأمريكية، فهم قلقون أن يأتي يوم وتكون فيه الولايات المتحدة غير قادرة على سداد ديونها لمصالح أجنبية،

أوانهيار قيمة صرف الدولار، وبنظرة أعمق فإن تلك المخاوف لا أساس لها من الصحة.

الاستثمار:

تستثمر أمة في بلد آخر عن طريق بيع هذا البلد أكثرمن الشراء منه، فعندما يشتري مواطن أميركي سيارة يابانية الصنع ويدفع بالدولار، فإن الشركات اليابانية تحصل على دولارات لميزانيتها، وفي حال كانت شركة السيارات تفضل الدفع بالين أكثر من الدولار، فعلى المواطن الأمريكي مقايضة الدولارمقابل الين، وبالتالي فإن من باع الين يكون قد استثمر في أميركا، بدلاً من شركة السيارات اليابانية.

السياسات التجارية:

إن العجز التجاري للولايات المتحدة يعكس نجاح الجهود التي تبذلها تكتلات المصدرين الأجانب لزيادة ممتلكاتهم من الأصول الأمريكية، فهم يقدمون بضائعهم وخدماتهم بكل طواعية مقابل القبض بالدولار، وينافسون الأسواق الأمريكية بقوة، حيث يبيعون منتجاتهم بأسعار مخفضة قدر الإمكان، ويحاولون الحفاظ على تخفيض أجور عمالهم المحلية لزيادة قدراتهم التنافسية، فمثلاً، عندما يتم عرض بضائع أجنبية بأسعار مغرية في السوق مفتوحة مثل: الولايات المتحدة، يفضل الأمريكان شراء البضائع الأعلى سعراً من ذات النوعية.

وتعمل الحكومات الأجنبية بنشاط لترويج فائض تجارتها مع الولايات المتحدة ، لتساعدها في دعم العملة المحلية، عبر فرض التعرفة الجمركية ووضع قيود الاستيراد المختلفة، وتتدخل الحكومة في أسواق العملات لدعم قيمة الدولار الأمريكي، علماً بأنه لوكان هناك تطبيق لنظام سعر الصرف العائم الخالي من القيود التجارية، لنتج عنه تخفيض العجز التجاري للولايات المتحدة، إلى أن يميل باتجاه الصفر مع مرور الوقت.

تمويل العجز التجاري:

يتم تمويل العجز التجاري الأمريكي مباشرةً من المدخرات الخاصة، ومن قروض البنك متضمنة قروض بطاقات الائتمان.

إن سندات الخزينة التي تشتريها المصالح الأجنبية لا يتم إصدارها لتغطية العجز التجاري، بل إنها تمثل ببساطة أحد الخيارات التي يستعملها الأجانب لاستثمار الدولارات التي اشتروها من الفوائض التجارية، وعندما يفضل المستثمرون خيار شراء سندات الخزينة أكثر من أي استثمارآخر مقيّم بالدولار، فإن ما يمتلكونه من الدين العام يزداد مع العجز التجاري، وقد يحصل عجز في الميزانية ورغم أنه لارابط وظيفي بينهما، لكنهما ربما يستجيبان مع الوقت نفسه لذات المحفزات.

كيف يستطيع الأجانب استخدام مقتنياتهم من الدولار؟

يمكن للأجانب استخدام مقتنياتهم من الدولار بعدة طرق :

١: شراء بضائع أمريكية وشحنها لاستخدامها شخصياً أو إعادة بيعها، ما يساعد بتخفيض العجز التجاري ودعم عملة الولايات المتحدة.

٢- استثمارها في الأصول المقيّمة بالدولار، والتي تتضمن مشاريع جديدة ما يساعد على دعم عمالة الولايات المتحدة ونموالاقتصاد.

٣- تداولها في حساباتهم الخاصة لعملة بلدهم أوعملة أخرى في سوق التداول، وفي هذه الحالة فإن الدولارسيغيّر المقتنين دون أن يؤثر على صافي الاستثمارات في الولايات المتحدة.

٤- بيع الدولارات لبنوكهم المركزية، والتي سوف تستثمرها في سندات الخزينة الأمريكية، وبالتالي ستساعد على الاستمرار بتخفيض أسعار الفائدة طويلة الأجل.

نظرة على الاقتصاد الأمريكي:

لايقوم الاقتصاد الأمريكي على قاعدة محلية، بل أيضاً يقوم على عدد من الأجانب الذين يستثمرون في الولايات المتحدة بطريقة أو بأخرى، وكلما كبرت النسبة التي يحملها الأجانب من الموجودات بالدولار، كانت قوة اقتصادهم مستمدة من قوة الدولار، حتى يصبحون بالنهاية أعضاء كاملين في الاقتصاد الامريكي.

ولنفترض أن مواطن إيطالي قرر انتاج النبيذ لبيعه في الولايات المتحدة، وقام باستئجار الموظفين وتطوير حقل العنب، وتعبئة النبيذ وتصديره إلى الولايات المتحدة لبيعه، فإن العجز التجاري الأمريكي سيزداد بمقدار كمية الدولارات التي جناها، مثل أي مواطن أمريكي يتوجب عليه أن يدفع الضرائب على صافي دخله من مبيعاته في أميركا.

وإذا كانت مبيعاته من النبيذ جيدة بمافيه الكفاية فسيصبح جزء لايتجزأ من اقتصاد الولايات المتحدة، وسيعتمد وضعه المالي على قوة الدولار مقابل اليورو، إذ إنه كلما كان الدولار قوياً، زادت كمية اليورو التي يكسبها لتغطية تكاليف موظفيه، وكلما كانت أرباحه في اليورو أكثر بسبب الأسواق الأمريكية الكبرى ، ووضع الدولار كعملة احتياط رئيسية في العالم، فإن تأثير العجز التجاري الأمريكي يتجاوزالحدود الجغرافية الأمريكية.

لماذا انهيار الدولار بعيد الاحتمال؟

طالما أن الأجانب يديرون فائض تجاري صافي مع الولايات المتحدة، فإن ايرادات أصولهم المقيمة بالدولار سوف تزداد، ويمكن لهم إعادة ما بحوزتهم من دولارات بشكل فردي وليس جماعي، حيث إن موجة بيع الدولارات تترك نفس الكمية منها في أيدي الأجانب، ولكن بقيمة أقل من قيمتها أمام العملات الأجنبية، أضف إلى ذلك فإن العجز التجاري يمكن أن يصلح وضعه بنفسه، إذا حاول الأجانب بشكل جماعيٍ إعادة مابحوزتهم من الدولارات، وسيأتي وقت تكون فيه بعض الدول تملك أصولاً مالية مقيمة بالدولار أكثر مما ترغب بالاحتفاظ به، وبكل الأحوال لن تتمكن هذه الدول من خفض صادراتها بشكل تعسفي إلى الولايات المتحدة دون زيادة مستويات البطالة لديها، إلا إذا استطاعت أسواقها المحلية تعويض النقص، فالدول التي لديها كم كبير من احتياطي الدولار المتراكم ينبغي عليها الحذر لتنويع عملاتها مع عملات أخرى كي لاتتعرض لأذى بسبب نقص قيمة الدولار.

إن انهيار الدولارغيرمرجح إلا بحدوث كارثة بيئية، أو تضخم جامح يتسبب

بانهيارالاقتصاد الأمريكي، كما إن عجز الميزان التجاري الأمريكي سيتلاشى بشكل نسبي، كلما نمت اقتصاديات بلدان شركائها الأصليين، لكن العجز سيستمر حتى تصبح تلك البلدان قادرة على شراء معظم منتجاتها بنفسها، وحتى ذلك الوقت فإن استثمارات الأجانب في الولايات المتحدة ستزداد وسيتوسع اقتصاد الدولار، ويكبر دوره الذي لعبه يوماً الجنيه الاسترليني .

المراجع:

1- Economic Information for Beginners By: Jodi Beggs

2- Basic Economics: A Citizen>s Guide to the Economy

by Thomas Sowell... Chicago School of Economics

3- Economic Basics: Supply And Demand

Author: Matt Johnson

4- Define the basic principles of the two most important laws in economics; the law of supply and the law of demand

5- What are business cycles and how do they affect the economy

6- Diebold, Francis X., and Glenn D. Rudebusch. 1999. Business Cycles: Durations, Dynamics, and

7- Forecasting. Princeton University Press

8- Principles of Macroeconomics by N. Gregory Mankiw

9- Macroeconomics by Olivier Blanchard

10- Microeconomics by Paul Krugman and Robin Wells

11- Foundations of Microeconomics by Michael Parkin and Robin Bade

12- Microeconomics by Robert Pindyck and Daniel Rubinfeld

13- Bade, Robin; Michael Parkin (2001) .Foundations of Microeconomics

14- Bouman, John: Principles of Microeconomics - free fully comprehensive Principles of Microeconomics and Macroeconomics texts. Columbia, Maryland, 2011

15- Colander, David. Microeconomics. McGraw-Hill .Paperback, 7th Edition: 2008

16- Dunne, Timothy, J. Bradford Jensen, and Mark J. Roberts .(2009). Producer Dynamics: New Evidence from Micro Data University of Chicago Press 9-17256-226-0-ISBN 978 .

17- Eaton, B. Curtis; Eaton, Diane F.; and Douglas W. Allen. .Microeconomics. Prentice Hall, 5th Edition: 2002

18- Frank, Robert A.; Microeconomics and Behavior. .McGraw-Hill/Irwin, 6th Edition: 2006

19- Friedman, Milton. Price Theory. Aldine Transaction: 1976

This tutorial can be found at: http://www.investopedia.com/university/macroeconomics

20- Bond Basics June 2006
.Pacific Investment Management Company LLC. ©2006, PIMCO

21- The Basic Bond Book now available by Josh on August 22, 2011

22- THE BOND BOOK, by: Annette Thau

23- ,Bond Basics By Ken Little

24- Stock Market Basics for Profitable and Safe Investing By Chad Fraser

25- Trading Basics

26- ,Basic Steps in How Stock Trading Works By Ken Little

27- What Happens If Interest Rates Go Up? By Steve Parrish

28- What Is Going To Happen If Interest Rates Continue To Rise Rapidly? By Michael Snyder

29- Mishkin, Frederic S. (2007). The Economics of Money, Banking, and Financial Markets Boston: Addison Wesley

30- ?What Is Money
By John N. Smithin July-17 -09-

31- money : The New Palgrave Dictionary of Economics 18 .December 2010

32- Mankiw, N. Gregory (2007). «2». Macroeconomics . Money: Understanding and Creating

33- The Federal Reserve. <Monetary Policy and the Economy». (PDF) Board of Governors of the Federal Reserve System, (05-07-(2005

34- Kiley, Michael J. (2008). «Estimating the common trend rate of inflation for consumer prices and consumer .(prices excluding food and energy prices» (PDF

35- Finance and Economic Discussion Series (Federal .(Reserve Board
See: Taylor & Hall 1993

36- The Economy >By: Samo wylson &Nord hose

قائمة المحتويات

